







مرکز مطالعات و تحقیقات اسلامی
نسخه های خطی

رَبِّهِ لَيْسَ اللَّهُ الرَّحْمَنُ لَيْسَ عَيْنُ ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} **قوله** اي التي في اصطلاح النحاة هذه النفس لشعرها باللام في الكلمة للمعنى
 فتنا في قوله واللام فيها تعني الماينة الله تعالى اي بيان لدلول الكلمة
 دون مدلول الهم ويكون بيان الماينة المعينة باللام **قوله** واللام ضمنا
 لتعني الماينة اي في نفس الخاطبة من غير اعتبار لما صدقت الكلمة عليه منه
 الا في موضعين ليست لك اعتبار لما في مقام التعريف بابا لدن التعريف انما يكون
 للماينة دون الاخر دولا عند الذي لا يجاب جهالة الخرد ولا لا عند
 الخاطبة وذلك **قوله** والفضل وحده ذلك في اصطلاح المنطق فانهم
 لا يفتقرون الى الكثرة على اللفظ بل خصوصها باللفظ **قوله** كما ياتي
 بيانها في بعض النسخ وقع صفة مفعولا مطلقا وادى كونا مثل
 الكون الذي او مثل كونه ياتي ببيان على موصوفة وموصوفة والضمير المحروس
 يعود الى ما معنى الكون الذي عليه يكونا او حرف في الجملة وقعت صفة
 كذلك **قوله** على الخاطبة اي على جنس الخاطبة فان الجمع قد يطلق ويراد به
 الجنس **قوله** الموصوف الموصوف **قوله** تسمية اي الصوت المكون
قوله باسم السبب هو السبب في اسم السبب اللفظ **قوله** وكونا في اللفظ
 الخ في اشعار بان اللفظ قد يقع على اكثر من حرف مجاز **قوله** وهو
 مصدر الخ ليس دلالة فاعلى الاول ولا يثار المكون كما توهم لما ياباه

عبارة

عبارة الشارح **قوله** عند الإطلاق الاول والمادة بالاطلاق
 الصحيح والاطلاق الخ من غير ضم الضميمة غير الصحيح فلا
 يجزى **قوله** فلا يلحق من تصحيح على كون اللفظ جنسا فيجوز بكل الخ
 الضميمة المنصوب في يتناول ما عائد الى ما والى والجر ومن غير
 عائد الى كل ومنه بيان لما **قوله** فيجوز باللفظ الخ فيه الخ لا
 حتى انما يكون بعد الدخول ووضع بعد لجر اعم على اللفظ
 واصطلاحه لا يتناول الا الاشياء واخرها حتى في باللفظ جنسا
 والجواب ان وضعه حيث هو متناول للاشياء واخرها
قوله فالاصح ان لا يقال ان هذه الهيئة **قوله** ان المراد
 باللفظ ما لا يدور على معنى اصطلاحه ليس موجودا في اللفظ واللفظ
 به ما لا يدور على معنى وضعه يكون **قوله** وعاد الى باللفظ الخ لا فيمكن ان
 يقال ان المراد الثاني **قوله** عاد الى باللفظ الخ غطفا الخ من على العام
قوله ان لكل موضع الخ هذا من حروف التبعي موصوفة له كيد الكلمة وليست
 دالة عليه **قوله** لا يصح ان الكلام يعبر ليس للضمير **قوله** وعلم اي من قوله
 وضع لان الوضع لا يكون الا بمعنى **قوله** ما لا يدور الخ انما لا يدور
 ان يقولوا لا يدور لفظه على جزءه كما قال عيني ليدخل فيه مثل الخاطبة
 علما منه غير تامل **قوله** حالة الجزء ليست ليس له معنى **قوله** ولا فائدة فيه
 لا ادخال ولا اخراجا لو قدس لقول دلالته على خاص اي على جنس
 والا ففائدة الاخر انما يخرج مثل زيد فان اللفظ من زيد مثلا

رقم
 ٩٢١
 في كتاب
 في علم
 الفقه
 في علم
 الفقه
 في علم
 الفقه

يدركه على ما يمكن من حاله الخبرية وما يقال من ان فائدة قول مثل علم
 علمه لا وجه له بعد التام الصادق **قوله** اي هي شققة في الشادة التي
 ما يكاد يورد ههنا وهو ان يقال ان جملة الاسمية والفعلية والحرف على
 الكلمة غير مستقيم لان الكلمة هي حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف وان لم
 فالعطف طرف الجملة كالمجمع بلطف الجمع فكان ذلك يوجب هذه الشققة في
 ان لا يصدق على كل واحد منها وليس كذلك **قوله** فصيح تقريع على كون التسمية
 على اجزائها **قوله** فلا يتعلق بقوله فيصيح **قوله** من غير كراه من غير شرط
 ذكر على حذف المضاف **قوله** وضاعظف للمضاف المقدس في الاستعمال
 متعلق بذكر **قوله** كذلك اي في نفسها **قوله** وضاعظف مصدر مأخوذ من اي ا
 فتراها وضعتا في ذلك ليدخل فيه مثل نعم وليس يخرج تحت الفاعل او
 لمفعول **قوله** متعلقة بحقيقة الظاهر ان مجموع قوله لا فاعل اما ان تدل
 الى انما هو مائة خلوكيف والحقيقة لا يصدق عن صادق على ان الغرض
 حصل الكلمة في الاقسام المذكورة فكيف يتبع الجمع بينهما وقد وجب صدق
 الموعود على جميع الاقسام معاذا ما جرد **قوله** واما ان تدل ليرى بقتضيه اصلا
 فصلا عن ان يكون حقيقة **قوله** وكذا وقيل وان لا دلالة الى ان يكون استقصا
 حقيقة وفيه ما قد نشأ اعلم ان وجه الحصر هو ان هذه العنيفة والبرهاني
 التوفيق والاياب في وجوب حصر الانتماء ارتفاع التقيضي واجتماعها
 لا لا يقع للثابت الاشمول لعدم قبلهم ارتفاع التقيضي واجتماعها
 اذ لا يسبق للثابت الاشمول لعدم قبلهم ارتفاع التقيضي او شمول

القول

الوجود فيلزم اجتماعهما **قوله** الى اقسامها المعجمة هي المسماة
 في الصدق وغير المعجمة لم يتبين لرب الصدق وتخالفة في المقوم
قوله بما يتبين متعلق بقوله لا انقسام لحذف المضاف والباء فلا
 مستحقا اي بواسطة وكم لا يتبين بذكر كل قسم **قوله** اذا الكلام لا يتبين
 مقدس اي انما يتبع المراد من الكلام او احتجا الى بيان المراد من الكلام
 اذ الكلام لا **قوله** اذا ما تاتي الى تعليل الحرف اي ما جعله كالمركب اذا
 تاتي الى **قوله** والمراد من التسمي الى ان يكون من باب اطلاق المسمى
 وامارة اللازم **قوله** او شمولها من اضافة المصدر الى المفعول **قوله** المحو
 الاول في مفعول مطلق لشمولها في ان المرفوع يقتضي التسمية بغير كراه
 منهما على الانفراد ومن يقتضيهما **قوله** فمن التقيدي اي من المركب
 التقيدي على حذف الموصوف **قوله** والمضاف الى المضاف عليه
قوله يخرج عن غير الجملة الاولى الى ان يقول غير الكلام **قوله** الجملة الثانية
 تكون الجملة اعلم من الكلام وخروج ما يفتايش العام لا يقتضي من خروجها
 يفتايش الخاص **قوله** يصح السكوت عليها الى السكوت المتكلم لا يسكت الى
 لا في سماع والسكوت قطع المتكلم او عدمه من من يصح **قوله** زيد قائم ومن
 قائم الى ان لا يقال لا يصح التسمية بالاسم كونه كونه لا يخرج
 عن ثلثة اشياء لا نأقوله سماعا والمشتق الاسمين اسمها فصاعدا
 دون الحصر **قوله** فزيد قائم قام فزيد **قوله** ليس الكلام في جوابه
 مثال للمركب من فعل واسم بدون ملاحظة كونه كلاما او لا

في احوال كذا وفي اقسامها اي ملتبسة بامرين في

نعم الرجل زيد التمثيل هنا على ما ذهب من جعل المخصوص من خبر متروك
 او في نعم الرجل زيد المخصوص والميل للمركب من فعل واسم وان لم يكن
 كلاما ما قبله بغير قوله منع المقدرة **قوله** فيصير تقديره الى تفرع
قوله على قوله اما ان يعود الى ما سبق فياى قتر الى على صورة الشكل الاول
 وقوله فكانه قيل انفاذ الى التثنية **قوله** ولا فائدة فيه جملة حالته
 فانفاذها الثانية لكونه غير مانع من دخول خبر الى المعنى **قوله** كذلك
 اى فلا فائدة فيه وذلك لادخال الى الحال لا فائدة فيه منع المقدرة
 لجويز المقدرة الى على الاضافة فيكون من معنى خبر المتبوع والرفع
 على الفاعل علم والنتيجة التثنية بالمفعول وعلى تقدير الرفع يكون
 العائد محذوف واللام فيها اعراض عن **قوله** وهو ان حصوله
 هو عائد الى المقدرة والتقدير باعتبار الخبر **قوله** اذا المراد تقدير لقوله
 منع المقدرة **قوله** الى الحروف الى الحرف خبر متروك وفي اى المخصوص
 لقياسه الى شئ اخر مثل الموصول في الحروف فانها قد لا على معان حصول
 تلك المعان لها ليس الا بالقياس الى قيام زيد في قولنا فاذ يدعى بالمتعجب
 استغناء عن متعجب لشيء الاضافة في اسمه او متعلق به ومن سببه اى بسبب
 استغناء **قوله** ومنه اسم الى ولا حلا اسمه وعلمه **قوله** اسم الى اذ هو الى اسم
 تقدير لقوله ومنه اسم الى اسم الى اذ لو كان منه الوهم كما ذهب اليه الكوفي
 تقدير **قوله** ومنه اسم الى اسم الى اذ لو كان منه الوهم كما ذهب اليه الكوفي
 العبد الصالحون واصلم عنهم سموه في الواو ونقل سموه اليه الى السين في

بغيره فزيد **قوله** باعتبار اقتران اى على اذ ان كان بين المانع ايضا
 كذلك وهو حال من تحت لفاعلى والمفعول او متعلق بقوله فلا يفرد
 وما اذ المسمى اقتران اى من اذ به الثبوت والاولى لانه لم يمتدح واوله
قوله اى اذا اقتران اى من اى باعتبار المسمى **قوله** باعتبار خبرها الى لشيء
 بها الى انما الواقعة على اصل وضعها فلا بد من النص بها **قوله** وكذا ابتداء
 وكان الاخير على طرده بعث لا يقال لا لشيء انما تدل على زمان الحال
 بغيره لا لشيء انما الا لشيء عبارة عن القاع على بلفظ بقاءه
 في الوجود لا ان تقول الا لشيء ولا يدل على الزمان وضعه الا ان كانه
 هل زيد قائم الى على الزمان والمراد بها الوضعية **قوله** اى ما في مطلق
 ما كان يلزم من وجود ذلك الشيء المخصوص **قوله** سواء كان متعلما
 او غيره اى سواء كان حيث يلزم من وجود ذلك الشيء وجوده **قوله**
 وذكر جمع منصوب عطفا على افرادها **قوله** اى لا يعمل على تحليل ليعوم
 المذكور وهو نفس **قوله** وما اذا دخلت على الصفة لا الضابط
 والحال لفظ الحى هو ومع ذلك فليس على اطلاقه اذ اللام في
 الصفة انما يكون اسم موصول اذ كانت مالة على الحروف واما
 اذ الامة دالة على الثبوت لا المؤنن الى اى لا **قوله** وهذه اى
قوله الى تدخل على الصفة **قوله** وذلك اى الى تدخل على اسم **قوله**
 غير صمد ليدل على الاستغناء **قوله** عينا اى خارجا عن الحروف العرف
 الخارجى هو المتبادر الى المتقدم ذكرها لوجوب ثبوت رجل فقال

وجود

التثنية
 يمكن
 الاسم
 بالحق
 اسم موصول

كما ويرد على التعريف المذكور للمعرب من انه يقتضى بمعنى الال
 فانه يصدق عليه مع انه ليس بمعرب **قوله** الى الذي ذكره مع غيره
 اشارة الى ان المراد بالتركيب للمعنى المصطلح على بل المعنى
 يرد عليه المضاف فانه يصدق عليه التعريف مع انه قبل تركيبه
 مع المضاف اليه معنى غير معرب لو اردنا التركيب الاستاذى في
 المضاف اليه فانه معرب بدون او مع عامله يخرج المقدر والحق في
 مع عامله على من ذهب الكون فلا يرد المدد والحق **قوله** كخوف
 الحروف والحق في المدد والحق في المدد والحق في المدد
 يقولون ان الاسماء **قوله** قبل تركيبها هي في الكل مطلقا الى
 قبل التركيب بعد **قوله** فيكون موصولة بمرادى بما بعده **قوله** ذلك الذي
 الى الظاهر ان المراد بالرفع والنصب والجر الحركات او الحروف
 لان فيها اختلاف آخر المعرب لكن ينشأ في **قوله** وظلوا احدهما اما بالحق
 الى ان يمكن ان يقال الاعراب هو معنى من الرفع واصوبه هو بسبب
 بعيد لاختلاف آخر المعرب حيث انه يقتضى الحركات او خلفها الى
 هي اسباب قرينة والباقى قوله كجمله من زيادة **قوله** ما حيزه الى ما
 اختلف آخر **قوله** المناسبة الى ووجه المناسبة ان المعنى المصطلح
 معنى للمراد من الكلام المنطوق ومنه للفظ والناظر الى التباس
 بمعنى لولا الاعراب وسبب المنطق بالمرتبطة **قوله** هذا البيان
 فيه اشعار ببيان قوله المصنف ليدل متعلق بوضع المقدس او

يقول

يقولون وحذف ويجوز لانه الاعراب على المعاني المستقرة بالانظمة
قوله كما انشئ اليه الى هذا بيان لغرض وضع الاعراب كما انشئ الى
 وعلى هذا في أصله الاشارة الى بيان المناسبة بين المعنى **قوله** انقسام الجنس الى
 النواع اقول نوعيتها باعتبار ان الواحد متعايد على نوع من المعاني فلما كان
 المدلولات انواعا كانت الدال عليها النواع اجزاء الاعتبارات والافكار
 من الرفع واصوبه مقول على كثير من مختلفي بالحقائق لان مراد بالرفع
 الاضافى فيستقيم **قوله** وسنرى الى الفاعلية والنصب عطف على الرفع في قوله
 فعمل الرفع وكذلك قوله والجر هو لاخر من اخويرة الرفع والجر
قوله ليعاد لتقليل لقوله فعمل باعتبار تعلقه بالرفع والنصب **قوله**
 وتسمى علامة الى تسمى الاضاف علامة لكونها علامة لنية المضاف الى المضاف
 اليه وفي بعض النسخ علاقة بالقاف وهي ما يربط المعنى بسبب آخر وهو تفتح
 القاف لتقول في الاعيان وتكتبها في المعاني **قوله** فاعلية زيد الى يقتضيه
 كونها فاعلية سببا قربا للاعراب المخصوص من التركيب والعامل سببا
 بعيدا **قوله** التركيب على غيره فلا يكون نحو معنى كسب وعلم
 زيد فتح او الضمير المجرى بغيره عائد الى اللام الموصولة بالتركيب
 وفي بعض النسخ والتركيب غير مبدوع ولم يوجبه لانه التركيب غير المضاف
 اعلم من المضاف اليه متساو له ولغرض من المركبات كما المرحى والضمين
 والنصوى تأمل **قوله** والحق الى فقط فلهذا اخر معنى كسب
 وعلم من يدعى **قوله** فيتا ولم الى المفرد بالحق المراد هنا

اذا الحكم بالمرتبطة لاختلاف الآخر ولا شك ان بين الرفع والنصب والجر

بنا والواحدة اى صيغة واحدة والاضافة لاجتماع واحد
 ملازمة **قول** فحين يمتنع جواز **قول** فيدخل الفاعل في
قول اذا اقسام الاسم بتعريف القول فيه مثل اى غايه فليعلم ان وادى غيرهما اذ
 اذا اقسام **القول** الواقع صفة اقسام **قول** باعتبار صفة الواقع **قول** من الزمان
 بيان العلامة **قول** وبعضها اى بعض النسخة **قول** ستة جمل قضا **قول** ما بالضم
 الى بدل من ستة **قول** الاصل ان يكون عطف على هذه الحركات **قول** جريونا
 مفعول القول بالحوادث وبثباتها وقدر من استيفاء **قول** على الاصل
 انما اعطى ما هو الاصل اياهما اذ وادى غيرهما تقدم المفعول وكون جمع ا
 لكسرى **قول** سواء كان مؤنث يلزم تقدير المضاف في اللام المتص
 اى صيغة جمع المؤنث او معطوف على اى صيغة **قول** وتسمية الجواب عن
 بقول المقدس بقوله ان المقصود ان جمع المؤنث السالم قبل قيل الجمع
 بالسالم فظن ان ليس من السالم فان فيه تعقيل البناء الواحد فاجاب هو
 بقولهم وتسمية الى وطون ان تقدير السؤال هكذا ان لم يندرج في الجمع
 الى المؤنث وظن حسامات ليس جمع المؤنث وقيل بالسالم وظن ان ليس
 سالا فاجاب بقولهم وتسمية الى فخرج من اللام الى التقدير المضاف
 او المعطوف في اللام المضافة **قول** وجهه اى وجهه كونه على الف للقيام
 وبسبب **قول** ليلا يلزم للخرج من ثمة ان قلت المنزلة حاصله لان اعراب
 بالحركة وهو اصل اى بان المنزلة تكون اعراب بالحركة محتملة
 ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب في آخره وبان الاعراب بالحروف

على

اصلا ثم انما اعتبرت احدا والاضافة بالحركة كانت نوعا لانه لا بد من
 تعلق على الجمعية ولو جعل الاعراب بالحركة لم يتم النقل وهو يدل على ان
 بلا نقل اصلا بالنسبة الى ما يدل على شئ مع نقل وجوز المضاف اى ليلا
 يلزم من زيادة من ستة **قول** بالكسرة والتونين اى اعتبارا الى الامة الاصلية فيما
 لان تنوينه للمقابلته وادى التمكن والموقع **قول** وشبه من نه لفظ التنوين
 فهو غير الى الامة العارضة ان يجمع تنوين التمكن دون المقابلة وما في اتباع
 التثنية للمفعول الى الامة الاصلية **قول** فليعلم ان يجمع الكسرة الى فليعلم
 الى العارضة **قول** اى كواحد من ان لا ينفك لاطراف علم **قول** وتثنية اى تثبت
 اشباع وحول الكسرة **قول** بالحرف الاصل هو الواو والالف في الرفع وا
 للنصب والياء في الجزم فليعلم ان ثمانية حركاتها الى ما قبلها بعد سلب كسرة ثم
 قبلها الخمسة من كسرة ما قبلها **قول** وذلك الحروف الاصلية بد **قول** على القصص اى على
 لما ساقى من من ذهب سويدي وغيره **قول** وعلى وتيرة واحدة اى كلمة مكسورة
 في اللفظ ومعينتها بالحركات التقديرية **قول** مطلقا اى خالصة الاضافة والامة
قول وعند سويدي الى ثمة اى بالاعراب بكل منها يستغنى عن الاصلية على ما قبلها
 اى ما قبل تلك الحركة وفيه ان الاعراب يكون في غير الاصلية وعند الماوى
 الى الحاصل ان لا يعطيه جود حرف علة عند اضافته هذه الهمزة فلا يستغنى
 والا حقل **قول** وعند المقرء ما كماله فيه ان الاعراب بكل منها يستغنى عن
 الاصلية وان يلزم من جريان الاعراب في الوسط واعلم ان في اعراب هذه
 الاسماء وجوها منها بالحروف الثلث اذا كان في آخرها حرف علة يصح

الاعراب وذلك ان الالف تكسر مشافة الى غير ذلك المتكلم ان المتكلم في المعجم وعرف
 العلة المحذوفة في الاعراب مع هذا ايضا فاعلم ان الالف في المعجم في المعجم في المعجم
 التصغير مع عودها ايضا لا فحاش في حكم حرف العجيبة كما في دولي وطلي والمعرف
 العجيبة لا يعطى الاعراب فكذلك هذه ولم يعرف بدودها في حرف لعدم ما يعطى
 الاعراب في آخره في حالتي الاضافة والافراد حيث لا يكون وحرف العلة فيها
 في الالف سماعا وكن في سائر الاسماء والحق في الالف انما **قوله** لانها
 اى المنتمى والجميع **قوله** على القياس الى كون الواو والياء قياسا في الرفع
 والجر لانها متولدتان من الفتحة والكسرة وهما قياسا في الاعراب بالحركة
قوله في كون الالف الى ذلك لان لقياس كونها علامة للرفع لقوله ها
 من الفتحة القياسية فيه **قوله** وذلك اى بعدول عن القياس **قوله** لان الالف
 الشان فيمكن انما يقال فيمكن لاقتران الساكنة بالفتحة في الوقف **قوله** انك
 اى لنفخ الالف قياس حاله الاضافة **قوله** لكونها اعراب الفضلة ذلك لان
 المنصوب والجر في كليهما معفود وهو فضلة **قوله** لا جمل الجمل اى الجمل
 الجمل فاما مصدريه **قوله** للفتحة بينهما اى حاله الاضافة **قوله** وكذا المنتمى
 سائر الالف باعتماد الافراد والالف في الجميع فاما على المنتمى بل على المفرد
 يرد عليه ان الفتحة يما بين سبق المنتمى في الالف **قوله** ليس في التثنية
 الى الالف لفظية واما المعنوية في صلا **قوله** وقد اخذ الى
 اعراض للاسناد على نحو اكتاب المضاف التثنية من المضاف اليه بالان
 يرد عليه ما قيل انه لا معا لينة في اللفظ **قوله** في المواضع التي المعما

قوله ومن اى ومن اخذ المضاف حكم المضاف اليه ومن الالف
 متصل بقوله ومن حيث انه لا يقع الى **قوله** لتثنية اللفظ اى المكتسبة
 من المضاف اليه المنتمى **قوله** ومنهم من يعطى اى ولا يعل كونه الالف صلة
قوله عليه اى المنتمى الى حرف **قوله** والمعنوية عطف على اللفظية وانما
 عطف على مقولته اى وهو لا يوافق مع التثنية في عزمه وانما يرجع الى المنتمى
 فيعرف اعرابه فيجى على عيني الاكساب والناكيد المذكورين جميعا
قوله بخلافه متعلق بأكيد وفيه **قوله** فانما يكون الفاء للتصريح او
 للتعليل او للتصريح **قوله** مطلقا اى سواء كان المضاف اليه منضم او الى
 المنضم **قوله** او جمعا مكسرا يرد عليه في فتحه ويكون المكسرة **قوله** اى
 لمنع الجمع وطمع في قوله او جمعا غير المكسرة السلام لك او في **قوله**
 من المقصود **قوله** لا فحاش في قول المصنف في انما يسمى بقصور الجمل
 عن الحركة من القصص يعني الجمل **قوله** لكونه الاخر الاول لتعليل المقصود
 لما استبها علة العجوب كسرى آخر الثاني **قوله** والمقصود الى كسرى
 آخر الثاني عطف على جمل **قوله** والفتحة والضم الام فيهما عوض
 عن المضاف اليه اى فتحة الاعراب وضم **قوله** اذ فعل الصلة **قوله**
 لما استبها **قوله** واما الفتحة **قوله** ايضا في تقديره اى في الاحوال الثلث
 بحيث ان الحركة تقدر في قبل الالف والواو والياء **قوله** او في
 الاعراب على صفة الاعراب واقع عليها **قوله** كذا في تقديره
 وقد مر اى عن مذاهب يعربونها بالحرف واللفظية والحركات

نقله

التقدير بثبوتها **قوله** على الاصح قيد في الاسماء الستة وما بعد
 هذا احتراز عما تقدم من اعراضها بقدر يك في قول **قوله** متجهي
 اقتضاه الى اما لا يتقارن حيث ان التقيد لا بد له من مضاف
 والفاعل لا يكون الا معا وما لا اشتقاق فلا يمتنع من المصدر
 الذي هو اسم على الاصح **قوله** ليل وقوعه ذحال استدلال على ان
 عرفات معرفة لان شرطه في الحال المصداق ان يكون معرفة او متبها
 منها **قوله** كمال على قيد بدال لم يبي علم لا تصرف والدليل على
 ان الفاعل وليت للتأنيث بل يبينها موصول علامة التأنيث في
 غير جالة التعريف وقولهم **قوله** في حواله شوبه الى السامرة
 بهذا التقيد الى ان المراد بصرف غير المتصرف بل ضرورة او التماس
 انما هو جازم بان حكم المتصرف عليه وهو متفق الجرم والتوحي لا انصرف
 على الحقيقة فانه في ما يتوهم من مناقضة ظاهر الكلام مع ما عطف المصنف
 عليه المتصرف ما فيه علان الى تصديق الحد في مادة المتصرف والتماس
قوله وهذا الى جواز الصرف للضرورة **قوله** اجاز بعضهم نظر الى جازم
 ان يكون حرف الالف والباء التوحي لاجل القافية فقيده **قوله**
 اذا السكك الى حاصل ان التماس مقصود اهم عندهم **قوله** فكانه
 قائما فنزله لان لزوم التأنيث منزلة ثابت **قوله** وهو الى الجرم
 التحصين **قوله** لقياس اي لا دليل يستدل به اي بذلك القياس
 عليه اي على اللفظ المذكور **قوله** بالنظر متعلق بيبعد الى

اللام

الاسم او معلوله اي بالنظر الى اللفظ لا بالنظر الى اللفظ **قوله** اذا معناه اي معاني
 منها تعليل لقوله لم يرد الى في تقسيم من فاقوم في جانب القوم ثلث
 هو اطلاقها على غير ما عائد الى المعنى على ما استقر به في التقسيم والاصل
 في ذلك انما هو **قوله** لا يكره لاسم الذي هو التقسيم المضاف من
 القوم وغيره عليه في ذلك التام في وجهه عائد الى الالف في اللام **قوله**
 في معناه اي في معنى المضاف الى التقسيم **قوله** اصله اي في اصل ثلث
 وهو ثلثة ثلثة فان وصفتها عارضة بالثبوت في قبل لم يكن للوصفة في اللام
 بخلاف ثلث فان وجوده وصفا **قوله** في الالف والوصف اما زوال الوصف
 للصفات بين الوصف العلم اما زوال الالف فلا اذا جعل على او التكرار
 غير من **قوله** فلا يكون في التلطف بصيغة وانزاده اخرى في **قوله** او اتبع
 اي اذا اريد استعماله في مقام اليج كونه اي بغض اللام **قوله** فمضافا فكون
 اخرى مضافا فتقدير معلوم ان التقدير الاضافة لوجه التوحي والبناء
 او اضافة اخرى مثلا **قوله** ويأتيه نيم عدي وليس في اخرى **قوله** في ذلك

قوله حتى لا يكون معدولا فيكون كونه معدولا ماعن المعرف باللام او في الفعل
 من **قوله** وان كان باللام الى لم يثبت حكم المضاف لما يشاع عدم المكان
 فتقدير الاضافة في اخرى لا يلزم تعريض الى جواب لما اعترض عليه
 التماس من ان لا يجوز ان معدولا ماعن اللام والالكان معرفة فتدقيقا
 وليس كذلك **قوله** في حقه **قوله** في حقه **قوله** في حقه **قوله** في حقه
 معدولا عن المعرفة وانما لزم ان لو كان مراعيا وليس كذلك **قوله**
 معدولا عن المعرفة وانما لزم ان لو كان مراعيا وليس كذلك **قوله**

لأن مينا لا يصح وصفه كشيء أو انتفاءه للأدب والوصفية **قوله** لما ان
تقليل ليلنا بل من فضة دون فضة وما تزايد **قوله** امتناع على ان تعريف اسم
على ان يعجز فنية تامل و **قوله** وعن آخر من عطف على الآخر ولا يلزم حينئذ
نفسه من فيكون مينا لعدم تزايد من عدم بقاء معنى التفضيل في حيث صار على
غيره **قوله** اذ ذاك لا يطلع بسكونه العيان **قوله** وقياس في شيء من فعله اعمل
المتنوع **قوله** وكعجاء الخ تمثيل لغيره فان صدق ما بان لا يتكلم افعلى كعجاء واما
بان يكون لم افعلى غير شمع جوهرا والواو والنون ومثله **قوله** فبمعنى اجمع **قوله**
او غيرهما غير المذكورين وهو تعريف سادس واما المرتبة ليعرف التوكيد
وهو اسماء بطله معرفة للتاكيد بدليل عدم التوكيد ولو كانت اعلام التكملة
قوله فاعلم يعرفون ان احصا ان التمثيل بياض قطام في نعيم انما هو مجرد العدل
التقديري كما في المحرر مع قطع النظر عن كون مؤثرا في منع الصف او لا وغيره
ضربا مطلقا او لا فان غير منطوق العلمية والتأنيث فلا ضرورة لتقدير
العدل فيه والافق الآخر **قوله** والعدل الى التقدير في مثل خصام
والتحقيق **قوله** فليكن اوله يكلف بالمناصفة في الوتر لا ليلنا ثم
بناء على ذلك باب وسما **قوله** والباب واحداى باب حضارة قطا
واحدا وهو فاعلم اعلام الاعيان الموقوفة **قوله** واخفى اى والمأ
لم يقل واخفى التفضيل لان ثانيا وصفية مشروط بكون من مع
للاول وصفية فاعلم لست اصلية **قوله** فبمعنى الاسمية الى الجمعية
او العلمية الجسمي المراد بالعلمية ان يكون اللفظ **قوله** في اصل

حكمة الوتر والوتر كما عرفت
بمعنى كرم الوتر والوتر كما عرفت

قوله العدل والافق الآخر
لا يعنى وصفية فبمعنى الصف
لان اللام والاضافة لعلنا في
المعنى فبمعنى الصف

لوضع

الوضع في الأشياء بصيرة بكثرة الاستعمال في احدى اشهر حيث لا يحتاج
الى ذلك البنية الى قرب من خلاف سائر ما كان واقعا عليه **قوله** اذ اسماء
الاعداد الى التعليل للصحة **قوله** لعدم تحقق اشارة الى كون الوصفية في
الاصل لا بد وان يكون محققا بجزء لا وهو ما **قوله** بخلاف متعلق بقوله
فيصير جرح او بقوله لعدم لزوم **قوله** خالفا اى ذلك الاسم **قوله** لعدم
اعتبار المعنوي بوجع ان المعنوي ثابت ولكنه غير معي وليس كذلك
لزمه ما لستة فالاولى ان يقول لزمه المعنوي **قوله** خالفا لغيره الى اى
وطلعت منع فرضها بالوصفية الأصلية ووزن ان الفعل هو ابن الى **قوله** او
باللهم عطف على سادس **قوله** فيضم الى ذلك تعريف التوكيد تعريف
لوكيد اسماء بطله معرفة للتاكيد بدليل عدم التوكيد في اجمعي ولو كان
علما التكملة **قوله** اذ بقية المعارف الى تعليل لاشتراط العلمية **قوله** ولو نقل
غيره علم فيه اشارة الى ان المراد بكونه علما في العلم انه ينقل على دون
تحقق العلمية فيها **قوله** ما قيل منقوص الى بان هو اقل وان عدم نظر
في الاحاد صورة الا انه تمثل الواحد في قول التكملة والتفسير في بعد
عليه انه عدم النظر الى الاحاد كوجه **قوله** وكونه الجسم حقيقة الى ان
العبارة ان يقول ان الجسم حقيقة لكل الافراد تامل لكل الافراد
في المعارف بالام الاستغراق وعند من يقول ان الجسم موضوع لا يعرف
المشتتر في الواقع في سياق **قوله** وعمله اى في التكملة المثبت
وفي المعرفة بلام الاشارة الى الماهية من حيث هي **قوله** وهو

الوضع

الاضافة لحد النسبة دون الاختصاص او احدى الملازمة
تغيرها اي تغيرها من المختص والذي قد يكثر في بعض النسخ **تغيرها**
 اي تغيرها وزان المذكورة من المختصة والوقت اولها بقاء او ثناء او لون او
 مجبلا مثله اعلم ان وزان الفعل لا يمتنع ضرب مختص بالفعل
 وضرب يكون في الفعل كضرب يكون في الاسم كضرب يكون في
 مساويان فالاولان ما مضى واما الثالث فلا مدخل في صنع
 واما الرابع فالتحقق على حرفا عيسى ابن عمر فان كان يمتنع بما يقول
 اشعرانا بن جلاء والمجرب ما ذكره الشارح **تو** تحكية في كونه تحكية
 اذ جعلت حقيقة نظرا على قول **تو** وصمتها عطف على صفة وبها فعل
 ما لم يسم فاعلم **تو** لتضادها تعليل لقول لا يحتاجا معا **تو**
 اذ كل منهما تعليل لتضادها او فلا يكون سعيها الا احدهما **تو** مختص
 الخ ذلك لان وزان العدل فعل فعال مفعول فعل ولا شيء من وزان
 المشروط هو **تو** الضمير لا بد منه لا بد من صفة جرت على غير **تو** كما وضع
 مثل **تو** لما تعليل لا اعتبار او نحو **تو** ان غلبة الخ بذكرها في
 ما **تو** **تو** لذلك وللاجل اعتبار الوصفية اصلية او لا ان غلبة **تو**
 على الوصفية لا **تو** يقال في جمع **تو** الخ لا بد من ذلك لكان انقياسا **تو**
 في جمعها احرز واحدا **تو** في كونه متعلق يلزم **تو** اذا العلية
 لو يكونها متضادين حاصله قياسا في كونه تقييد العلية والوصفية
 شيئا لا يجمع مدلولها وكل شيئين لا يجمع مدلولها فاما متضادان

فالعلمية

فاعلمية والوصفية متضادان **تو** او امتنع الخ حال تقدير قرائن
 امتنع والنوا وللعطف وعلى كل التقدير فهو متبادر لا نتيجة القائل **تو**
 مطلقا **تو** من غير تعيين **تو** في الامتناع متعلق يلزم المقدر **تو** ولا
 يلزم بابا فعل الخ في الامتناع **تو** الوصفية متعلق بالامتناع **تو** وهو
 منصرف في مرتبة الامتناع والنوا والمحال حاصله ان يلزم سيويه امتناع
 للوصفية الاصلية والنوا مع انه منصرفا نقا وحاصل الجواب منع
 كونه وصفا معتبرا في منع القرف على اطلاع ومنع الاتفاق على انفراد
 بعد التكميل مطلقا متشابه اذا كان مع **تو** **تو** الامتناع يلزم
 نفيه اي لا يلزم ان اعتبار **تو** وصفية في منع القرف على انفراد
تو فلا يكون اي معتبرة في منع القرف **تو** كما يتغير بيان لما **تو** مدلوله
 اعراب **تو** عليه متعلق بخول **تو** مقابلته عطف على خبره وكنانية
 عائدا الى **تو** بخلاف كونه متعلق بقوله ما يتغير فان هذه الامور
 كانت من خواص الاسم لكنها ليست مما يتغيره نفس مدلوله بل ما يتغير
 به اعراب **تو** فان ذلك لا يكون مستلزا **تو** وهذا الى المذكور من الامور
 بالكره ليس ورتة منصرفا **تو** للعنتين متعلق بالامتناع **تو** موجب المنع
 اي موجب منع الكسر وهو امتناع الثنوين **تو** وهذا الى الامتناع بالكره يكون
 امتناع الكسر تعالى الى فيمتنع على هذا الى على كسرهم واعلم ان انقياسا
 على هذا من تقييد ما مر من قول الصب المانع وحكمه ان كسر الخ بقيد اي حكمه
 لا كسر ما لم يدخل عليه ما هو من خواص الاسم **تو** علة اي علة ما لم يزل احد

وذلك ما زال على سبيله كالتدريس العلمية شرط فيه واحد هما طائفتا العلميتين
في غير شرط **قوله** وتذكر الضميمة على الظاهر ان تذكر الضميمة تاهل لعودة الخار
المذكور مع ذلك لا تاهل لعودة عليه لان التعريف انما للماهية دون الوجود
قوله وان الاصل ذلك ما قاله الخواص على كراهة الله وجهه الفاعل **قوله**
والمفعول مضاف والمضاف اليه مجرور وله مفعول الفصل واصل العمل
لأنه فيكون مفعول اهل اصل **قوله** ومظهر عطف على لفظا وقوله
بأمر اضافة متصلة لا زمنا وغيره صفة مستكنة **قوله** وبثا ولوجه القيا
الى المار بوجه القيام انه لا يكون الفعل ضميا للمفعول وبالقيام حقيقة
ان يكون الفعل امرا وجوديا محققا كالعلم وبالقيام توسعا ما لا يليق
لكذلك كالتعريف والبدء قائما ثباتا قائما بالمتبسيان وما عرروا
يخبر بكم فانها عديتان **قوله** وبثا ول المسند من الفعل الى يدل على ان
قام في زيد قام مسند الى زيد ويخرج بقوله وقوم عليه وقوله زيد على زيد
فاجز الفصل المسند الى الفاعل ويخرج زيد قام المسند الى الفعل يدل على ان
غير مسند اليه هذا ولكن الحق ان الفعل في زيد قام مسند الى زيد اليه
بان فيه ثلثة اسانيد اول اسناد الفعل الى الضميمة زيد والثاني اسناد
الى المبتداء والسادس اسناد الفعل اليه باعتبار اسناده الى الضميمة فاعرفه
قوله اذ ذلك الفعل المسند الى الفاعل **قوله** على الضميمة اي على زيد
الكون في **قوله** المسند الى الفعل في اليوم اسم موصول وقع مبتدأ ثانيا
وعا بدله ضمير اليه وقوله الفعل مفعول الميم فاعلم المسند وهو فصل

والضمير

والضمير في المبتدأ الاول وهو قوله ويخرج زيد قام بجذ الفاعل اي فيه
والا لما قام الى اي لو كان الفعل مسندا اليه بل ان الضميمة لما قام غير زيد
في اسناد قام اليه **قوله** تحققت اي يحكى به بالمباينة **قوله** بالرفق اي في الرفق
او بسبب الوقت **قوله** وهو اي هو امر القيس لقول الشاعر اي مثل قول الشاعر
في التحقيق يحكى به بالمباينة المشهد على ما اول قول امر القيس بوقوع
مثلته كلام القضاة **قوله** او يكون مقبل عطف على يكون متعقب **قوله** صانعا
ويبدأ على الحالية **قوله** مطلقا لفظا ومعنى **قوله** اذا كان باحدهما اي
معه ونا باحدهما او مضاف اليه عطف على باحدهما **قوله** ويخرج في الضميمة
اي حقة الفاعل المجرور ومعطوف **قوله** لكون جزء تعديل لقوله والاصل
ان يلى فعله اي **قوله** من الجملة اي الفعلية وذلك لان الفاعل فيها وليس
منه **قوله** فيقده موحرا تقرب على قوله فيقدم على سائر **قوله** محل ما بعده
اي يخرج فيه لجزء بالعطف على لا تعطاس والرفع على الاسبقين **قوله** وان له
يكون فيه التباس والقوم ان يقال وان لم يكن في انعطاس على ما لا يخفى
في وجوب تقديم خبر المبتداء الذي هو الكلام او صفة له والخبر قوله على
قوله لوقوع اقتضاء الخبر في نظر لانه المحصور في انما بعد ما سواه فان مقتضى
او متاخرا ويمكن ان يقال انه بعد محمل الا على انما يصدق على ان اقتضاء
الخبر في هذه الاسماء لا يخرج اذ هنا تعديل دون الانبار في من لفظا ولا
معنا اما لفظا فظاهر واما معنى فلا رتبة الفاعل للتعقب **قوله** وكذا اذا
اضيف المصدر الى المفعول مما يستغنى عنه بقول المصنف الماتن او فصل

الى نشاؤل ذلك من ما كان جوابا الى بيان المثل فلو كان انما جعل زيار
 تقدير الخبر يكون الجملة الاسمية فطابق السوال صورة لانه قول تمام سوا
 عن الفاعل غير ترد وفي الحكم وزيد قام يفيد نفى الحكم بغير الاستناد
 يطابق السوال معناه بما رواه حال من ليك او خبر مبتداء محذوف اي ذلك
 الحذف الوجهين متفق ثابت على رواية اية اية فانه قيل الحذف في البيت وجب
 جازن قلت جازن الجواب ان لا يترك عليك على الفاعل ويدفع ضلوع فاعلا
 دل عليه ليك اي ليك بوجه دلالة على استواء الدال عليه في قوله
 في البيت مبني للمفعول **نفس** من الما حال المستتر فيه خبرها شاذ
 فيه عن مقولة ومذكورة واعمل مذكورة والمذكورة بخبرها هي ليك تريد
 والمذكورة بهما هي ليك والمذكورة باحد هما هي ضلوع فوجد الاستناد
 على تلك مرة مرتين اجمالا وعدة تفصيلا وذكر الشئ بخلافه مستفاد
 في النفس فيكون كل الهم عطف على نعمته وعلى هذا فيكون الفاعل
 من حيث لا يحتسب من حيث كون الاول تميزا لهما **نفس** وهو عطف على
 الشريطة. وهل في احدى دخول هل على اسم الضم **نفس** لما ان هل على
 ما ان المنة يعني ان هل يعني قد على ذهب يسوي ولا يقال قد يخرج على
 يكون الفعل معتدل فوجب حذف الفعل بعد هل فيتحقق مذهبنا في
 في بخلاف انه يخرج متعلق بيبه في قوله وفي شذوذ او حال من ضي في
 مبتداء محذوف في اي ذلك بخلاف الجملة معترضة **نفس** وكذلك في انما
 الشريطة اي وكذلك يجب حذف الفعل وجوبا عند يسوي واصاعدا

فهو مع فعلها مبتداء سواسية في الكلام فهو متصل بما قبله وهو قوله
 وفي جواب الامر من عند يسوي وانما افردا بالذكر ولم يكلف بقوله
 فيما بعد حرف الشرط لعدم وقوع فعل مقترن المحذوف بعدها بالفتن
 انما هو ان نفسها المطابقة الى انما مطابقة المحذوف بعدها بالفتن
 انما هو ان نفسها المطابقة المحذوف والسوال لانهما استويا في اياته
 الفعلين يستويان في اتصال التثنية بهما فكل منهما يعمل فيما
نفس فهو مثل الجواب لما لم يحسن تقريع على جواب ما المذكور اي اذا
 كذلك فمثل ما قام وقد عمل على الحذف اما المذكورة اي اذا كان كذلك
 فمثل ما قام وقد عمل على الحذف كان ذلك ايضا محمول على الحذف
نفس لفتيل الخ عاذه البصريين **نفس** او ما قام وقعد الخ على **نفس**
نفس الفعل المنفرد الذي علم يعمل في اسم المشايخ في **نفس** ولا فيما شققين
 اي ولا يتشايخ في الفاعلية والمفعولية كليهما معا حال كونهما الفعلين
 متشققين بل في احدهما فقط وذلك في اربع صور **نفس** او لا يتشايخ فيهما
 بالطريق المذكور الذي هو التشايخ في فاعلية الفعلين او مفعوليهما
 او فاعلية احدهما او مفعوليهما الآخر بل في فاعليتهما ومفعوليهما معا
 في صورة واحدة وانما اولنا قولنا الشارح بهذا التاويل البعيد عنه
 بما جلا لان المعالم ان التشايخ ثابت في التصور المذكور **نفس** في هذه
 حصة صور هي نحو قام وضرب يدعي واوضرب وقام زيد عمر واوضرب
 زيد عمر واوضرب واكرم زيد عمر واكرم **نفس** في قوله بان

وقام
 بضرب

احدهما احدهما والآخر كليهما نحو ضرب واكرم زيد **قوله** اي يندرج في اول
 كليهما **قوله** سببنا السبب ان يكون الفاعل معولا للصفة جرت على غير
 نوع فيها فبذلك يخرج المفعول من هذين ضربا ومكرم مفعولان
 والجرح ويخرج هذين وهما مفعولان معا **قوله** اما على من يشترط مع قول
 على غير فلعلم ان يوم حصوله انما يشترط صورة الابرار مع استواء
 والمتكسر في عدم الربط انما لا يراه ليس بغير المتكسر ولا متعلقا
قوله فلعلم انما يشترط اي لا فرق وما عاة عطف على متكسر ولما ان
 عطف على قوله مستسا او على مراعاة وما فيه زائدة **قوله** ومراعاة حتى التيق
 عطف على ما انزلهم **قوله** ولكون اعمال السابق اليه نظرا لما كان
 السابق مغن عن اعماله كذا اعمال الثاني مغن عن اعمال السابق
 اختصاص بما اختاره الكوفون فلم يصح وليا عليه **قوله** وما قيل مبتدأ
 خبره قوله ان تقديم التمييز لا يمتنع في الجواب الاول والضعف بان
 غير مسلم عند المضم والقياس على ضميرهم وليس الشأن فاسد لانه
 الى المتعلق المتقدم عليه **قوله** من محل الشارة هو العدد الذي يلي السابق **قوله** وتبين
 طه اللب انما لا يطرء بالاجتماع الشوا والقسم في اعتبار السابق **قوله** اذ حذف
 الفاعل الى حذفه نسيا مغنيا والمحد وفي الشارة مبنية وفي غير مقدمه
 اي غير متعدي ما قام وقعد لانها فاعله وفيها مبنية فانه محذو اي
 اعمال الثاني **قوله** واما على ان الظاهر يشعر بعطف على قوله بتاثير التمييز هو
 فاسد للزوم اعراض اسم واحد باخرين مختلفين في حاله في حاله
 متعلق

متعلق بفعل مقدم يعطوف على قوله لا يجوز فالمتقدم لا يجوز ان يتاخر
 التمييز او يقول بانما لا ولا **قوله** وفيما افقتى الثاني الفاعل انما يشترط
 ما افقتى الثاني الفاعل واسم عالم ليسم فاعله مع اقتضاء الاول انما
 واسم اسم عالم ليسم فاعله وهو متعلق بالخبر والمجرور متعلق بقوله
قوله وذلك ان كان اي مفعول فعل الاول **قوله** او ثانيا من باب انطيت
 وكذا الاول من غير التمييز اعطيت واعطانية زيد **قوله** على التمييز اي على نداء
 غير الفراء فاما الفراء فانه يخرج الحذف ولا اضطره انباء على مفعول
 فعل التمييز فاعله انما وصل وفي المعنى وهو فيما افقتى الفاعل
 باعمالهما كما تقدم **قوله** اما ان كان بصيغة المراع اما الاضطره فعدى
 غير الكسائي واما الحذف فعدى **قوله** على مذهب البرهان وهو اختيارنا
 الثاني متعلق بخبر الحذف وان ضمها جميعا واما قوله على ان يكون
 على عمل الفعل الثاني وحذف معمول الاول **قوله** افعال الفعلين جميعا
 كما ذهب اليه الفراء فمتعلق بمثال الحذف فقط **قوله** على مذهب
 اي ويجوز احسن واحسن بعيد على مذهب الفراء كما انما على كون الباء
 متعلقة بالفعلين **قوله** وهو ان لا تظهر **قوله** فيما كان مفعول فعل الاول
قوله وفيما تعلق المع بينهما متعلق بقوله دون للفرق **قوله** بيان الماضية اي
 مفعول الفعل الاول والاعطاف والحروج وغيرهما **قوله** انما على
 من الافراد والتشبيه والمع **قوله** والكيفية اي من التذكير والتثنية والتأنيث
قوله كذلك اي على وفي انظاره **قوله** وهو اذا كان انه هو مبتدأ واذا كان

طرف مستقيم خيرا اى ان ظاهرا يكون وقت كون مفعول الفعل انشاء مفعولا
 ثانيا من باب علمت **الظاهر** وان طابقا اى المفعول **الظاهر** وهذا جوار
 عطف على ان ظاهره **وكذا** اذا كان اى ضمير المتكلم **فيها** اى اى الى اى ان
 والا ظاهرا **فوكلا** والفرق بين هذين المثالين والاضاعلة
 هو ان الفعل الاول في مكانا مثله يقتضى ان يكون احد الظاهرين
 فاعلا له والاخر مفعولا والفعل الثاني يقتضى كونهما مفعولين وهذا
 المثالين بالعكس وذلك على كل واحد من التقديرين يكون الا مثله
 مستقيم وتلخيص حاصله من ضرب ستة في ستة **وهما** واحدا الى التسوية
 الطبك واحد وهو د عليه بان السعي هو الطبك مع الجدة والمبالغة
 فيكون احقر من الطبك ولا يلزم من ثنى الاحقر ثنى الا غم **وعند**
 الفارسى ان ذلك معنى لان الحال قيدا لعمال فيلزم مبتدأ السعي
 لا دى معيشة كفاية قليل من المال وعدم السعي لا دى معيشة
 كفاية قليل من المال وعدم السعي لا دى معيشة جميعا وذلك باطل **قال**
قوله فاقضى ولو تيقن اى ولو تيقن اعمال الاول ولو لا اى ولو تيقن اعمال
 الاول او تيقن لما اغترى اعمال الاول **فكنا** اى كون الواو **لما** كقول
قوله صلت بهمة اصله على الناس سريرة **فصل** ما عليه حال كل واحد
 من الفعل او شبهه **فما** جار مجزأ خبر بعد خبر كونه اى اقيم مقامه
 في كون جار مجزأ **فما** او معنى ذلك كالمجزأ **المجزأ** والتعزل
 على الرفع **مطلقا** اى من من القسب ولم يامن **ان** من القسب

ذلك

وكذلك بان يكون احدهما ذا تا وا لا حرفه وقيل ذلك تا اذا كان الثاني
 مكررة واو المفعول معرفة مخفى زيدا قائما لا لا يتكرره وصفته
 الى انه هو الخبر **فما** ولم يكن جملة الى واين من القسب **فما**
 الجملة لا يقع مسئلة والظرف والمجرور الواقعيين **ثانيا** من
 باب علمت لانها مقدرة ان جملة **فما** مطلقا اى مفردة كان
 انشاء او جملة او ظرفا وامشاع عطف على والضمير للثاني باعتبار
 حذف المضاف والتقدير وعن بعضهم امشاع اقامة الثاني في باب
 اعلمت عند القسب اى ليس للمفعول انشاء بالاو لقيام اى انشاء
 من باب علمت **فما** كذلك اى لا يقعان موقع الفاعل **فما** لاخبار
 بالمقصود **فما** الذى هو العلة فان المشعر بها انما هو القسب
فما فانه لا يفعل اى لا يمكن تصديق معناه بدونه الواو لكونها
 ملحوظة في تعريفه تقليل لقوله **فما** خرج عن كون العمل اى ان متعلق
 بصفة مفعول مطلق محذوف اى فبقينا واقعا على ما ذكرنا **فما**
 او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك التعيين كائن على هذا لا كثر
 لشدة شبهة **فما** فانه لا يفي في ان احتياج الفعل الى المفعول **المطلق**
 والزمالة بالمجزأة اشترط احتياج الفعل اليه وان احتياجه
 الى المكان يكون لا يفي في الوجوه **فما** لكل فعل كذلك على ان
 الفعل لم يحلوا انما هو للفعل المتعريف دون اصطلاحه **فما** والاولى
 في التعليل ان يقال بناء الفعل **فما** له ولكن ان كان مستلوا اليه

حقيقة الاولى غير من الملائكة بحال ومنه ان جواز الالقاء
في مثلها اي مثل قراءة الجعفر اجيب عن القراءة بان يكون مستد
غير في اي لغير الجبراء والفقراء والعذوان والجلام مقلوبين
يقال جزئيت زيد الخير فلو قيل جزئيت الخير يدا مقلوبين وعز قول
الشاعر بان سبيلهم والقول مقدر في قيلت وبذلك حل في
من العدي للتعويض في مقام الفاعل في المجرورة اي المعاني او معلوم
الابتداء ولا ينشأ كاشف والفرع في المصلحة لغير التاكيد وغير ذلك من
ايهم عطف على الظروف في الجار والمجرور يشعر بان القيام مقام
مجرورهما ولا صحة الجور فقط لانه مجزئ عن ولا يجزئ عن الظروف
الا في الظاهر لانه لا بد بالاعتدال احتياج الفعل اليها وفيه نظر
اجب الى الفرق بين المصلحة والمجزيه في التزوم اكثر من احتياجه
الغيرها فاشفي الاعتدال وعدم المنع من جهة انه لا قيمة من فاعله
ما او متعلق بغيره حقيقة اي لفظا ومعنى كان ارجو ان
عن العوالم النطقية كالجزء يدرك ان وان اخرتها في او كما في معنى
لا لفظا فيكون اي التجديد المعنوي كالجزء يدرك من في الآية المذكورة
فان مجزئ عن مكان لفظا لغير ليس للاحتراز بل لبيان الفرق بين
وان نقصوا خيركم وسواء في الاشارة بالمتاخير الى ان المتبدا بالمتاخير
اسما حقيقة او معنى كقوله في علم ان الاسم المنسوب اليه المتاخير في
الفاعل واقعا بعد حرف النفي والاستفهام ولا يستغنى عن الاستفهام في

من المتاخير

من المتبدا فبالاستدلال بان بعض الناس لا يحذف في الاستدلال
من الكلام يتم لحدوث العطف مع الفاعل فيتم بالمتبدا مع الجار بعض الناس
النفي في الاستدلال والي يحصل به الامانة في الجار فيتم بالاستدلال
لشدة التعديل لحدوث الاستدلال في قوله في قوله كيف يقع
العطف مع فاعله فاعله ومن ثم ان من اجل كونه الصفة
في هذه المواضع شديد المشابهة للفعل لا تصغر تلك الصفة الى كالا
يلحق هذه الاوصاف الفعل وانما انبت متبدا خبره قوله على لغة
بن تميم وكذا فيما يقتضي في اي ولكن يكون العطف متبدا وما
بعدها فاعله ساد مسد للجر فيما انقضت طائعا او على مقتضى
ولذا فيها بعد ليس عطف على قوله اما على اقله الجار في قوله
على قوله وكذا فيما انقضت التشبيه في رفع الشقة والتماء الخ
لا على الوجهين وعلى اي وعلى اجزاء غير قايمة بغير ما في عدم
تعديل لقوله وانما انتم بخلاف متعلق بقوله يتختم او خبر متبدا
وبما وما لو كان موضوعا او مصدرية ولو زائدة او مصدرية
وما فائدة في ان لا يجمع في اي من كونهما مطابقة لتعديل
اقول بخلاف في في قوله في قوله كونه الصفة متبدا ويزيد في
في مقدمه عليه صفة لقوله خبرا ولذا ذكره في بخلاف خبر متبدا
مخروفي في ذلك بخلاف وما فيه مصدرية ولو زائدة وبالعكس
اي بخلاف كونين فاعله ان اسم الذي في لغير المجرور بالاسم

يمنع كونه التعريف جامعاً لعل الخبر قد يكون غير اسم ويمكن ان يقال
 ان كلام الماتن في قسم الاسم فالتعريف لقسم من وهو الخبر من الائمة
 والذي يشعر به قوله فيما ياتي والخبر قد يكون جملة او اشارة بناء على ما
 به الشارح في بحث الكلام من ان قام به يدق اسم فالنفي لو وقع
 موقعه فيكون مراد بالاسم **عم** ويراجع الخبر فعلى كل من الماتن
 الثلاثة **نفس** جمل الخبر وعلى مذهب الكوفيين خاصة يفسر هذا
 ايضا الا ان يختص العرائض المذكورة بجان وان وامثالهما ما يدل
 المبتدأ والخبر كل منهما اى من القاعل والمشاغبيين **نفس** احد جزئى
 الجملة اى احد الجزئين اللذين هما الجملة والا فاجزاء الجملة قد يكون اكثر
قوله قبل الحكم ان الحكم به ذلك لان الحكم عليه موصوف والمحكم صفة
 ويعقل الموصوف قبل يعقل الصفة **نفس** كونه المبتدأ خبراً عنه تعليل
 كونه العربية هي القياس وفيه نظارة قوله والاخبار غير معين لا يعيد
 يمنع كون النكرة المختصة مبتدأ دون جوابه مع كون المعرفة هي
 القياس لان يقال ان المراد به انه لا يعيد اتم فائدة فلا وفي ان يكون
 تعليل ذلك وجوب تخصيص النكرة في كون مبتدأ فعل هذا يكون **الماد**
 بعدم التبيين هو عدم التبيين من لا وجه تامل فان فيه خفاء
 لا يخفى **نفس** وكولاهي تامة بمعنى الثبوت او اشارة الى ان تامة التبيين
 وجوب تخصيص النكرة او دليل فان يكون المعرفة هي القياس دون
 على خلاف مقدرة ان وما يكون حصول الفائدة منه موقفاً على

في رتبة

غير قياس فكون المبتدأ نكرة غير قياس **نفس** لا اختصاصه بالصفة اى
 كونه مبتدأ لا اختصاصه بكونه في تقدير المرفوع على قوله انما يسل
 بام **نفس** فكانت في النفي نكرة موصوفة اى يضمنون الجملة **نفس**
 اى يعمون الشيء الى ابدان كان لا يخلو اختصاصه **نفس** يعمون **نفس**
 البدل وهذا اى كونه اصله في قوله ما اخبره منك مبتدأ وخبره
 انما هو على بن عتيق دون الجاهلين وذلك ظاهر **نفس** معين ظرف
 لاختصاصه **نفس** عن اى من حيث المعنى او صفة مقول مطلق **نفس**
 اى اختصاصاً بمعنى **نفس** اى بالاشبه به اى بالفاعل **نفس** اى
 لشبهه **نفس** ولشبهه ذلك الموضع ليس على طلاقه بل اذا كان اهل
 الصلابة على عارضة فيمكن ان يكون خبراً لا يندفع بالحكم اما اذا كان
 خلاف مائة فيه فلا يصح الخبر بالشيء الى الخبر **نفس** يستعمل في هذا الموضع
 بدل لا يخلو تقدير الوصف ليكون تقديره شرعياً لا حقيقياً **نفس**
 يكون الخبر نوعياً لا جنسياً والمختص به الفاعل الى ان اسم موصول
 عائدة الى الخبر **نفس** مبتدأ خبر قوله كونه محكوماً عليه هذا الحكم فائدة
 مستداه الحكم من حيث انه موصوف بمضمون الحكم **نفس** ويتقدم الحكم
 للتبيين اى تخصيصه بالوصف **نفس** بسبب تقدم الحكم عليه **نفس** بما تاتي
 اى في الكلام المذكور **نفس** وكون كل كلام تامل **نفس** مختص اى معين بان
 يكون الخبر معرفة **نفس** نحو قصدك علامة الى الفائدة فيه العلم يكون
 الخطاب مقصود الفاعل **نفس** قبل ذكره **نفس** بخلاف قائم **نفس**

غير متعلق بالخبرة لكونه مبتداء مع وقوعه عند وقوعه وبدونه عند
الاختصاص بالخبرة والجرم على خلاف متعلق بمفهومه **قوله** وكذا فعل
نكرة آية او خبر مبتداء محذوف اي ذلك بخلاف **قوله** نكرة ملح فاعلم
عطف عليه تعليل من لوقه بخلاف الآخرة ويجوز ان يكون تعليل
لمحذوف اي شرط التبيين للخبرة ولا اختصاصا لنكرة **قوله** في النظر
المختصة اي ولا غير **قوله** ولا لابتداء مبتداء يعني لا يجوز قائم بجل
انه مبتداء وقام خبره للابتداء بخلاف ان يكون قائم بمبتداء وهو جمل فاعلم
صحة خبره على وجهين وبالاختصاص بالاصل ان عدم الجواز قائم
رجل عند جمل بالاختصاص بتقديم الحكم انما هو لا تشاء او الابدان
الذكورية **قوله** بنسبة الى التكلم اي في الخبر **قوله** اذا صعد تعليل النسبة الى
التكلم **قوله** والمعنى على ما كان عليه من النسبة الى التكلم فهو في تقديره يقع
على قوله والمعنى على ما كان **قوله** وحسن صلوات عطف على سلام عليك
او على وبعد موصوف **قوله** ما هو نكرة عاملة بيان للحكاية من المبتداء الذي
هو نكرة عاملة او من النكرة التي هو نكرة عاملة تذكر لفظه باعتبار
لفظه **قوله** مضافة اي نكرة مضافة **قوله** ما هي تالية والبال ذلك لانه
والحال صلها بالعطف فيكون معطوفا على الفعل او المفعول معني
فيختص بالعطف **قوله** هي تالية فاء الجزاء ذكر لانه ما بعد فاء الجزاء متبوع
ب حرف الشرط والتاثير بالفعل اولى والتقدير فيكون الرباط غير فيكون
فاعلا في الخبر **قوله** لكونها نكرة صبوقة الى ما هي موصولة مثل هذه النكرة

مبتداء

مبتداء لاختصاصها بكونها نكرة صبوقة باستفهام في المعنى لان التقدير
اي شخص عندك واغشوا ودرهما الكدام تلشون كانت نكرة موصوفة
بمعنى اي شخص عندك من الأشخاص واغشوا من الدرام ما لك تلشون
منها **قوله** افضل عندك الخ في لانه يلزم على هذا ان لا يكون للصفة
دافع **قوله** تسد اليه وقد حكوا بانها بالصفة من رافع تسد اليه
وايضه يلزم بكونه المبتداء نكرة مع تعريف الخبر انهم قالوا كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب الا في الكلام التسدي لانه نكرة
اسم اشياء **قوله** اسمية صفة عملية **قوله** موصوفة عطف على اسمية **قوله** ليسوا
لغوا وان كان الاخبار بالجملة لغوا اي غير عطف المعنى المقصود وان كان المبتداء
في الكلام زائدة بالنظر الى الظاهر الا ان التحمل مستغنى مفرقة ان لا يلزم
وجود عامل في كل وقت الا وقت اتحاد الجملة بالمبتداء **قوله** ويمكن ان يقال
ان هذه الاستثناء ليس بصحيح لصدق العائد على كل واحد من المستثنات
فان العائد اعم من الضمير **قوله** هي تالية لضمير التي تحت نفوذ ضمير **قوله**
فالمعنى الجملة التي تحتها بالمبتداء كانه اخبار عن ضمير **قوله** واما في
معناه اي ما هي ضمير **قوله** انما اتحاد الجملة **قوله** وبعضها عطف على
الاتحاد **قوله** وهو ان يتحقق القال اتحاد بعض الجملة بالجملة يحصل بان
الجملة الدالة على مدلول المبتداء **قوله** باشارة متعلقة بالذات **قوله** واغشوها
عطف على اشارة **قوله** في تقديره **قوله** والذي يستكون الاب ويخون نعم الرجل يد
على قول **قوله** لكونها نكرة صبوقة الى ما هي موصولة مع العلم به **قوله** دون ما كان

الاول احرارهم ان الهمزة دلم بمعناها الاصح حارشا. استغفارهم وقوله
سواء خبر مبتدأ محذوف وإيها سواء وليس كذلك بل الهمزة دلم قد أنسخ
عنهما معنى الاستغفار لهما وجوزوا لغير التوبة بما إذا قدم اندفع الهم
وتعين المراد لعدم جواز كون سواء خبر مبتدأ محذوف في فتعيق ان
يكون خبرا لما بعده وانما صح الاختيار الفعل هنا لان حارشا وعرفيه
جانب المفعول دون اللفظ والعرب كثيرة الفعل في كسرة. وتقديم مرجع الخ
عطف على تحقيقا وعلى التقديرين ولا احتياج مرجع التقدير
في وخوف ليس الخ وقد لا يلزم فلا يتقدم محذوف انك فاعيم حقا
كذا وكذا اذا وقع بعد ما كان صحيحا بالشأن لان انا المكسورة وان التي
يخفى لعل لا يقعان بعد لولا وما ولا قبلها الصلابة على واحد منهما ما فيه
اي في المتعذر لفظا ومعنى **قوله** ولتعدوه عطف على لتعدوه الخبر عطفه
حقيقة المراد بالمراد لتعدوه حقيقة ان يكون مدلوله شيئا او اكثر في نفس
الامر وبما ان لا يكون كذلك **قوله** ولفظا دون معنى عطف على قوله لفظا
ومعنى **قوله** من البيان الاسم الموصول مستقل متعلق بموصول قيد بآية
او العام لتحقيق مشاجرة المبتدأ المذكور بالشرط لان مستقبل عام فصيح
دخول ما يدخل عليه والمراد بالعام ما يكون نسبتها الى فاعله بطريق ^{العرف}
من غير ان يستلزم معنى **قوله** وغيرها اي غيرها من اسائر الموصولات
قوله صلح للشرطية وذلك بان يكون بمعنى الاستقبال فان لا يكون شرطا
ولا منقيا او شيئا من الجازم والجمعي **قوله** من الفعل بيان بهما ^{اللفظ}

لا تكدر

لا تلك التكررة عطف على اسم الموصول ايضه وعلى التكررة. او الموصوف ^{عطف}
على الاسم الموصول ايضه **قوله** الموصول تعليل لقوله فيصيح دخول الفاء
قوله ان يقصد به او بهذا الموصول **قوله** للثنائي الخ خبر فيكون اي الموصول
المذكور خرج عن قصد النتيجة **قوله** اي حين قصد النتيجة **قوله** اذا
معناه اي معنى الموصول المذكور تعليل لجماعا ولقوله فيكون للجمع
قوله على خبر كلاي لفظ لكل بالثنوي **قوله** مضافا فاصفة **قوله** ولا يبعث مثل
قوله الخ الذي ان حدث الخ ذلك لان لم يوجد في الضمير انثى ففعل صالح
وفي وجود الشرط الاول وعدم جواز دخول حرف الشرط على حرف الشرط
وفي وجود حرف النفي في الآخرين وصلاية من النفي والشرط فلا يجتمع
قوله تقديره النظرات ليشعر بان انت تأكيد لفعل محذوف ولم يعهد
السابع بدون المستبعد فيد ويمكن ان يقال انه بيان لمستمرة في انظر
الاصل كان كذلك الى الشاقضي والخالف والشارح. وكون شرط
الحاي وكون الشرط المعنوي الواقع صلاية او صفة للاختبار والافتقار
الشرط ليس للاختبار. وهو اي الاقتضاء المذكور. فيها اي في ليت
ولعل **قوله** ان لعدم ما ذكر الحاي لا انتفاء ما ذكر ثانيا في ليت ولعل
وان. وهو اي لا حشش. يعلمها اي ليت ولعل. بداي بما ذكرنا
قوله ان لا يتغير تعليل لعدم ما ذكر ثانيا اي ان لا يخرج الشرط عن
الاختبار الى الاستثناء **قوله** في جواز الحاي في وقوع الخلاف في جواز الخ
ولكن كذلك في اي في وقوع الخلاف بين القولين في جوازه دخول

لان الخلاف جار في القول **اول** ومن قثم وى وكقول **ثاني** او سمع
 عطف على قوله **ثم** قراءة اى هذا الصوت قراءة او الصفه قراءة
ثم ومن سئل اى كقول من سئل كيف بيان المسئول صحيح مقول
 القول **ثم** ومنه اى مما كان القرينة فيه السؤال **ثم** فيها تقدم الخ عطف
 على محذوف وى وقد عذر فالتبلة لقيام قرينة فيما تقدم ذكره والقرينة
 التقدير **ثم** مع المضاف اليه **ثم** الهم في موصولة وفي الصفه ضمير **ثم**
 الى المبتدأ وخبر اليه عامل الى الموصول والقرينة على المحذوف كون الخبر
ثم مقطوع اى قطع عن كونه نعتا واخرج عن حكمه لغرض الانشاء فيجوز
 للناصب فيه بفعل يلزم اضمائه كاعنى والرفع يكون خبر مبتدأ محذوف
ثم اما الزم اضمائه لتأصب فلا تهم قصد والانشاء يمدح جعلوا **ثم**
 لذلك كالشروع في النكاح اذ لو ظهر لنا صبي فحق معنى الانشاء فهو كونه
 كونه خبرا مستقفا فلما اشرم الاضمحلال في النصب **ثم** في الترفع **ثم** ان
 الوجهان على سبيل واحد **ثم** يتعين المستعوت بدونه يعنى لا يكون للتخصيص
 ولا للتشبيح والكشف **ثم** ممدح متعلق بمقطعي **ثم** او بمجدد عطف
 بنعت **ثم** او بمخصوص من عطف على نعتا **ثم** وفي مثل قولهم عطف
 على الخبر عنه عليه اى على الخبر الخاص كالتقديم وغيره **ثم** وفي الاستفهام
 عطف على ما بعدا من المفاجاة **ثم** وفي العطف عليه اى على الخبر عنه **ثم** ويجوز
 القرينة **ثم** اذ الكلام في الحدف لقيام قرينة **ثم** وفيه اشعار اى في
 امشاع الشيء لوجود غيره مدلول **ثم** لا فاعنى عن ذكره اى فاعنى

المذكورة

المذكور من الاشعار ولا التزام عن ذكر الخبر **ثم** او قول هذا اى وجوب الحدف
 في قوله **ثم** فيما كان بصدقية حيثية اى حين كون الخبر عاما **ثم** وقوله
 انصارا زيد جمع الخ قال انصارا والنجاة يدلان على الجارية وفي البيت
 يدل النقد والتبديع على المسألة مطلقا اى سواء كان الخبر عاما
 او خاصا مدلول عليه اولا فالتمس الحال الزام الحال مع كونها فضلة
 ليس كعوضا عوضا **ثم** منسوب الى المبدأ **ثم** اعم من الايقاعية او غيرها
ثم في الخبر انما قال في الخبر لايتها في اللفظ حال من خبره كان الرجوع
 اليهما او الى احد هما **ثم** او ما ولى عطف على مقدر وهذا اى التقدير
 المذكور المشار بقوله اى خبره زيد قائما حاصل **ثم** لعدم ما يقع
 الخ ذلك لان الواقع موقع الخبر لا بد وان لا يكون من نعمة المبتدأ **ثم**
 وهو وج عطف على علم **ثم** اذ يستعمل لتعليل كونه القرينة ونحو
 عاما حاصل ان معنى خبره زيد قائما معنى ما خبرته زيد الا قاما
 يعنى خبر كل خبر حاصل من المتكلم واقع على خبره حال كونه
 او كون زيد قائما لا الاختيار عن خبره المتكلم زيد في حال قيام زيد او
 قيامه بالمحصل وهذا الخبر لا يستقيم الا على خبره البعدي لان المصلحة
 المبتدأ اذا اضيفت بهما يستتبع اى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس فتقول
 ماء البحر مثلا يعلم جميع مياه البحر والمصلحة في الخبره زيد قائما
 قد وقع اولا عاما غير مقيّد بالحال على مذهبهم اذ هي نعمة الخبر لا يكون
 عاما لكل خبر صادر من المتكلم واقع على خبره انما يحصل في حال

النداء اما اذا اعيد ففتح به الهمزة **فقط** وغيره المبتدأ على غير
 وهو المبتدأ على ما رفع **فقط** فلا كان علما ولا كان اذ كان المبتدأ على ما
 واحد يتم تحته ان اوله لا يكون الثاني او تصدق عليه تعريف
 شبه المضاف والمفعول **فقط** او كثره عطف على مضاف ويعلم منه ان المضاف
 ايضا معرفة بجملة الاستعمال **فقط** اي لو متى مع الهمزة وما على المضافين
 من الاعداد لا يدل على الاعداد فاقسام الاعداد بالنسبة الى الاعداد
 ثلثة اما واجبة الدخول واجبة او ممنوعة **فقط** اي من دخول
 النداء عليه اعلم ان في الاعداد ثلثة اقسام **فقط** والمختلف هنا نظر لان
 الكلام في توافق المبتدأ المضافة على الدخول والمختلف غير ما ذكر **فقط**
 والمختلف مما ينبغي ان يقع تفسيره في طائفة الاعداد في توافق
 المبتدأ وهو لا يكون الا في الاعداد **فقط** لا كثره وانه لا يتحقق ان
 الهمزة والاعتمال لا يوجب التثنية كذا كثره نداء الاعداد **فقط** وكثره نداء
 عطف على بناء المضاف **فقط** وتحميل المضاف بالتصديق عطف على قوله
 كراهته **فقط** لم يقل يا ايها الرجل **فقط** وهو المضاف **فقط** وانما يروى
 شبهها بالاعداد لانه حرف التثنية مما يرفع على المبتدأ به ولا يشترط
 ضم قوله **فقط** الى الموصولة فانها وقعت ههنا موصوفة وايضا
 لا تحتمل اداء التثنية لفصل المضاف والمفعول **فقط** خلافا لما مر في
 فانها اجازة نسبة فيما سا على صفة المضاف **فقط** وتوافق المضاف
 الى ان يخلو في توافق المضاف والمفعول **فقط** وان كان قائما وغيره ويجوز

حرف

حرفه **فقط** وروى عن ابن زيد **فقط** فاعلم ان في الاعداد
 والمختلف **فقط** من حيث هو **فقط** ان الاعداد المضافة الى المبتدأ
 المضاف **فقط** وحمل باعليه **فقط** اي سبب لا يوجب الاعداد **فقط**
 التي هي حرف على اسم الاعداد **فقط** اي في الاعداد وان كان محض
 لا فاعلم ان في الاعداد **فقط** اي ما دام في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 التثنية **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 لاضافة المبتدأ **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 يتم عطف على المبتدأ **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 هذا فينبغي ان يروى بالتثنية **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 عطف على قوله والاصل فيها **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 يا غلام **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 ايها الغلام **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 لمنع المكون بالنسبة الى المفعول **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 وقد روي **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 مفعول مطلق **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 اتحاد الفاعل **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد
 ان الاءة ثلثة اما التانيث ثم جعلت عوضا عن الاءة والاءة **فقط** اي في الاعداد
 للتأنيث صيرورتها في الوقت اذ لو كانت عوضا عن الاءة لم تقب
 هاء في الوقت كتأنيث ولست عن الواو والاءة **فقط** اي في الاعداد **فقط** اي في الاعداد

اولا كذا استقام فالضمير المنسوب في بليته عائد الى التثنية او الى
مفعول **استقام** او يضاف اليه مفعول ما يليه عطف على مفعول ما يليه
ومفعول ما يليه اسم الملم بسم فاعله مضاف في قوله بضاف اليه ضمير
المفعول في يدي عائد الى استقام او الى مضاف اليه او المفعول ثالثا للثنية
او اجيبه استقام باسم ضيفا اليه مفعول الفعل الذي يلي ذلك **استقام**
او ذلك بضاف اليه **استقام** معطوف صفة مبتدأ وهو ارجع الى مثله
والتأنيث باعتبار الخبر الذي هو الجملة **استقام** وهو اي الفعل المقتضى **استقام**
جملة فعلية **استقام** فانه يستضعف التثنية في المثال المذكور **استقام**
الاحتشاش على ما نقل في الاستعفاف والدليل الذي يستدل به
عليه في التشرح يدل على عدم الجواز ضرورة انتفاء الشرط عند انتفاء
الشرط فلا ينطبق الدليل على الذي ادنا يمكن ان يقال ان الامام **استقام**
علم الجواز **استقام** من نصيبه **استقام** وكذلك يستوى الامر بين **استقام**
باضمها والواو اي باضمها فعل موافق للمعنى في التثنية **استقام** لا يقتضيانها
الفعل **استقام** فان وقع اسم بعده خبر وفرفر في ما كان باضمها الفعل **استقام**
لا عيش على ذلك اعمل مثله اعلم ان الفرق بين **استقام** و**استقام** و**استقام**
حيث عليه ان التشغيل به الفعل في حيث عليه غير قائم مقام **استقام**
وقا **استقام** يذهب به قام مقام **استقام** فيتمتع بسلط ان من جهة المعنى
لصيرة **استقام** انهم فعلوا كل شئ في التثنية وفعلا كل شئ في التثنية
التثنية وكلا المذهبين كاذب **استقام** بضمير اي بضمير صفة والتثنية

باعتبار

باعتبار الوصف او بغير اللام وفي ضمير ما صميم وفي نظر فلا يكون منه
اي بما اضمها على **استقام** مشاع بسلط ما بعد فاء التثنية في غير ما قبله
من مبتدأ اي في حذف المضاف وهو **استقام** فالحكم هو هو اي في الجملة
الا وفي غير اشعار بان التثنية عند سيمون بغير **استقام** اي بغير ما في الجملة
متعلق بالخبر **استقام** في اخرى متعلق بالخبر عنه اوصفة بغير **استقام**
الى ولما لم يختار النصب جمع اقرب قرينة فيكون ما ذكرته التاويلين حقا
فلا يكون مما اضمها على **استقام** احتراز من النصب بالمفصل اي ما ذكرته
اشارة الى ان معنى قوله الماتق او ذكر الحكمة هي كبر اعلى القدر **استقام**
او ما ذكرته ذكره **استقام** لا مشاع بجمعهم اليه اي في غير افعال القلوب
لا انتفاء موجبها اي من حيث الالبان بالنفس وهو امتناع الجمع بين ضمير
الفاعل والمفعول وهو **استقام** بالياء اي الضمير بالمفصل باب ياء **استقام**
حسب الامور اما حال من ياءك اي كائنا على حسب الامور من التثنية و
الجمع والتذكير والتأنيث اوصفة مفعول مطلق عطف على اي فعله
عدولا كائنا على حسب الامور **استقام** ان تدنو اي من تدنو خلا فلا **استقام**
وابن حزم وفي عنده من عطف جملة على جملة **استقام** بالتثنية لا تذك
ما موصولا بصلح الاسد لذلك فلا يجوز ان يكون من عطف المفعول على المفعول
تكون اقل تعلقا لانه اقل حذف فاعل الاولين على لا يخفى **استقام** للدلالة
على معنى الجمع اي يدل على ان المحدث منه هو الجمع بين نفسه والاسد
فيل حذف الجمع بينهما **استقام** لطول الكلام بها اي بين قوله انه الخلاء

بالمسبوق عليه وهو **قوله** فخر بن زيد أي فيما كان ذو الحال منصوبا
 ولو قدم الحال في مثله التثبت بالمفعول **قوله** فيها أي في الحكم **قوله** فأن
 وصفها بغير الفاء للتعليل وذلك لأن الوصف يبين الذات والحال يبين
 الهيئة وبيان الذات أهم فلا يحق أن هذا التعليل جار في المعاني فأنه
 الأول يقال المعرفة قد يكون مبنية فلا يحتاج إلى البيان بالوصف بخلاف
 النكرة فأنها يلزمها الشيوع فلا يزال يحتاج إلى البيان **قوله** ولا التباسا
 أنه حاصله أنه قد يلتبس الحال بالصفة في أي الحال النكرة في أي **قوله** أن
 منه إلى المعرفة الدافعة لذلك لبتا سو يقال بعل هذا التعليل **قوله**
 قوله وصاحبها معرفة غالب الجمل والنسب **قوله** دون منطوق **قوله** وهو
 تعقل كذا فيه أن الواجب عما هو تعقله بوجه ما وهو لا يستلزم التعريف
قوله فوجدنا نكرة أي مقدمة على الحال والآخر للمؤخر لا يحتاج إلى ما ذكر
 الموصوفية وغيرها **قوله** فاه الحق فيه أن فاه لا يتم وحده حالا **قوله**
 في ليس معرفة أو معرفة عطف على نكرات **قوله** وحده مفعول مطلق **قوله**
 من غير لفظه وأقيم المصادري في الثالث لا **قوله** والمفعول أي فاه
قوله كقول لغز في البيت نظرا من موحشا أيا حاله من غير
 المستتر فيه فيكون متأخرا وأما مطلق فلا يكون واجب التقديم لأن **قوله**
 نكرة موصوفة قد تضعفه في العمل إلى حاصله أن الحال المعنوية
 ضعيف في العمل واللفظ قوي فيه قد يضعف بالتأخير بدليل جواز
 الاستعارة في علم بالآدم متأخرا ومشاعها متقدما على عمل العامل

المعنى

المعنى متأخر أنتم استواء التفرقة الضعيف وهو باطل حيث يجوز تقديمه
 بغيره وإن كانه مثلهما الحال لعدم وجوب التسوية بين الشيء وشبهه كقول
 فاعلم **قوله** في هذا التعليل يقتضي لا يجوز أن يكون كجاءه زيدان
 الفاعل لا يتم على الفعل فأن حكمه كانه واجب أن الفاعل من حيث
 هو مستداه محل قبل الفعل وإن امتنع تقديمه بغيره لا التباس
 بالمتبادر كسائر أحوال أن فاه أي كسائر أحوال التي العامل فيها **قوله**
قوله فطلبها كذا في حاله من المجرور في عليه ولا تشبه فيه واجب **قوله**
 حاله من فاعل مطلبها المحذوف فاه مصدر مضاف إلى المفعول
 وحذف الفاعل والتقدير فطلبها أياها حاله كونه شديدا
 عليهم **قوله** حاله من المجرور في عنكم قدومه عليه واجب بانه حاله
 عن محل وفي يفسر عنكم وفيه بعد **قوله** محض أي معنوية في
 غيرها فأنها يتقدم فيه احتراز عن التلقين فأنها في تقديره لا انفصال
قوله مطلقا أي بلا خلاف بين البصريين وعند الكوفيين مطلقا **قوله**
 عند جميعهم وأجابه بعضهم ومنع بعض للالتباس بالثاني **قوله**
 مطلقا على غير بعض أي في تأخير الفعل وعدمه **قوله** فلا إلى **قوله**
 مطلقا **قوله** من غير شرط الاشتقاق أي بلا شرط الاشتقاق وأكثره **قوله**
 أكثر ما يدل على الهيئة غير اشتقائه أكثر كون الحال غير مشتق فيما كان
 صوفا أي في الحال التي كانت والتفكير باعتبار لفظ **قوله** تفضيل
 أي أنه وعليه لا من أي اسم أو إشارة أي حين كونه العامل في إسم

اسم الاشارة بتقدير اسم الاشارة **قوله** بالمال لانها قد العاقل **قوله**
 فيمتنع تفيد الجزم بها اي بالمال لا ليس بعامل فيها وهي ليس قيل
 الا للعامل **قوله** انما اي وان لم يمتنع تفيد الجزم بها جاز هذا زيد قائما
 على ان يكون الاحتمال بغير يد عن المشار اليه مقتدا بالقيام فيفضل المخرج
 اذا مقتد بغيره بانفسه فيلزم ان لا يكون زيد حال كونه غير قائم هو
 محال **قوله** ويلزم ان عطف على قوله يقتيد عطف **قوله** تفسيرا او اشارة
 الى وجه آخر لطول كون العامل اسم الاشارة **قوله** فيفضل الجزم
 على قوله فيمتنع الجزم بها **قوله** باعتبار حالة واحدة وهي الرطوبة فالحال
 انه اذا كان اسم الاشارة غاملا مكان بمراسن تمتد فكانه كان
 المشتد اليه في حال البيرة فيبقى ان يكون اظهر من متعلق به بل يكون
 متعلقا بربط واحد فيكونه الاطبيعية باعتبار حالة واحدة وهي
 الرطوبة فيلزم تفصيل اشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة **قوله** وذلك
 جمتنع لان التفصيل يقتضي مفضلا ومفضلا عليه فلا يكون
 بيان امرين حقيقة واعتبارا **قوله** ولكن هذا الـ عطف على **قوله**
 ولكن نسبة اظهر من شئ يقتضي كمالا المشتبين فانها لا يقتضي مفضلا
 عليه اي يقتضي مفضلا عليه اي يقتضي مفضلا فعمل طبيب عال
 فيفضل من جميع غير مخرج **قوله** اذا المعنى الـ وذلك لانها قد العاقل
 جزء منها واما في اللفظ فستقله من حيث هي جملة بلا فائدة من غير توقف
 على ما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة **قوله** فلا بد فيها الـ

ذكر

وهو لم يصير جزء من الجملة لفظا كما انه جزء منها **قوله** وفي الشعر عطف
 على التنزيل **قوله** في الاستغناء اما استغناء العاقل عن الواو فلا من
 مفرد والحال المفردة لا يحتاج اليه واما الاحتياج الى الضمير فلا جفت
 والصقفة لا بد له من مرفوع تندي اليه **قوله** اي هذا البيان لما هو
قوله فيما هو بالواو وحده خبر مبتداء محذوف **قوله** اما عطفه في
 المذكرات كاي ن ثابت فيما هو بالواو اي في الحال التي هي بالواو
 هو باعتبار لفظ **قوله** والماضي عطف على المضارع اي ومن الماضي
 فيه اي في المثبت **قوله** الجزم بها اي الجزم بالجملة **قوله** فيها اي في تلك
قوله لمضمون جملة اي لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما
 فيما **قوله** لا في طلقها عطف على في الحال اي يجب الحذف في الحالة
 موكدا الخ لا في مطلق الحال الموكدة فان منها اي من الحال الموكدة
قوله سواء كانا في الحال والعامل والمتفق فيها في الحال الموكدة
قوله ويجب اى حذف في العامل **قوله** احتراز من الصفة الخ وذلك لان
 بالابها المستقر ان يكون في اصل الوضع وعينها لم يكن فيا بها في
 اصل الوضع لان الواضع وضعها المعنى اما الباصرة والجارية
 او غيرها بل الابها فيهما انما نشأ في الاستعمال بعد الوضع البينة
 على غفلة الواضع واختلاف **قوله** احتراز عن الحال لان الحال
 ترفع الابها عن هيئة الذات لا عن الذات **قوله** واما القهقري الخ
 او حاله في خبر قوله احتراز عن الحال **قوله** لا عن الذات لان افا ح

معلوم **قوله** انما هي حقيقة لا اطلاق يمكن في احد هذه الاشياء ان كان متغيرا
 لا تخاف بالاضافة لان المضاف والمضاف اليه بقرينة كلمة واحدة فورد
 احد هذه الاشياء سلاطير الاضافة فيتم **قوله** او قوة الشبهة حتى صفوا
 منها كما ينبغي واما نحو التريال حسن وجماد فليس من تميز المقدر وانما
 ذلك من تميز ما يضاف الى **قوله** ما يطابق ويجري ما عاين **قوله** لعدم
 العلة لقوله فيتم **قوله** وحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الحقيقة **قوله**
 يتوالت التقوين او القون **قوله** تقول عندى رطل زيت اى اطل الذي
 هو زيت فالاضافة تكون ببيان **قوله** لقد نهى اى الاضافة للزيت بقا
 فنون شبيه الجمع او حذف نون وضعت مع الكلمة فالاضافة في حق
 فيهما والاضافة المضاف في حق ملة سلا وصوره فلهذا كاسم وحل
 في احد عشر جرها **قوله** وذلك لى التبعة فسد المعنى بيان فساد المعنى
 ان معنى قوله على التمرة مثلها زيداهما ان عليها مثلها من جنس التريد
 ولو قيل مثل زيد يكون المعنى على التمرة ما يماثل التريد فيفسد المعنى
 وكذلك اكل ما اضيف الى جنسه يجوز في تميزه التفسير او اكل من
 سيبويه والنقص فيه اكثر والا فالحق في تميز المضاف الى جنسه **قوله**
قوله مما جرد له اسم مجرد وهو لبا تجل القطن في جود قلبي
 فان اسمه بعد التبعض قبله انما هو القطن وكذا في البواقي **قوله**
 تخلف في كونه ثمرة تخلف من اضافة المميز الى تميزه ففان يخفى ان ياء

اى في طبيعته غير تحليل كونه مشابها للمجرد فبما اى في الصفة جعله
قوله علما فبما في غير الصحيح **قوله** اى يكون راجعا الى النفس بل الى
 الى الذي نسب اليه العاقل بان يكون عينه او معنى قايما به **قوله** ان يكون
 تريدها **قوله** المعنى والاصل ان يكون الابهام تريدا ويا له ويجوز
 ان يكون تريدا باله وان يكون عطفا على تريده والتعجب على الحكمة
 الواقعة في كلام المائق **قوله** ولكن البقرة تريد الحان قيل الابهوة
 ليست اسما يصح جعله من التثنية والصق حذفت ههنا لانه
 القسم الاخير اذ لا فرق بينه وبين العلم اجيب بان الابهوة صفة
 اضافية لا يمكن تعقلها بدون المضاف اليه كما انما يصح نفس المضاف
 اليه اداء ومبالغة نحو زيد عمله بخلاف العلم فانه عرض غير اضافي
 فلا يصلح للتثنية عنه لاحقيقة ولا اداء واقتراح من الشر
 الى علم ان الاصول في تفسيره المائق فباطل بطريقها ما قصد **قوله**
 التميز في التصور بين ما قصد ان يكون التميز اسما للتمتعب عنه المتعلق
 فانك تسمع على ما قيل ان الاستثناء ان مستثنا عنها لا يتران قصد
 فالجنس وان قصد التميز فالمتعلق وان قصد الاشارة فالجمع فالتميز
 على كل تقدير مطابق لما قصد فان هذا انما يرد على تقدير التام
 وهو ترويه لكن يمكن حمل كلامه على التام على ما يصح جعله من معنى
 في التوحيد له فيما كان تريدها في مصدره حيثية اى تقوى
 وقت كون تريده هو الا بجذ والعلة **قوله** وفيما كان له اب في

ضمير يدا محال واب مبتداء وله خبره مقدما عليه والجملة خبرها
واما مصدرية او موصولة او موصوفة **من** حيث هو الجنس
لانح يدل على الحقيقة فيمتنع نشية وجمعة اذ يمتنع ان يجمع
مثنى **من** مطلقا لا مقيد بالجمادى العروية بدليل انك تقول
لقد دبره كاتبا وان لم يكتب وعلى الالجمال فلهذا كذا كلمة يقال
عند المنفرد بالشيء والمعتكف ان شئ فلا يقال ان يعلم من ان
العالم في التميز في هذه الا مثله هو التميز اما لكونه فاعلا انه ليس
بجواز تقدمه اذا لم يكن فاعلا في المعنى والجاب ان او فيه منع
او يقال انه لم يتقدم ح انهم طرف الباب **فلا** يعمل الى الالجمال في
التمييز والذى جعل في التميز فان التميز في طاء **فلا** ينفسا ظاهرا
فلا بد والذى جعل في شئ فكل ان الصفة لا يتقدم على الموصوف
التيقن لا يتقدم على المتيقن فلو يكون تميزا مقلا لا استقاء التميز
وصدق السالفة قد يكون لا تغناء الموضوع **فلا** يجوز الالجمال الى جميع
الا مثله للمتعدد تقدمه او الماد منه ما يقع على كثيرين وما قيل ان
متعدد لفظا فهو وحده لانه ليس الالفاظا لحد او الى قد يخرج منه
من المتعدد بها الى الالفاظا فيها ايماء الى ما قالوا من ان شرط
الاستثناء ان يتوهم اول الكلام وهو جواب سؤال مقدر تقدمه
على ما فسرتم المتشكي من الالفاظ يلزم ان يكون محكوما عليه بما حكم
على المتشكي منه فيلزمها انما تنفق واصل الجواب لا وحوله باعتبارها

وحزم

وحزم باعتبار آخر فيندفع الشك في اي بعدا له ولو اهاى
وبعض اخرها كما سجي من انه لا يشكى بخلا وعدا ونحوهما من الالفاظ
منقطع القيمة اخر تلك اي بواحيك **فلا** والتميز الى ان ينظر الى معنى
في هذا المثال غير مستبطل بل مذكور بالفعل **فلا** وكذا انما كان الى
اي وكذا ان يكون منصوبا **فلا** معناه لا التام الى ان يكون معنى ما كل
احدا لا الخبر اذ لا بد ان يكون احد سوى زيد غير الخبر وحده اكل
فيكون في المعنى موجبا كما ذكره الشارح لان الالفاظ في الالفاظ بعدية بها
الا واخرها الفعل الى المشتق في مصله مضما الى الفا عل والمفعول
مخدوف والحاصل ان التام صغرا التام هو الفعل بوجهه الا واخرها
فلا وهذا فيما تقدم اي جواز تقدم المشتكى منه ثابت في صورة يتقدم
فيها على احد جزئي الكلام **فلا** بخلاف متعلق بقول هذا فيما تقدم
فيه اي في المشتكى المتقدم **فلا** او صفقه وفي جواز كونه صفة في نحو الا مثله
المذكورة ان لم يتقدم نظر البعد يكون الا فيها للصفة الا شاذ **فلا**
عطف على محل قوله اذ لو لا وكان الى اعني الجواب بالتميز وكذا انما الى
اي وكذا انما الى اي وكذا انما الى اي وكذا ان يكون المشتكى منصوبا فيما الى
والحق ما قاله سيبويه والاكثر وان لا لا يجلب التفسير بل يحسن البديل انصاف
واما ما نقل الى ما في موصو لم مبتداء خبره قوله في قوله **فلا** بلغة البيت
بل في ضمير **فلا** ان لا ينسب الى مفعول يترا في قوله فيكون اي ما نقل
منقطعا بنا على الظاهر **فلا** في اي ما نقل غير ان ينقطع ما بعدها

٥

لا ما في موصولة اما مبتدأ خبره مفعولها اوجبته والجملة حقيقة محذورة
لغتين **قوله** حكوت يراي خاليا بعضهم زيدا على موصلة **قوله** اسم
كايشعير **قوله** على موصلة في موضع الخالق ومن ثم اى ومن جهة
كونها ماضية اذ حكى اى لم وما على اى على **قوله** ولا يستثنى بها
اى لا تصال كذا **قوله** او متفهما اى نظارى **قوله** وهو الاظهر في قبح
لذلك لانه لو رفع على البدلية كان الفعل عاملا فيه بلا واسطة او ا
نصب على الاستثناء كان عاملا فيه بلا واسطة او عند بعض و قياس الحال
ان يكون عاملا بلا واسطة **قوله** ويسمى هذا التسمية مفرغا من باب
مفرغا من باب التسمية المعول باسم العامل كاشعيره **قوله** اى ما فرغ
الفعل **قوله** المسمى **قوله** وجعل عطف ما على اى على **قوله** على **قوله** و
لم يصف **قوله** ويسمى **قوله** بعد الا باسمه اى باسم المستثنى منى **قوله** على
والمفعول **قوله** هو **قوله** كجواز ان حاصله ان الذى لا على المستثنى
هو الفاعل على التحقيق وان مقتضى دون المستثنى وان كان مستمرا باسمه
ما قام الا ههنا بلنا **قوله** فلو كان ههنا فاعلا على التحقيق لما جاز **قوله** كجواز
قائم ههنا وفيه نظر كجواز ان يكون جوارحه لوجود الفاصل لانه ههنا ليس
بما على على التحقيق **قوله** و ذلك اى تقدير المستثنى من عمل لا يستقيم
جهة المعنى الا فى النقي كقوله اى بالموجب الحال **قوله** من الاشارة اليه ان
ذلك اى اى انما انتقام المعنى فى المتاخر المذكورين اذ ذلك المذكور **قوله** المتاخر
فى معنى النقي فان معنى قرات الا يوم كذا ما تركت القراءة الا يوم كذا وكذا

قوله

قوله وصمت الا يوم كذا ما تركت الصمت الا يوم كذا **قوله** من غير متقدمة
ان المعنى ان زيدا على جميع الصفات الا على صفة العلم **قوله** لا بعناء
اشار الى شرح به الى ان التثنية فى شيئا الاخير للتحديد يكونه اخفى **قوله** التثنية
الا ول وسند بجائحه فليس من استثناء اشئ من نفسه فى شئ **قوله** التثنية
وهو اى لا وما بعدها اثبات او ذوات اثبات وهو اى علم جوارحه
على التثنية **قوله** اول **قوله** كجواز **قوله** اى فى ان **قوله** وانده يلزم تقديرها
اقتدار ما ولا بالكم على اى حال من **قوله** تقديرها **قوله** على اى
الاخرين اى هذا التحصيل اى هذا فى المتاخرين الاخرين **قوله** ومن ثم
اى ومن اجل استعظامهم اياها حرفة لم يدخل اليه ولو كانا فاعلا **قوله** دخل
نوع الوفاية لم وما للزوم مع ياء المتكلم **قوله** وفى الحديث عطف
على قوله اى وبما ورد فى الحديث **قوله** موصولا بماى بالمصدرية الحقيقة
بالأفعال **قوله** واجاب الا **قوله** انون عند بال ما فيه زيادة **قوله** اسامة الى بدل من
بدل الحذف او بيا **قوله** فلو والله بل من كلامهم **قوله** وفى كلام ابن
مالك **قوله** مبتدأ **قوله** خبر **قوله** الواقع بدل من الفعل اى انصا المصداق الذى
حذف فعله وجوابا عما **قوله** وقد قرأ ما شاع **قوله** ان يكون من كلام
مالك وان يكون كلامه **قوله** و على التقديرين فهو تقدير لما قبله
قوله من نصب لهما فى الوجه **قوله** ومن جى الى المنقطع او مرجع **قوله** اى
المنقطع او مرجع **قوله** اى فى البدل **قوله** و ابتداء اى فى المنقطع وهو عطف
على نصبه وان لا لزم والا فلا يتم بقاء التفضيل فان قيل تدبر **قوله** وهو

اي بعد القول عز وجل لا يغير الله ما قد جعل الا عليه
 اي على ما بعد القول ومنه تعالى ومن اجل كون سوى ظرفا **قوله** فما
 سوانه لناصر ذهب البعض الى يقول ان سوى في المثال المذكور يعني غير
 خبر مبتدأ محذوف والمجمله صلح للوصول لا سوى وحده اعجابا
 الذي هو سوانه اي غير له والظاهر ان الذي قد حذف كما سبقت
 ولم يبق سوى العدد وان قاله دليل على ان سوى ههنا يعني غيره وقوله
 فاعلا في الجملة لا يقع فاعلا فاجابا لا يكون عنه بان شاذ لا يقع
 عليه وفي قوله من كونه مفردا او جملة **قوله** وانحكام اي من وقوعه متعديا
 او متحدا ثبتا او محذوفا **قوله** وشرايها اي من وجوب الضم لفظا او تقديرا
 اذ كان جملة معرفة او نكرة مخصوصة ليس لا حذر لان اذ كان نكرة
 محضة يجوز ان تقدم بطريق الاولى كما يدل عليه قول الدارقطني وامره كالمجرب
 الخ ولكن لما كان في تقديم معرفة او نكرة مخصوصة مخالفا لاجل المبتدأ مع
 ان ظاهر قول المصنف المانع بالاجل احتاج الى بانه بخلاف النكرة المحضة
قوله بخلاف ما اذا كان المانع اذ لا او موصولة محذوفة العايد اي
قوله فانه يتعين في ايها اذا ما مقصورين الى الفاء للتعليل
 التفسير واعلم ان بغيته الاول للاسمية في انما هو اذ لم يجد قرينة لفظية
 او معنوية فاما اذا وجدت فلا ولا يقع فاقصد غير ليس الا مؤخر
 لبطلان الصلة ولا عقدا لعدم جواز نقل خبرها عليها **قوله** ما علم
 الشارح اطلق القول بعدم وقوع ذي التقدير خبر الفعلين وفيه ليس

خلاف

خلاف المبرزين وسبويه والبرقي والفارسي وفيما اول ما خلا فلابن
 كيسان في غير ما دام **قوله** او ما اول ما وفيه منفع المفعول وفيه
 اي في ليس وما اول ما **قوله** مطلقا بل خلاف **قوله** ان مدلول خبرها
 واجبا ثبت او استلزم في الحال فلو كان ماضيا لزم اجتماع التقديرين
قوله وفي البواقي الخ اي ولا يقع فعلا ماضيا في البواقي عند بعضهم مطلقا
قوله الا اذا دخل الخ اعتبر الشارح الاستثناء في الكل بدل على التفسير بصاد
 فيكون محال لما في الكبير اذ فيه تخصيص الاستثناء عند دخول كان **قوله**
 وعند آخره اي ويقع الفعل **قوله** عند آخره اي من غير شرط دخول التقدير
 شرط لا في الجملة عطف على ذا قصد **قوله** ويجوز ان يكون بيان خلاف
 ابن دهرستون والظاهر ان قوله قد اشترطه مرة بقوله وانما من جملة ما تعدد
قوله ما وقع بخلاف الشرط اي غير موصوف عنه ما ولا فيجب الحذف كما يجوز
قوله او نحو اي نحو من ما برح وقاله الخ يكون بعضه اي انظر **قوله** في
 كان اي على معنوية فعل محذوف وعلى الحال ليكون لعطف قوله في خبر
 خبر الخ عطف على كان جزاء في خبر **قوله** او ليقاها اي على قولها لينة
 اي حاله خبر لان بلقي لا يقتضي مفعول **قوله** لينة التقدير انما يستدل على
 الوجه الاول وعلى عكسه وعلى المتوسطين ويعلم منه توسط المتوسطين
 الثاني اما توسط الغاية من الوجه فلكونه التقدير فيا قلنا في العكس
 واكثر منه في الوجه الاول الا فصح واما توسط الثالث فلكونه التقدير
 فيه ايتم كذلك كون المانع بعد الفاء في السماء فهو اقرب الى الاول

خلاف

ومثل المواد التي مثله في الوجهة الاربعية نصيبا لا وليرفع الثاني ان كان
ما قبله سيفاً فما يقتل بسيف ونصيبها ان كان ما قبله بسيفاً
ما يقتل به ونصيبها ان كان ما قبله بسيفاً كان ما قبله او فيها
بسيف فكان ما يقتل بسيفاً ومثال ما كان النصيب ومثال الصورة
لأنه كان النصيب ما مقتنيا كائناً في الحذف بعد ان ويجوز ان يكون في
الحذف متعلق بكان **ن** ان الحقيقة المفتوحة ان المصدرية **ن** مع
عنه اي عزلا **ن** ان الحقيقة المكسوة يعني ان شرطية **ن** من حيث انه
منضموب الى مطلقا ولا من حيث انه منضموب في نصيبه الى الفاء ان
التعلييل وان يكون للتعلييل اذ لا هو في تعديل للاشراط المذكورة فان
لما كان عملها للمثلية المذكورة لا يعمل في الموصولات لضعفها بان
ولما كان احد وجوه التشابه التاكيد وذلك لا يتحقق الا بدخولها على التكرار
لم يعمل في المعرفة او ما عدم عملها في المفرد مع وجود جميع الاشراط فتتقدم للرف
كما ذكره الشارح **قوله** الفتح بدعي ملة ما ينصب به **قوله** لبقته ملة
المصنف لما تنص صيني **قوله** وهو جواب لتقليل لقوله اذ معناه **قوله** المنصوب
محملة عطف على قوله صيني في المات فيكون له محمول محل النصيب من حيث انه
قوله واذا كان علة له وهي نصيبها **قوله** ثلثة اشياء هي لا من المضاف والمضاف
او ما يشابهه **قوله** لا اسم لا اسم الذي وقع بعد لا فلا ضافة ولا
ملا لنية **ن** فلما مر من اختصاص الى اي فلما مر من الدليل الدال على اختصاص
عمله بالتكرار وهو قوله اذ لا هذه **ن** **قوله** وفي الفصل فلضعفها

عنه

والا قلب والتقدير وفي الفصل فلما حصل من الفصل اجل ضعف عملها
لحصول الفصل بل لما ان عملها مشابهتها لان الحاصل ان يطلق عملها
في صورة الفصل لما انها عامل ضعيف في تقاعد العمل باي سبب
لما فيه اي في التكرار علة لقوله فكذلك كالعرض **ن** لما هو في التكرار في التكرار
ن جواب له اي **ن** من قوله اسائل بيان **ن** مطلقا اي سواء كان له
اولا وسواء كان له صغرة او لا تكرر مفصلة او لا **ن** على انه في ذلك **ن**
فماستحق فيه اي في ذلك من تكرار لما لا يشاكله فيه وبين لا ينبغي في العطف
ولا تكرر في لا ينبغي فلما في هذه ما دخل فيه اي من الكلام الذي في قوله
بيان مثل من غير تكرار ومن غير رفع كما ان **ن** او في التكرار بتقدير مثل
مضاف الى حاصله ان تكرر متمازة في التقدير فلما لم يرفع ولم يكرر **ن** وفي
مطعمه في الحديث فقد زيد واحد **ن** يعني انه في المعية تكرر مفرد **ن** فلما
تركه في الترفع والتكرار **ن** وجبها محذوف و **ن** يكون بالثمة **ن** فالقوله **ن**
او بالثمة عطف على قوله محذوف وفيه انه لا يلزم كون لا عاملة بعد
ويمكن ان يحذف الخبر المتباعد وان كان هو مذهب جمهوره فان عند
ما كب مع مبتداه وما بعد ما رفع على جريته **قوله** الخبر الواحد لا المتشقي
كا في الا **ن** **قوله** على الاكثر خبر مبتداه محذوف واي ذلك ان لا يكون العطف على
مبتداه على مذهب الاكثر غير التراجع واليه في الحاشية **قوله** مشابهة حركة
الاعلة لقوله ويكون الثاني معطوف فاليه والحاصل ان اعتبار لفظ العطف على
العبارة لا ذكره وان كان الثاني في الحقيقة اعتبار العمل **ن** مطلقا اي في الصورة

وبجهاة مفعولة المصدر الذي هو معطوف دون جائز لعدم
 القابل **ق** واحد متعذر ولا مفعولان الواحد من الوحدة المقابلة
 لكثرة **ق** ان المعنى في مثل الذي في جماع الضممين كأن بناء على ما قد قيل
 من انه اذا كان في الكلام قبل الثاني والابنات يتوجه الى ذلك المبدأ **ق** مطلق
 المستفادة من الواو وههنا في وجه الثاني **ق** على ما مر على ان الاولى
 للمعنى الجنس والثانية مزيدة لتأكيد الثاني **ق** وان يكون الثانية عطف على
قوله ويجوز ان يكون الخبر واحد متعذر وهو قد يلزم تقدير كلا
 الخبرين لصلاحيته لا بالله خبره احد **ق** اما ان يكون الاول **ق** من
 المرفوعين بعد المبتدأ ويكون الثاني الجنس مفعولة لمطابقة السؤال وهذا
 من مذهب **ق** والتأنيذ كذلك وعلى ان يكون الثاني ايضا مبتدأ
 او معطوفا عطف على كذا **ق** او اما الثانية اي على الضعف عطف
 على كذا وعلى معطوف **ق** او على ان يكون الاول عطف على قوله على
 يكون الاول مبتدأ **ق** والثاني احد الثلثة اي على ان يكون الاول عطف على
 قوله على ان يكون الثاني احد الثلثة اما مبتدأ على الفاء لا او معطوفا على
 على زيادة **ق** او اما الثانية على انهما بمعنى ليس على ضعف **ق** وضعفه
 ضعفاً ثم اقول **ق** والاصح معرفة بالنسبة اليها يا اي شيء **ق** هل
 احد ليس صفة معرفة مع ان لا يعين نصب صاحب معرف **ق** لا يشترط
 الاستثنى منقطع **ق** لتناول نزول بناء على ان عدم اختصاص المعنى بال
 كذا كذا الا ندبته فان عندنا يختص الفعل وان كانا كانت عرضاً **ق**

عنده

عنده من الادوات المختصة بالانفصال **ق** ان وقع بعده اسم يكون
 منصوباً متوقفاً نسباً حرجياً بفعل **ق** لعدم عدم اللفظ مثل
 ولو فيه زائد كان وما هو موصولة وفي كانت ضمير انت على ما قيل
 اي لعدم علم البناء في الصفة التي كانت تحت العرف وفي غير ان
 العدم اي لا تنافي علم البناء **ق** او وان نعنا ثانياً عطف على
 العرب واي كان فيه ما في **ق** او منفصلاً **ق** لتعذر التركيب
 مع الفصل **ق** من غير ان يكون **ق** انما ذكره لدفع وجه من يتوهم ويقول
 ان المسئلة كمرورة مع ما ذكره في قوله لا حول ولا قوة **ق** وان اختلفا
 اي اى بولك واب نك في ايجاب الخصوصية اسم الترفيع اضافة
 المصدر الى المفعول فاعلم حذف اللام **ق** وعدم ما عطف على **ق**
 الخصوصية وبشرى عطف على حذف اللام **ق** اضافة **ق**
 هذا المعنى اي بل بمعنى الاختصاص لا قيل الاضافة قد يكون بمعنى
 في ايجاب عمل الشارح اختار ما قال بعضهم ان الاول ان يجعل **ق**
 الى انظر في معنى اللام كما في سائر الاضافة باولى المادى **ق** فرب
 اليوم معناه ضرب من الاختصاص باليوم بلبسة وقوعه فيه او معناه
 ان الاضافة لا يكون بمعنى على مطلقاً وبمعنى ههنا وعلى بلحاً
 الاولى في التعليل ان يقال لعدم معنى الاختصاص **ق** واي **ق** لا تدخل
 او لا تدخل عامل **ق** واسم عنده مضاف فيكون معرفة مع **ق**
 لزوم الرفع والتكرير وشبه التكرير بصورة الفصل **ق** انما كان **ق**

الى من المعلوم الذي كان جامدا **قوله** وفي المسندة اي في الصنفه المسندة
 الى متعلق الاسم على ما ذكرنا بالنصب جلا على فقط الذي على تقدير البناء
 المعطوف عليه **قوله** على خبره مبتداء موقر ولا اما ايدو او متعلق
 بتقديم الخبر هذا ولكن بخلافه ان يكون الصنفه مبتداء او اسما
 وما بعده فاعدا وسد الخبر **قوله** وفي المسندة اي وفي الصنفه
 الى الاجنبية ولا فاعدا موقر فاعدا ساد مسد الخبر وجعل موقر
 والعطف على عطف الجمله ذلك على الفاء لا كما هو مذهب فتيه **قوله** هكذا
 الحكم الى اي اذا عطف على خبرها ولا المجزوء بالياء غير موجب فان كان
 جامدا وحقة مسندة الى الفاعل لا اسم بالنصب الجزاء وان كانت مسندة
 الى متعلقة بالنصب الجزاء والرفع وان كانت مسندة الى الاجنبية
 فقد رقت فالرفع وان تأخرت بالنصب والرفع على خبرها كان غير الياء
قوله كما مر من الاضافة بتقدير جرح الجزاء موقر اسم **قوله** وعلى نحو
 كرم البلد حقيقة اولو شعرا اعجازا متعلق بالاختصاص
 ابوة مثال الاختصاص حقيقة وجل البس مثال اعجاز وعلام **قوله**
 مثال الملكة موقر اي نحو جل القصر فيكون للاختصاص بترتبع
 فان اول هذا المذكور بالاضافة في القسم الاول من الاضافة التي هي بين
 القوم لا فائدة المخصوصية الى الاضافة المخصوصية الثانية بين الضا
 والمضاف اليه باعتبار النسبة الاضافة مثلا فانك لا تقول غلام زيد
 الا لغلام معهود بينك وبينه فاطبلا باعتبار تلك النسبة وفي قوله

المضارع

ايضا متعلق باضافة **قوله** متعلق ايضا متعلق بتعيين اي تعيين
 اليه **قوله** او في مثل الاستثناء موقر من قول المائق وتقدر تفرقا مع امره
 فانها لا تعرف الفاء للتعديل اليه التفسير وانما اضيف عطف على محذوف
 اليه يضاف الى المعارف وانما اضيف الى المعارف **قوله** لم يعلما في الايهات
 عطف بقوله فانها لا تعرف على اخرى متعلق بقوله لم يعلما في الايهات
 القوم الى تعديل بقوله لا تكونها ضافة الى ما اذا اشهر بوصفها
 استثناء من قوله فانها لا تعرف اي في كل وقت الا وقت انتهاء المضاف
قوله كما مر اي في قوله لا تكون وضعها لا فائدة الى المظهر صفة اجتماع
قوله في لغتهم متعلق بالمطرح **قوله** في الاضافة متعلق باجتماع **قوله** و
 الفاعلة عطف على المجرور والقوم في قوله لا يكون موقر في غيرهما
 الجاء عالمها الاضافة الى المعبر عن اعمالهم الفاعلية في اضافة المعبر
 بالقوم الى غير المعرفة اي الى التكررة فاسم **قوله** وانما اعداد ونفس المعدود
 فيكون المجموع بمنزلة كلمة واحدة فلما جاز دخول القوم في الجزاء الاخير
 الذي هو المعدود وتجاوزها في الجزاء الاول الذي هو الاعداد وهو
 عطف على النقل اي مستلزم بالنقل وبيان الاعداد **قوله** او المستلزم
 الى مر ما استدلوا به من النقل **قوله** ولا يلزم مما ذكر وهو ان اعداد نفس
 ذلك في دخول القوم في الاعداد والمضافة بدليل العقلي او هو
 مثل قوله في بعض الممانعة اي اذا ما جازوه حين كون العدد
 المعدود في مثل خاتم فضة **قوله** اي في قوله المعدود مفعول فيما كانت

الصفة اى حال كون الصفة لا فاصدة **قوله** متعديا اختار من
 فان معرب لا يكون مفعول **قوله** اى على وزن فاعل تفسيرا سم فاعل **قوله**
 اختار عن مفعلا او مفعولا **قوله** او فاعلا عطف على مفعول او
 ثبوت التثنية عطف على الثبوت **قوله** مما كان في بيان معنى او متعلق بـ
 وانما لم يبد الفظة الا التحفيف في التقطع من المعنى مما كان عليه قبل
 الاضافة مثلا فاذا علمت رجلا ضاربا يركب في المعنى كركب
 رايت رجلا ضاربا يركب فاعلم انهم لم يقصدوا فيها الا التحفيف الا
 تغير **قوله** يجعل المضافة اى الصفة المضافة **قوله** والمضاف الى الضم
 عطف على اللام اى ويجعل المضافة الى المضاف **قوله** فلما انها المضافة
 اى الى اللام والمضاف الى الضم كما كان قبلها اى قبل الاضافة لما جاز
 اى وصفا للذكر فما بال المضافة المذكورة **قوله** يجعلها اى يجعل الصفة
 المضافة اى الى اللام **قوله** الا اذا دخل بينهما قول او متع مرتب
 اى متع ذلك في كل وقت لا وقتا واحدا واللام على تلك الصفة باضافة
 اى متبسة باضافة **قوله** حيث اقامت الـ تعليل من حيث المعنى لقوله
 وعبار الضاربا يركب **قوله** بها اى بالاضافة معها اى مع اللام **قوله** بـ
 اى التحفيف **قوله** اى التثنية علم لم يفد **قوله** المضاف اليها التثنية
 الما يتبين اليه مفعول ما لم يسم فاعل لقوله **قوله** اى حكم المعطوف
 اى حاصله ان مقتضى التثنية اسماء هذه الاضافة لكن يجوزها
 سبعون ضعيفة لما ان المضاف غير مباشر في كونه قيل **قوله** عا **قوله**

قوله

ولما اذ انما يكون القائل الواحد **قوله** وتبينها به عطف على جملة
 مفعول مطلق لعل بعد ذى عمل جملة وتبينها **قوله** ولا يجوز ان يكون
 مفعولا له لجواز عدم اتحاد المضاف الى من حيث ان المضاف **قوله** اى ان
 المذكور ياتي في الجمول **قوله** لا بعد الجمل ويمكن ان ياول الاضافة فيه
 باضطرار ما يؤول اليه ولكن ان ياول يؤول الى ان العامل في كل منهما
 صفة معرفة باللام والعلو جنس معرفة **قوله** كاحل الكاف **قوله** اى
 وقع صفة جملة وما مصله اى جملة مثل حمل الحسن الوجه على **قوله**
 الرجل والحاصل ان وجهه اشارته في المبتدئين واخذ وهو كون العامل في كل
 منهما صفة معرفة باللام ومعمولها جنسا معرفة فاجاب مع صحة الاضافة
 اى مع ان اضافة الحسن الى الوجه صحيحة بدو لا الجمل المذكور كونهما **قوله**
 العام الى الخاص فليس الجمل الى الجمل والمشتبهين والمضاف ليس **قوله**
 على قول المضاف الى ضمير متصل عطف على معنى عامل واحد **قوله**
 كذلك اى مثل الضمير يلفظ في جاز اى وانما جاز الضاربا به **قوله**
 كذلك **قوله** والضاربا به والضاربا به عطف على ضمير **قوله** اى
 الحكايتين وتبينها بها اى بالتثنية المذكورة عطف على جملة **قوله** اى
 لتعليل الجمل والتثنية يجوز ان يكون علة لما بعده اى قول مع علة
 مراعاة التحفيف لا مقدم معنى وان اخر لفظا **قوله** احدهما اى واحد
 التثنية والتثنية **قوله** اى صحة الاضافة التحفيف او عدمه
 المتصل الى عامل بالاضافة لا يوجب التثنية يقتضى التحفيف **قوله** بين

احدهما التثوين والتثنية لما ان كلا منهما اخرج بالتثوين والتثنية عن
لكراهة **قوله** ههنا اي في خبره وشبهه والضماء باله والضماء بواو
وشبههما **ما** من حيث كونه كل من التثنية والتثوين وجعل وفيه ما
ذكرنا فاما وان يقول من حيث كونه الا قول كل منهما صفة والثاني
ضمير متصل **قوله** مع عدم مزايا التثنية فاما لم يقل مع عدم التثنية
بمعنا اياهان في خبره وشبهه والضماء باله والضماء بواو وشبههما
التثوين والتثنية وان لم يعتبرنا **قوله** واما قوله هم الا مرون جاز من
سؤال واراد على تعليل محجة الاضافة بقوله لكراهة الجمع بواو
فانه المصروف منه وجوب محذوف التثوين والتثنية في الاضافة **قوله** حكم
اي كونهما تلجعا للمصروف معا بواو عاربه **قوله** ومن حيث كونها الم
الصفة من هذه الخشية حكم الاسم الذي قصد نسبة شئ اليه بالاضافة
وهو الخبر وكلفا غير تابع فالاضافة الكلام في المقصود اسم موصول **قوله** في
بالنسبة اي الاضافة اليه مفعول اسم فاعل الفعل المقصود وقوله اليه
بالنسبة والتقدير الخبر وفيه عائد الى الموصول المذكور كاقترافه فاقترافه
وذلك ان المذكور من الاقتضائين لفظا ومعنى اما لفظا فلا يلزم ان
الشئ الواحد مقصودا بالنسبة اليه وغير مقصود **قوله** ولما يلزم منه ان
كون الصفة مضافة الى الموصوف **قوله** تقديم التابع هو ما يدل من
في يلزم فاعلا له وفاعل **قوله** التلجعا مع الاعداء باله المذكور
ق واضيف في المعنى اليه اي في ذلك المحدث **ق** فصلا الى الصفة و

باعتبار

باعتبار التثنية **قوله** عملا صفة لقوله كاسم غير صفة او بدلا وحال او خبر
خبر **قوله** كاسم صفة كان التثنية مع مفعول كونه فصفة وغيرها فاضيف
الى الصفة للتخصيص **قوله** وشبهه حتى عمارة اي مثل خبره قطيفة اصلا وتاويلا
وكذا اما عطف **قوله** وجازية خبر عطف على حتى **قوله** وهي مغروية
مثل جازية فيكون التثنية فيها الباء لغة وفي المعنى لان مغروية خبر كبرياء هو الخبر
الذي طرأ عليهم من غير بلدهم **قوله** وهذا اي التثنية والمشاركة اليه بانه حذف
منه الموصوف **قوله** مثل قول النابتين **قوله** فاما في خبره قطيفة فاما المضاف
فيها اليه لتعليل لقوله فاما في خبره فاضافة اليه تفرع للجمع
على العلة لا بوضوح التعليل وانما كان المضاف اليه فيهما الحق لا التثنية
التي هي والتثنية بعدد دون الجنس **قوله** يا ضافة الاول هو المستحق **قوله**
او الاسم قد يطلق الخ كانه لتعليل المحذوف في مع هذا التثنية والمذكور
او الاسم **قوله** فلا يكون تفرع على قوله متاؤل يا ضافة اليه فلا يكون
من اضافة المذلول الى الذات فكلما قيل معنى بهذا اللفظ فيكون من اضافة
العام الى الخاص **قوله** لتثنيها اي كسرة واياه **قوله** وتثنيها اي ثبوت
هذه لان التثنية **قوله** وذلك على اجتماع المشايخ او بها ساكن فاما
ما قبله بياء المتكلم اي يكون في الكلمة او في الكلمة التي يكونه ما قبله **قوله**
فيهم فتوحا محذوف مضاف مع موصوله اي فاما ان الحرف الذي قبله بياء
المتكلم **قوله** مصطفى بفتح الفاء اي عيان الفعل على ان يكون اسم
مفعول وكرها على ان يكون اسم فاعل وبيا بين فيهما مخففة ومشفقة

في وقال امرؤ قد جاء فابالافت المقصورة بله ثوبين وبلا اضافة
ظاهرا وان كان مضافا حقيقة كما في البيت والمحال انه قد جاء ^{مقصودا} فاما
في ايضا اى كى ١٠٠ ههنا اى بالضم في غيره اى غير اسم الجنس
مربوب على ما علمت واعلمت والثاني والثالث من باب علمت فان مفعول
الثاني مفعول الاول ومفعول الثالث غير مفعوليهما ^{ما} احسن
عن مثل في انه خرج بقوله تابع بل هو احسن من التاكيد عجباني
القوم كلهم قائم يدل على معنى في متبوعه من التمول المقتد بحال المجيء
كذا قيل ويمكن ان يقال ان المراد بالتابع في التعريف المعنى التقريري
الاصطلاحي فيستقيم احسن من الحال مع ان في دلالة التاكيد على
في متبوعه لم يدل عليه المتبع نظرا لانه انما يقر ما دل عليه المتبع
النسبة اليه كما يحى **ق** وكثيرا فالتساق اى حيث يتبعى ثم يدور
التساق **ق** حيلة اى مضافا ظاهرا **ق** وكسبيا عطف على عزوبيا **ق** ثم
فاعل خبر كان المحذوف او بدل عنه مشتقا ولا يجوز ان يكون حالا او مفعولا
للقوم فعلا لما كان قولا اسم التفضيل بالاضافة الى المعرفة الا ان يحمل
على زيادة الكلام تاملا **ق** كالسقم ولو قلنا كانه كان احسن من كونه ولا
بيان لعرض المعنى اى اذا كان وضع لغرض المعنى اذا كان وضعه لاجل
ان يدل على معنى في الموصوف دون ذاته اى واتعا وصفا الى افعالها
لان يقع وصفا في جميع الاحوال والاستعمال لجميع الاسماء بشرط الحمل
كلام بعض مائة الف والاف المنسوب وذو والذى قد يكون غير مضافا

والفوز

وتعد الموصوف من غير ضرورة والمادة بالوصف التقريري دون الاصطلاح
ق ولما وقع الاصل الحلافة يقع وصفا في بعض الاحوال واللامان فان
لا يقع وصفا الا في موضع المدح حال كون الموصوف تكملة واسم الجنس
لا يقع صفة الا ان كان الموصوف مبهما واسم الاشارة انما يكون
صفة للعلم والمضاهية او الى المضاهية او الى مثله على معنى وهو كون
المضاهية ذكرانه بخادم بلغ حد البلوغ **ق** للمارة محكوم به
وهو لا يكون انشاء **ق** وهى الجملة للقرينة ما يدخلها الصدق ^{الكذب}
ويؤيد ارادة المعنى الاول العطف بالواو والوصلة في تحالفة الامرية
الى ذلك لانه لا يثبت لها في نفسها حتى يثبت لغيرها فان قيل قد عد
هنا الشرطية من الانشائية وفي بحث خبر البتداء من الاصل فما
وجاه التفرقة قلت الجملة الشرطية قد تكون انشائية وقد تكون خبرية
لان الاعتبار فيها انما هو بالخبر والشرط قد لا كان الخبر
كانت خبرية وان كان انشاء كانت انشائية ولا يخرج الشرط عما لا
عليه من الاخبار والانشاء فيصدق الكلام في الموضعين الا انهم ^{لما}
والحق في امثال هذا التقييد **ق** ومثل قول امرؤ وجئت الناس اليوم
في الناس نائة وهو عطف على قوله واما قول الاممى ون الاممى ياتل
ق ليدون المعرفة ظرف توصف المعنى لا بوصف المعرفة بالمثل الخبرية
تدني تشكيك الجملة المراد تشكيك الجملة تشكيك الجملة الذى يقع موقع الجملة والا
فالتشكيك من خواص الاسم **ق** بينهما اى بين الصفوة والموصوف **ق** ليدون

حصول الترابط على وجه حصول الترابط في أي عالم به المراد بالقيام
 مران يكون بمعنى الحدوث والتبوت والوقوع **ق** أو قائم غلاما بيه
 مثالا الفاصلة بترتيب **ق** وغيره كالعادة مثل مررت برجل مقهور
 أعداء **ق** والاختصاص مثل مررت برجل كثير مادة والجزئية كمررت
 برجل حسن وجهه أو أبو غلاما بيه فقال هما بترتيب **ق** أو صولا
 عطف على مضاف **ق** ضمير أي ضمير الموصوف **ق** وبينه الضمير **ق**
 لن والثاني لرجل **ق** من جهة واحدة أي يقتضي لحدوث **ق** رفع
 عاقله جائز رجل عاقل أي ما هو من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة
 فاعلية امرى وكذا التقية للجزء وكذا سائر التواضع اعلم انه قد جاء
 أعرا بالوصوف بالمثل على ما يجاوزة مثل جريته حبيب في قولهم فعلى
 وواعداكم جبال طور لا من يجزأ لا من على الجبال **ق** لأن تبعية
 من إضافة المصل إلى المفعول أي تبعية الموصوف فيه أي في الباء
 في الأول أي في القسم الأول الذي هو مجال الموصوف ويجوز ان يكون
 مضافا إلى الفاعل أي بتبعية الوصف **ق** وهو أي الفاعل في
 أي في الأول **ق** وفي الثاني عطف على فيه **ق** فيكون أي الثاني **ق** اذ
 الم هذا التعديل بوجوب تغية الضمير عن توصيف بالصفة الموصوفة دون
 المادحة والتي لا تدم ويمكن ان يقال المالم يوصف بالصفة المادحة
 فهو موصوف بالصفة المادحة لم يوصف بغيرها حمل عليها لأنها الأصل
 لصيرورة الموصوف **ق** لولا أي لولا كونها أعرا ومساويا

كونهما

كونهما عدا هذا التعديل منافاة نقل الفاعل من المضاف حيث
 امر **ق** بعض المعارف من بعض فان المقهور من فمارة العرف بالعلم
 اخضع من النفا إلى حدتها مطلقا وهذا صريح بخلافه ولا يحمل **ق**
 هنا على ما قال بعض من ان حكم المضاف حكم ما اضيف اليه في التثنية
 لبطلان ذلك حكمه بكون المضاف إلى المعرفة دون العلم وتمثيله **ق**
 مررت برجل صاحب عمر أو صديق **ق** ولا يوصف به أي بالعلم
 مفعول عالم يسم فاعل يوصف ولا ضمير **ق** وهو عطف على يوصف
 العلم **ق** والمضاف إلى العلم **ق** فوصف المضاف إلى العلم للمهم **ق** انما
 على من يجعل تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف **ق** لتعيينها أي
 حقيقة الذات قوله وتعيينها بالجزء تعريفه أي اسم الجنس **ق** اذ ليس
 في الابيض **ق** ذلك لانه لم يوضع الا لشيء له بياض وليس فيه دلالة على
 حقيقة **ق** اذ يتعلق الماد العالم لا يكون الا انسانا فتعاقب **ق**
 انسان **ق** وليسمى عطف النسق لانه العطف على نسق العطف عليه
 وطريقه **ق** لصيرورة أي العطف لولا أي لولا التأكيد بمفصل **ق**
 فيما كان أي في الفعل الذي كان الضمير في مستكنة على حذف العايد **ق**
 الموصول **ق** وعلى جزأ أي جزء الفعل كذلك أي من حيث ذلك **ق** العطف
 على الفعل وجزء **ق** والاثنان عطف على ترك **ق** لما مر من قوله
 فاستكرهوا ذلك الحق أو الضرورة عطف على يقع أي لا وقت وقوعه
 فصل أو وقت الضرورة على حذف المضاف **ق** لا قول وكون الا يوم في

الثالث للوقت **ف** ويجوز ان يكون الاستثناء مقطوعا فلا يحتاج الى هذا
 التكليف **ف** وهذا اي بشرط اعادة الحافظ اليهم اي بشرط ان لا
 في العطف على المرفوع **ف** فلا ضرورة ان يفتقر الى الرفع بل ضرورة خبر متدا
 محذوف او فاجاز للضرورة متعلق بالخبر المحذوف **ف** بل لا يفكر في ان
 تقدير المقسم بل المقسم هو اليا **ف** وقراءة حرة عطف على ما
 عطف جملة على جملة **ف** او خبرا عطف على صلة وكذا قوله او حالا
 والى في المواضع اشياء متعلق بمحذوف وحالا وصفة لا خبرا كما شرط
 الضمير العائد او عايدا وكذا ولكن بشرط الضمير في المعطوف على
 التام خبرا او صلة ليس على اطلاقه لما مر من ان سببه يجوز ذلك **ف** اذ
 لو نصبه وخففه **ف** يعني لو نصبه وخففه فاصبح من ان يستتر فيه ضمير
 من يدان فان استتر ضمير خبرا عنه ويصح ج و هو الا لم يكن المعطوف في
 حكم المعطوف عليه لو جوب ضمير زيد في المعطوف عليه كونه صفة وخلف
 المعطوف عنه مع كونه ايضا صفة **ف** وهو متعلق للزوم احدا من كون
 عمر وضاهما او عملا في الخبر المقدم مع انهما انما المعطوف على
 في واجب **ف** ولا يشترط فيهما السببية ذلك في ان التسمية لا شأ في العطفية
 فالسؤال وارد غير مندفع بما ذكره فالاولى ان يقال انما جملتان العائد
 مقدرا والتقدير في بعضه يد عند طرائف سبب طرائف مطلقا اي
 مرفوع الثالثة من المعطوفين عليهما او نصبا ولا ف على الاولى على الآيات
 الاولى على الثانية اي على امر الثانية برفع في الثانية بان المعنى وفي ذلك
 قولهم

قول الصالحين على ما تقدم فيه المرفوع او المنصوب ونسب فيه
 الثالثة نظري من المعطوفين عليهما اي على معنى عاملين مختلفين
ف او مرفوعا عطف على خبره او كذا قوله او منصوبا **ف** او نصب عطف
 على مرفوع في قوله ما رفع وفيه الثانية من اقامة الظاهر مقام المعنى ضمها
 من المعطوفين عليهما كذلك اي سواء كان الاول ضمها خبره او
 او منصوبا **ف** او بيان معنى اي مجموع الخبرين بخلاف حال من عطف
 قول الصالحين الا في في الكلام اي كما يتأخروا فامتنع ابا وخبر مقوله
 محذوف في ذلك بخلاف ضمها اي خبر الزيادة والتأخير حرف خبره ومعلوم
 بين تأخير الخبرين او في منه بين الخبرين والجواب مطلقا اي سواء رفع الثاني
 من المعطوفين عليهما او نصبه وخففه وهو محل الاشكال المذكورة على حذف
 المضاف وابقاء المضاف اليه على انهما على نحو ان يكون لا عرض الدنيا والله
 يريد الاخرة اي عرض الاخرة في بعض القراءات **ف** ليخرج التعليل في ذلك
 القيد ليخرج الى قوله وقهذرة اي الشمول **ف** كذلك اي حاسا او حكما **ف**
 بالمستقبل اي المستتر والذي هو الفاعل **ف** فيما وقع طرق لقوله التيسر
 واجري بقية التباين باب التاكيد بالنفس العاوية عديا **ف** ما وقع
 تأكيد المستكن **ف** بخلاف ما لو كان في حال من ضمها كذا في المتن
 خبر مبتدأ محذوف وللجواب معتقضة ولو فيه زيادة او ما فيه زيادة
 ولو فيه مصدرة **ف** فيجوز التفاء للتعليل اي ان التاكيد يجرى من غير التاكيد
 او بيان لوجه **ف** او منصوبا عطف على منقصة وكذا قوله او خبرا

والعطف في الجمع عدم التباس وذلك ظاهر **ق** واكد عطف على أي
 بخلاف ما لو كان اكد بغير النفس **ق** والحق يعادل المضاف الى المظهر
 المضاف الى المضمر فانه يقع اكد اكدان او مبتدأ كما صرح به ابن القاسم
ق من الاشتراك بيان **ق** لما **ق** وابدا كيان يجوز ان لا يقول بمتبعها الا
 اجمع والا فلا تقدم التابع على المتبوع **ق** لعدم ظهور دلالتها الى
 دلالة اجمع على الجمعية بالاحالة ودلالة غيرها عليها عارضة لا بد لها
 من قرينة تايده فلا يلزم من ذكر التابع بدون المتبوع منوع عنهم
ق يخرج اللفظ اي يقد بذلك فخرجنا الفعل **ق** باعتبار دلالة المجرى
 لا باعتبار كفيته من التعريف والتكثير والاعطاء **ق** فلا يصح في جوابه
 من بدل قوله فان ماصدق يدور على شيء واحد وهو المراد من كون
 مدلوله مدلول الالف **ق** وقيل يدغله في جعله بدل الاشتغال فقال
 فترد الملازمة بما يرجع الى النسبة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة
 الى التابع ولا يخفى ان نسبة القتل الى زيد لا يوجب نسبة الى الغلام فهو
 من باب بدل الغلط دون الاشتغال وتسمية تسمية ذلك الغير الذي
 غلط به ايا **ق** او غلط في انه اي بذلك وهو البديل منه والمعنى تسمية
 وتسمية الرابع ايا **ق** او بدل الغلط فتولد التباس به اي اقران اوله
 الغلط بغيره فتكون الغلط سببا لدوران به من حيث البدلية والا فهو المقصود
 بالتباس به اولا وآخره والتعديل هنا على ما عرفت فانه غريب **ق** والثا
 اي للربعة الثانية بان تأخذ في تقديرها **ق** تأخذ في الاول الى البديل منه

مع التباس

من الاول الى من الربعة الاولى **ق** البطل اي وياخذنا ثانيا اي الى
 من الثانية اي من الربعة الثانية **ق** والربعة على العكس اي بان تأخذ
 الاول من الثانية والثالثة والاولى وكون عطف على اربعة والمضمر
 عطف على المظهرين اي ومثال المضمرين وكذا قول المضمر المظهرين
 والعكس في الكل اي هذا في بدل الكل فيهما اي في بدل الاستعمال البعض
 عكس هذا الاستعمال بالرفع عطف على قوله ماصدق ثلثة يلزمه
 لنفي الفعل لا للفعل المنقضي على بدل الظاهر من مظهره ثلثة يلزمه

فأصل مدلولهما الى المقصود وغير المقصود اي ماصدق عطف **ق**
 او المضمر المتكلم لتعليل الفعل المنقضي يلزم كون المقصود الموصوفين
 كون المضمر المتكلم او المخاطب خصوص الظاهر فيلزم المحذو والمذكور
ق وهو بدل الظاهر الغائب ايضا فلم يظهر تخصيص الجوانب
 بالقائمين والمتع باخرين وجوز مطلقا اي سواء كان المضمر مخاطبا
 او متكلما او غائبا **ق** لفقدان المانع للعدم والمانع للمانع
 اي بقوله ثلثة يلزم ان قوله مع كون مدلولهما واحدا ان ليس بدل
 الثالث فيها اي ان بدل الثالث المذكورة لتعليل لفقدان المانع
 واما ان انتفاء وانما هو باشتغال الفرق لكان التام له دلالة
 لا مقصود في حكم ذكره العادل علم ان في وجوبه قيام البديل
 وكون البديل في حكم التقطع فلا صاحب الكتاب ذكر في قوله
 ثلثة وجعلوا ثلثة **ق** الحق مقول جعلوا والحق بدل

اي من الربعة

المدلول

من غلها ولا يخفى اننا منعه لعلنا وجعلنا لفظ الحق في وكذا في مركب
الضمير بالرجل يداي وكذا حكم الجواز في عطف البيان وعدم جواز
في البديل على اللفظ لم يخبر في الا انصب بالدا على العمل في اشارة
الى ان الفصل المذكور في مثل القصبة المذكورة انما يكون اذا ابدل على
اللفظ اما اذا ابدل على العمل فلا قوله لما مر ان يصر كالضار
قوله جازي في غير نصب ق وما نقول او منع المخبرون الجمع وهو
التركيب لا لساوئ اى مع عامل فلا يرد المضاف اليه قبل التركيب
تأمل ق ما ارادوا ليس من باب اشارة لان الفعل الاول في خبر اشارة
لكونه صلة لمفعول وكذا قوله يضربون الكوفة الفعل اشارة صفته
لمفعول الاول في يتدبرون الحكم اى عاودوا ياتي المتعاطا الحكم
في بدته ودون يخرج الحكم اليها ق وما شاء اشارة في الفرق بين
قوله ما ارادوا والخبر يدهوان هذا الشعر بما يشبهه بخلاف ما ارادوا
ق وللعنوى اى المتقدم المعنوى او المتقدم المعنوى ق ان يقلها اى بنا
يتقدم ق ما دل عليه اى على المعنوى او على ما يعود اليه التفسير فهو اى
هو ق ومن سبنا عطف على لفظ ق فانه جازي الى بيان يكون مفعول
اي ضمير الشأن متقدما حكا ق والذي في نعم الم عطف على ضمير الشأن
اى كالضمير الذي في نعم ق وفي مثل ضرب عطف على في نعم ق اى غيرنا
اى في التلقظ واما في المعنى فالمفصل والمنفصل كلاهما غير محتاج
الى كلمة اخرى ق قبلما قبل المنفصل في قوله لان اكثر الضمائر المنفصلة

يحتاج

يحتاج الى كلمة بالحقم الشين المراد بها محلات فليست غير محتاجة ^{طلان}
قوله وهو الم يستقل والمنفصل ق ما لا يقع اوله اى فيما الى ان
المراد بعد الم استقلال انما هو في التلقظ دون المعنى قوله لو وقع اى في
تعليلا لا انفصال الرفيع والمنصوب **قوله** وانشاء الم عطف على
وقوعه واشارة الى عدم امتناع انفصال الخبر **قوله** وحذفه اى حذف
الجائز عما ملأ في الضمير واما في المظهر فقد جاء حذفه في خبر
قال كيف أصبحت اى خبره وكذلك الجذف وان قياسا مستمرا
قوله بما كان مرفوعا الى بيان لما في قوله ما في محض خبره **قوله** من انشاء
بيان لما في قوله بما كان مرفوعا والاشارة الى انشاء **قوله** او يتر
مشددة عطف على ما في قوله صلتك يا فتوى اى يخفى في كل من انشاء
قوله ونا عطف على التاء في قوله من التاء ق واحدا اى ذلك الغير
كذلك اى مذكرا كان او مؤنثا **قوله** والمعظم عطف على المتكلم **قوله** وانا
عطف على **قوله** والمحق به اى بالمضارع كالياء في مخاطبة نحو ق
واضرب **قوله** وشبهها اى في الصفقة والمراد به المنسوب والنظر و
الجائز والمجرب ولو لم يكن كون الاخيرين في شبه الصفقة انما هو على القول
الاول **قوله** من انما بيان لانتم كنتم في قوله صفة لضربا او ضاربا
او انزيدا ان ضاربا ان ولوة لانتم والهندان ضاربان كان
او ضربه **قوله** وضربون عطف على ضاربان في قوله كما استكن في ضاربان
وكذا قوله وضربان وترفع في الضم على الحكاية **قوله** وبالا فليز اى

الحى والمضارع عطف على الماضي **قوله** والواو عطف على الالف **قوله**
 كالف وكذا **قوله** والتون **قوله** فيهما اى في الماضي والمضارع من التون
 بيان لما والمراد منه الالف في التثنية مطلقا والواو في جمع المذكور
 في الواجهة المتخاطبة كلها فالمضارع والتون في جميع المونث في المضارع
 ولم يجعل الماضي تون جمع المونث في التثنية لعمد شبهة بآم
 الفاعل **قوله** وبالاخير اى للمضارع والعطف عطف على بالماضي
قوله من انت بيان المستثنى **قوله** واخر عطف على في قريب **قوله** في قريب
 انا خبر بصفة لصلة **قوله** في قريب عطف على في قريب **قوله** في قريب
 اى كذا المضارع والصفة **قوله** وشبهه اى شبه ضارب **قوله** في قريب
 زيد ضرب صفة لضرب ويفرب وضرب **قوله** قبلنا اى قبلنا سائرنا
 فنقل الالف الاخر في انا الى قبل التون كما في رواية في اى فانتقل
 فيه لام الفعل الى ما بين فاء الفعل وعينه **قوله** لفظا اى من حيث
 اللفظ من كونها تاء **قوله** وتقرأ فاهون الفتح في المذكر المقدم والرفع
 المونث كذلك نحو ما في التثنية والميم ساكنة او باختلاسا واختلاسا
قوله مطلقا اى الشعر وغيره **قوله** وتسكنهما اى الواو والياء **قوله** فما كان
 بيان لمثل **قوله** من ياء بيان لما في الكلام وحده صفة او حال منها
 في نحو ضربنا **قوله** صفة لثا او حال منها او متعلق بـ **قوله** والكاف عطف على
قوله ما على التاء من ما في المتخاطبين والميم ساكنة واختلاسا
 شباع في المتخاطبين والتون مشددة في المتخاطبة **قوله** والتون والواو

والواو تامة **قوله** يا نا **قوله** ونحوها اى مثل الهاء في يادوا واما التاء على ما
 يراد به الضم المستتر العلة الى ما والمجرور الى الخطا **قوله** من نعم بان
 ما يراد به **قوله** معطوف على **قوله** او جمع صفة للمع واحد من معطوفات **قوله** او
 غائب مذكور او صونث صفة لفل من صغروا وضمه او جمع من فعله في ذلك
 يميز كما لا محل للكاف في ذلك من الاخر بـ **قوله** كذا كذا القوا كذا القوا **قوله** والتاء
 عطف على الكاف اى وحي كالتاء في قولها حروف دالة على ما يراد بالماضي
قوله والتون اى ينعى كانه هذه التثنية حرف تدل على معنى في الاخر **قوله** به
 او معونه كذا كذا هذه القوا حروف تدل على معنى في القوا هو به من المعنى
 والخطا لا الغيبة والتذكير والتأنيث والاول والثنية والجمع وهذا يكونه
 القوا حروفا فانها اى القوا حروف التذكير **قوله** في القوا هو به من المعنى
 تدل على انها اسماء اجناس في اى لاضافة المذكورة مفعول على قوله واضافة
 اى الى اذ هو موضوع الى هو اما عاين الى واحد من التاء والخرابة **قوله** في
 لفظه واضافة اليها اى في التقدير اذ كل واحد من القوا حروف موضع لواحد من
 عشر ميم وايا مشتركة بين الكل فيكون اعم الى اى مضافا والتعديل **قوله**
 فيقول في تقدير الكلام اذ هو اى يا مضافا الى اى واحد من القوا حروف
 موضع في وعينه مشتركة مضاف فتخصص بالاضافة فهو مثل سميكة
 اى في كون المراد في الاول اى يا هو بدل اول وفي الثاني اى في القوا حروف
 او في شوبت للفاخرة بين المضاف والمضاف اليه في مخرجين وهو
 على التعليل المذكور يعني انا ما ايا مضموعا للواحد اى في عشر ميم في

من غير كون في مصادق على المضاف والمضاف اليه فيهما وعلى قوله واضافة
 اياها اليها في قوله عشرة من خمسة للعائيب والمخاطبة واثني المتكلم وحده
 ومع غيره لا يقال للدولات المدعوية عشرة فيكون الموضوع موضوعا الى احد من
 ثمانية عشر معنى لا في عشرة معنى لانا نقول لا نقول المدعى فيكون لا يستلزم كون الدولة
 على كل مطابقة حتى يراه ان الموضوع محلول احدها والحاصل ان تقدير العدد
 على مقدار معين لا يستلزم تعدد الموضوعات على كمال التقدير من بالمتكلم
 اى وحده بما لما في قوله قوله لا ذكرنا اى مع غيره والمعظم نفسه
قوله وليست اى لها بصفة اخرى ايت علامه على هذا غلام او كسر قوله
 او ساكنة على قوله عند الجوابين ظرف بفتحها الجوز مبتداء محذوف اى ذكر
 عندهم قوله مشبعا حال من كل واحد من الكسر والضم قوله وقد سكن اى لها
 اى في الضمة وغير هاتين قوله وعزيم عطف على عليل قوله اى في الاصل متعلق
 بفصل اى بفصله في الاصل قبل حذف جزاء او وقف قوله جازمت الاوجه الثلاثة
 اى عند العمل مطلقا في شتم وغيرها فاللام في الاوجه للعهد الخارج قوله اما
 الاشياء فيها فيالنظر الى كون بعد صيغة بعد الحذف ما لا اسكان فلكذلك بية
 واما الاختلاس في النظر الى كون في الاصل بعد ساكن والكاف عطف على ياء
 المتكلم قوله كانه متعلق بالكاف والهاء اى فيلها في التثنية والجمع ما بالثاني
قوله من بكسرها اى الكاف قوله اوىا ساكنة عطف على كسرة قوله وضائى من بكسر
 وقد جاء الكسر بعد غيرها اى غير الكسرة والياء الساكنة عطف على قوله ولغة
 الكسرة اى اى وقد جاء الكسرة في الهاء بعد غير هاتين قوله وهم الملوك اى لا يشبه

نعم ومنهم بكسر الهاء بعد غير الكسرة والياء الساكنة قوله ولا واحد قوله
 منها والى على ثمانية عشر قوله ولا يلزم من الدلالة التوضيح لكل فلا يوافق
 ما قوله ذكرنا او وثقت صحة الكلام الخ من موحد وما عطف عليه قوله سلط
 لا حاصل معناه اى الحاصل من ضرب العدد الحاصل من ضرب الثلاثة في
 الثلاثة ثمان ثمان ثمانية عشر فانه السطح عند اصل الحساب هو العدد والحاصل
 من ضرب عدد في مثل كثر ثلثة في ثلثة فالمراد بالمرتب ههنا حاصل ضرب
 الثلاثة لله في المتكلم والمخاطبة والعائيب الثلاثة اى هي الواحد قوله
 والجميع وهو تسعة وبالسطح حاصل ضرب التسعة المذكور في اثنين
 الذين هما المذكور والمؤنث وهو ثمانية عشر قوله غير ان وضع الاستثنى
 منقطع من قوله وكل واحد هذه قوله ونحو كناه ضربت وباء غلوى
 ولى قوله كمن ونحو كناه ضربنا قوله فلامنا ولنا قوله والعائيب كمن كنى
 خمسة اربعة بضمون على هو هي هم هم وواحد من هذه المثنى المذكور والمثنى
 على هو هو قوله فداى في قوله كمن اى انما تتبادر اخف من الا برب قوله لئلا
 الى حاصلا انه لم يستلزم الجميع لا لئلا من المفرد وبغيره وخرج المفرد اما السابقة
 واما الكسرة اى لئلا لئلا قوله بالتحقيق على احد اربعة من المثنى المذكور
 والمؤنث والجميع المذكور والمؤنث وان كان مع الالباس لان لا يتقدم بال
قوله اسم فاعل اى يحوى في الخبر لا لبدال من الحقيقة او البان لها والترفع
 عن خبره مبتداء محذوف والنصب على خبره كانه كالكلام انا مطلقا قوله وما
 يقوم مقام ما كاتبا الى الصفة عطف على الصفة قوله واوشهد اى شبيهة قوله

من الحيات والمجرورين القرينة الثالثة ان علة الاستمرار في الصفة ولا ينشأ
 في ما يقوم مقامها من علة بقاء القرينة **ق** وليست هي الاستمرار في
 قول **ق** وكون الصفة متغيرة لا يمنع الصفة من تغييرها ما ليس عاملا فيه بل انما
 بتغيرها عاملا فيه **ق** والعامل في التغيير ههنا اي في غير ما يلا وصفا
 حال الصفة **ق** في الحقيقة الظاهر ان هذا قد يكون العامل هنا انما هو في
 الصفة حقيقة وظاهرها ومعنى والعامل في الصفة مطلقا انما هو الصفة
 من غير ان يتم خلافا في ذلك لتغير علمها فان الصفة رافعة مطلقا واما
 حالها خافض ناصية فان هذا من ذلك **ق** وفي فصل التبع عطف على
 في الصفة **ق** وكذا الظرف وتغيرهما ان يستوي في الواحد والمتن والجمع
 والمذكر والمؤنث **ق** وفي الافعال عطف على في الصفة **ق** واللام
 منها اي من المستمرات المذكورة **ق** الا ما شذ جزان يكون مشتقا متصلا
 اما من قوله ولا يسوع المنفصل اي ولا يسوع المنفصل او منفصل شذ او
 المنفصل الذي شذ واما من قوله فلا يقال ضرب انا علة في المضاف اي فلا
 يقال مثل ضرب انا الا ما شذ وان يكون منقطعها ان كان ما شذ **ق** وغيره
 اي غير الحصر كالفصل بحر في العطف كقولنا انا واباكم لعلى هذا علم ان
 المراد بالفصل انما هو الفصل غير ما هو كالمجر من الفصل فلا يرد النقص
 بنحو قوله كغير تلك لكونه في المرفوع كالمجر من الفعل واعلم ايضا ان في هذا الفصل
 لغرض مطلقا سبيل لا لفصل تعدد الاتصال نظر المجر في اجتماع
 الضميرين من الجارية في الاتصال لا لفصل مع وجود الفصل لتعمل

هذا من ذلك تعليله ولم يترك عليه ويمكن ان يجاب باطلا بهم التفتة بان
 لا يستلزم التحقيق والنبوت في جميع الاحيان او بان صورة الخبر يستثنى **ق**
 لتعد اتصال قليل لمحد وفي اتصال الفصل الضمير في صفة التقديم لتعد اتصال
 اليه او لقوله ذلك بالتقديم على عامل **ق** وهو الحصر الا وفي ان يقول وهو الفصل
 لغرض الحصر **ق** ومن ادعى الفصل لغرض الحصر بالافعال **ق** وشمل
 قول الشاعر عطف على ما قبله لا اناف في اي في الحصة الفاعل **ق** الفصل
 بواو المصاحبة عطف على الفصل في قوله ومن انشأ ايضا الفصل **ق** وهذا
 على لغة اليه اي كونه انت معمر لا الحرف انما يستقيم على لغة المجرور **ق** في
 اي ما انت قائما منه باول ما ذكره من الاسماء بعد ما عطف عليهم على انشاء
 والمجرور فلا يكون العامل في الضمير فاع بل يكون معنويا اليه اي في
ق ما يطابق اليه بيان لبعض المواضع والضمير المجرور فيه عائد الى ما هو
 واللام في الجارية فاعل يطابق وقوله هي فاعل الجارية وعنده متعلق بها
 وضمير عائد الى اللام واللام والضمير فاعل يطابق واللام في قوله
 المضاف الى اي حصة الصفة والضمير الخارج اعلم ان تعدد الاتصال في
 الصفة الجارية انما هو بالفصل لغرض ان يفصح عند تعليل الشارح **ق**
 عليه بقوله الحصر كغيره بعض المواضع في جملة سبب تعدد الفصل نظر
ق وقد ذكر عدم حصول التبع **ق** بينهما اي بين الجارية عليه والضمير
 لا ترى ههنا يدحض به في ومثل ذلك هذا اي ضابطها عطف
 على ما **ق** والضمير في ضابطها هو والضمير تضاربهن هو **ق**

انا وقع هذا الموقع اى اذا اجري على غير قوله مرتب في الصفقة اى مرتب
 الاشارة الى بعضها في الصفقة بقوله ومثل يهتدا والهندا والهندا
 تأمل قوله في الصفقة الى اى تعليل لقوله بخلاف الفعل **فلا** حيث لم يقدح اى
 الصفقة صما مع الضمير بجمله بخلاف الفعل فانه مقفلة مع الضمير بجمله
 لاصالة في تحمل الضمير ولم يبرز عطف على لم يقدح ولو كانت اصلا في
 تحمل الضمير لبرز فيها ضمير التثنية والجمع وانما كان الابرار بخلاف اصل
 كما ابرز في الفعل فلما لم يفعل فيها ذلك علم انها فرع على الفعل في ذلك
قوله فانه يفرع على كونه الصفقة في تحمل الضمير فرعاً على الفعل اى ابرز
 فيها ولم يبرز في الفعل الا شعاعاً لا يحيط ط في مع صلتها او عبر للصلة
 محالة والاصح ان الصلوات لا محل لها من الاعراب **فان** في مثله هذه الصفقة
 اى الجارية على غير قوله واما عند الكوفيين النظر في طرف واحد وفي
 التقدير واما عند الكوفيين فلا يحجب له بلز وقوله فانهم لا يبرزون
 الضمير على ان يكون فاعلا بل على ان يكون تأكيداً لتعليل لفظ الجا
 المقدر وفي بعض النسخ واما الكوفيون وهو لا صواب **ف** وما تعين فيده
 الى فانه لا وجه لتقدير يكون فرعاً بالمصدر المذكور فانه المصنوع بهتدا
 الى المرفوع ايضاً كذلك نحو ضربك اى وان يمكن ان يقال ان هذا داخل في
 الفصل لغرضه انه يشهد قوله المصنف فاصحوا بعد واذا اجمع الى قوله واما نحو
 منقصل فانه ليس مثل ضربك الما ومثل ضربك ان يكون المرفوع مرفوعاً
 بفعل من غير الامة الناقصة فانك فيها بالحيار مع احتمال انقصا كما يحكى

وفي غيرها يجب اتصال كونه لا يفرع كالمجرى من الفعل فلما لم يتحقق الفصل
 اصلاً مما كان الضمير الى بيان لحي قوله ونحو ضربك عطف على عطيل
قوله زيد عطيك في تقديم المخاطب مع كونه مقصلاً في المعنى قبل
 قبل الضمير لم يصب **ف** هو اى ذلك الضمير **ف** باسم فاعل عطف على
قوله ولما ناعطف على كان في قوله مما كان الضمير **ف** وما جاء في الشعر
 جواب سؤاله كان سائداً سئل وقوله كيف يكون ان انقصا اوى وقد
 ورد الاتصال في كلام النحاة ومن الاعراب فاجاب بقوله وملاجه الى
 مطابقين لاجل ان يراوبه المطابقة من كل الوجه او تذكيراً وتناشراً
 والحكم في الشايق وليس في بعض النسخ لذكر وهو الصحيح **ف** تعين
 جزء لقوله ان لم يكن اوجه اعرف **قوله** واعطيتا يالك كثر وليس اثنان
 في بعض النسخ **قوله** للاستشغال اتصالها الى اعم ان التعليل في المتعدي
 يجمع الاستشغال وابها ام التكرير غير صحيح لكونه اتصالاً فيهما غير قطعاً
 بلا ضعف لا شقاً ايهام مع ان الاشراج تستضعف على ان ايضاً يتا فيه
 وصفه الغائبين بالمطابقين قالوا وان يعلل تعيين الانفصال
 بتعدد الاتصال او يقيم فيه على الاستشغال لهما كما متوافقين متعلق
 بالاستشغال والابها ام جميعها وخبر مبتدأ محذوف اى ذلك فيما كانا الى
قوله في تأخير الاعراض متعلق بكراهته وخبر مبتدأ محذوف **قوله** واعطاه **قوله**
 للاستشغال **قوله** وقولنا ان عطف على ما في قوله ما مع قوله وهذا عند
 سيبويه اى تعيين الانفصال عند يسيويه **قوله** فانه يجوز ان اعطاه صولة

ان فان التبدل في حيزه تقدم الاما عرف في الحسار ولا وجود في وياها الما
 اعطاه الله على ما اجتمع فيه خبر ان ولم يقدم فيها عرق في هذا اي كون
 الانقصا مختاران ومنه اي من اختيار الانقضاء ومن الاتصال في لغو
 عطف على الوارد في الحديث وكذا ما بعده من قول الشافعي والضمير
 عطف على الترفع ويجوز فيه الترفع على ابتداء في متصل لا يفعل فيه
 انه متصل بالصفة ايضا لان يكون المراد بالرفع الباهر منه او بالفعل
 وشبهه في وعلاو على الاكثر او على ايقاع الضمير بعد لولا في عا على ان
 اي بناء ان لولا ان لا يجازي تعديل لكون لولا حرف جر في باسم متعلقاتها
 واشتاع عطف على الجزاء لانه لا تدل على الجزاء غير لفظة غروقة صفة
 متبع لمطلق محذوف اي كونا مثل كون لولا في فعل او خبر مبتداء محذوف
 اي ذلك لكون مثل كون لولا في فعل الجزاء فيما زائدة او مصدرية في وعطف
 لعل عطف على لولا حرف جر في قوله على ان لولا حرف جر في الاله الضمير في
 واما كانت ضمير في حاله ضمير في في ذلك كله في مرفوع في وحدا خبره
 اي من المجرور والمنصوب وذلك جاز في واقع في فصيح الكلام مثل قوله
 عليه ومن جرح الى تسبيح الفتى بتسبيل اياته الحديث في ومنه اي من
 الضمير لولا وعنه قول الشافعي في ولذلك اي وكونها حافظه عن قول
 الكسرة في ما عا من الحفظ عن دخول الكسرة وفي تعديل اثبات النون مع
 النون لما عا من الحفظ عن دخول الكسرة وفي تعديل اثبات النون مع النون
 لما عا من الحفظ عن دخول الكسرة ولان قولنا ان المراد دخول الكسرة في الفعل

للمفعول

على لام الفعل فلا يلزم من عدم النون الوقاية ذلك وان اراد دخولها
 على النون فلا يشا ولا التعليل لعل التنبيه لكسر النون فيه سبيل
 نون الوقاية الاولى يمكن ان يقال انه اراد دخولها على النون ولم
 يلزم منه جواز الاثبات في فعل التنبيه ولكن حصل على اخراجه طردا
 للثبات لكون قوله في بيان ان المستغنى به نون الاعراب لقيامها مقام
 دون العكس بوبد الا قل كما هو لظاهري وهو لا يثبت قول
 وحذوها عطف على اثبات في مجرى لانهما المتكئة في الاعراب
 بوقوعها على ثلثة احرف ولا يثبت النون في مع اسماء المتكئة
 فلا يقال علاه على علاه فلا يثبت النون في مع اسماء المتكئة
 الوقاية هو الحفظ عن دخول الكسرة وهو يحصل بكون الاعراب ايضا
 وعمل نون الاعراب هو الحفظ والدلالة على الاعراب الترفع والمجموعها
 لا يحصل بكون الوقاية في عدم المانع وهو اي المانع النون فيه
 ان كون النون مانعا لا يقيم سواء حمل على منع الاختيار او الجواز
 لتساوي الاثبات والمخالف فيما في النون من اخراجات ليست ويمكن
 يقال انها مانعة للتحقق في الاخراجات ولكن عارضه مرجح للتحقق في
 التحق وعدمه في ذلك بخلاف لبت فان المانع فيها مفقود راسا
 فاختير التحق في والمخالف لما عا منها مبتداء او خبر على حذف النون
 اي وجازي الحذف ثابت لما عا منها ويجوز ان يكون الحذف فاعلا
 لفعل محذوف اي ويجوز الحذف في وانقد بعض ما الى ولا

بعضها اذا فقد منصوب ليكون الواو الرفع ووقعها بعد التثنية وكذا
 على حرفي فلم يشبه الاسماء المتكثرة في كونها على ثنية امر فحق حرفي
قوله من الخذف **ق** اذ من اخذتها اي لغاتها من هذا التقليل
 اذ لم يوجع لاختير فيما فوق من اخوات فعل الخذف وليس كذلك فلا
 التقليل بازدياد المانع في فعل من الغنم ثقل كثرة لرفع ثقل
 التضعيف وثقل حرف الخلق والوارد عليه كان اجيب بانها المقت
 بان لا تكتبها منها وكاف التشبيه **ق** الاخرى من الاضواف **ق**
 لما مر اي من قول تشبها لها بالفعل **ق** ومنه اي من الاثبات **ق** وقد
 يلحق اي من التوقايت **ق** اذ لولا اولها لولا تنسب تلك التسمية او لولا ذلك
 المرفوع **ق** وهي التي تنسب المذكور والمرفوع المذكور **ق** لا متناع لفصل
 الى علة لقوله وهو معية الخبرية **ق** وعماد اعطف على فصول **ق** كما
 اي من يدهو المنطلق ونحو **ق** والحصول للتبسيط الى علة بشرط كون
 معرفة **قوله** العملية اي على الفعل من قوله لقيام الى فعل لا متناع وخول
 لقيام من فاعل من مقام اللام فيه في الدلالة على الفضل عليه والخصيص
 بما هو اي تجري فصول **ق** ونظير المثال عطف على الفعل في قوله الى
 اي قبل قوله حسبك انت مثله **ق** اذا كان مضافا **قوله** لا لعدم قبول
 اي بوجه الاضافة **قوله** اي المرفوع المذكور **قوله** لا كلمة اي حرفي
 كذلك عند الخليل واسم ملكا هو كذلك عند بعض **قوله** لما انتهى الى الحاف
قوله لا يلزم اختلاؤه في لاختلاف اعزابه باختلاف اعزابه المتبعية جواب

عزواره

سوال تقديره لو كان فاكيدا لما قبله اعزابه باعزابه لوجوب انوار اعزابه
 التتابع والمتبوع فاجاب بقوله ولا يلزم **ق** والمجوز الاول يرفع
 لجزاين مبتدأ وخبر ونحو حاله لولا واحدة او بتصبها **ق** مستوفين
 عطف على مفعولي يجعل **قوله** لغرض التعظيم والاحلال **ق** لا يحصل
 بالاعتدال وحده بل به والتفسير جميعا **ق** والمجوز اعطف على الشان
قوله على المشهور متعلق بتفسير خبر مبتدأ محذوف اي بشرط
 التفسير بالجملة على المشهور اي المذهب المشهور والقول المشهور وهو
 عن مذهب الفقهاء والكوفيين فانهم يجوزون التفسير بالمفرد كما
 ايل الشارح بقوله وعن الفقهاء **ق** انه اجاز كان قائما الى بعضه اي
 التفسير بالمفرد في كان اذ من المعلوم ان اسم الفاعل مع فالامفرد **ق**
 فيجعل الى القراءة الغاء للتفسير ونزولا فاعله خبر يعطف على كان
 وفاعله على خبر يعطف على مفعولي عامل واحد كذا قول واسم كالحسين
 والفرق بين مذهب الفقهاء والكوفيين هو ان الفقهاء يجوزون التفسير
 في كان والكوفيون يجوزونه في فعال القلوب **ق** ضم الشان بدل
 الهاء واحر يكون **ق** مقصودا خبر يكون او حال من ضم الشان **ق** عا
 انه صفة منصوبة اي واقعا على او متعلق بكونه **ق** وقائما فيحل
 الترفع عطف على الهاء تقدم مفعول الشان منصوب بالعطف على خبره
ق اذا كان المبتدأ صفة ظرف يفسره او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك
 التفسير او لا كان المبتدأ صفة **ق** فلا يتبع تفرع على قول المصنف

حاصلان المراد بالموصول اصطلاحاً وبالمقتضى اللغوي فلا يلزم
تقديم الشئ بما هو لاحق منه من حيث لا يعرفه اصطلاحاً ولا بالوصول
والذي ينبغي كذلك **قوله** وما هو من معناه أي في معنى الجملة الجزئية **قوله**
الفاعل والمفعول مع كونهما **قوله** لا وضع الموصول في تعديل
كون الصلة جملة **قوله** مائة الصفة أي من أفعال المعنى حكيم به وهو
لا يكون إنشاء **قوله** معهوده صفة جملة أعلم أن معهودية الموصول
جنسية ومبهمية إنما هو باعتبار معهودية ما به يدل من جنسيته و
مبهمية **قوله** وجنسيته عطف على معهودية وكذا قوله **قوله** **قوله** **قوله**
ببر تعديل لجميع المخرجات **قوله** لا يكون في تعديل ليربطها **قوله**
حقيقة أي صريحة ومعنى بل يدخلان على الجملة مع وجود صيغة
كما عرفت أي في اسم الفاعل والمفعول على الشهور احتراماً عما جاز
من دخولها على المضارع والجملة في الشرح **قوله** مشتهر مبتدأ كالمبتدأ
خبره مقولته عليه وفارشد حال من فاعل يستديم وفي جاء تأني الف
والأهم **قوله** الألف الذي الشخص الذي ناله أي ذلك الشخص به أي بذلك
المالك وفيها ما في هذا من هذا هو الشئ البناء بالالف والياء **قوله**
عند بعضو البناء بالالف مطلقاً **قوله** عن ثنية **قوله** مطلقاً أي في
الرفع والنصب والجر **قوله** وجاء الألفين مطلقاً أي في الأفعال التي
بمعنى الذي صفة ما أي الكائنة بمعنى الذي وأخر مبتدأ مخذوف أي هو
بمعنى الذي **قوله** وفروعه أي فروع الذي **قوله** من هو مثل بيان فروع

قوله ومنها أي من الذي ومنه عطف على هو في الحال أصل
أن يستوفى في ما المذكور للوثة والفتى والجمع **قوله** فيما يعقل
غالباً حال من عتبه بمعنى الذي يستعمل فيما لا يعقل وأخر مبتدأ
مخذوف أي هو يستعمل فيما لا يعقل غالباً **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
لأن الظاهرية إشارة منه إلى أن ما قد جاء في هذا الوضع بمن لا يعقل
من غير إرادة الصفة ولهذا لم يعطف على ما قبله من أن مثله **قوله**
بمعناه أي بمعنى الذي **قوله** من قوله أي من الخيليات لفظاً ظرفي
ليضاح كذا في كذا **قوله** والألف منه الأسماء الستة يعني قد جاء معرباً في
ذي الذي منه الأسماء الستة بأحرف الواو والالف والياء **قوله** **قوله**
أي ذو الوجهين أي البناء والأعراب مضمومتين أي مبنيتين
على الضمة عند يسوية أي كونهما في اسم الإشارة وإقفا
بعد ما اكتفيا منه دون غيرها بمعنى الذي ناهو عند يسوية
الكوفيون فيعملون الحكم مطلقاً أي بهذا استقفا وغيره وسواء
كان الاستقفا بما أو غيره من ذابيان أسماء الإشارة لما في الكلام
قوة في تعديل الجواز الحذف وجوبه كالتعقل هو أن الموصول لا بد له
عائد ضمير فيدل على الحذف وعلى المخذوف ضمير لإظهار **قوله** **قوله** **قوله**
خبره جملة أي غير ظرفية أو ظرفية أي جملة ظرفية ذلك لأنه لو كان خبره
أحدية لم يدل الموصول عليه مخذوف فاصح كونه من قوله **قوله** **قوله**
عنه بها الصلاحية لانه لا يكون صلته وذلك يخرجها من مرجعها الذي

حذف الصغير المستفيع من مراد **قوله** مطلقا عند طول الصلة وبقية
قوله على استكمال المعطوف على مقداره على غير المتكررات ان كانا
 الى وعلى المتكررات ان كانا لهما على غير الكوفيين مطلقا
 طول الصلة وعدمه **قوله** بخلاف ما لو كانا على متعلق بقوله والعائد
 المرفوع يجوز حذفه اذا كانا الى واخير مبتداء محذوف **قوله** وقد يقال
 ان كانا نقص لقوله المصنف لما فيهما والعائد غير مفعول في جملة اى
 فيها **قوله** غير جهة الخبر عنه الواقع فيها راينا من نسخ الكتاب تجريد
 جهة عن الاوامر والصلوات تعريفا لها ليصح وضعها بالخبر عنه ويكون
 المعنى غير الجهة التي اخبر بها عن ذلك الاوامر المنسوب او المنسوب اليه على
 العائد الى الاوامر الموصولة وفي اضافتها الى الخبر عنه نظر من حيث المعنى
 ليصير تعديلا لجعلت والمجرى الآخر هو الذي كان مركبا مع الخبر عنه في
 الجملة ولو لم يصير مع المجرى الاخر صلة او عايدا لكان او في قائل
قوله على جهة كونه زائلا على جهة كونه شخصيا وقع عليه القرب **قوله**
 من اى من عمه وزيدا قائما **قوله** وعلى التكرارين اى واذا اجزيت عن
قوله وهذا اى هذا كونه من الاصلية وهذا القول في التصويبات **قوله** واما
 في المرفوعات اى واما التمثيل في المرفوعات اى واما التمثيل في
 المرفوعات فتقولك اسم في صورة الفعل على طريقة قوله وحقه
 يخرج ويجوز ان يتعلق في المرفوعات بصمول ويجعل قوله في الالف
 الى بدل عن المرفوعات **قوله** التي طلعت مقول مقول **قوله** والمضمر عطف

المظهر

المظهر عن المجرى اى في الاصلية المجرى **قوله** فيكون لا يجوز اى فيكون
 لا يجوز احيانا على بدل لانه والبدل معا **قوله** اى غير البدل
 من خبره ومنطلق صفة المبتداء اى المكان من زيد منطلق او حال
 منه **قوله** فتقول ان يفرع على وجوب الالف في اسم الفاعل على الفعل
 جازيا لا على غير الصاحب ويجوز ان يكون الالف للبيان وهذا
 اوليها **قوله** الاوامر تعديلا مقول مقول **قوله** اولها **قوله** اى خبر الصغير
 وجوبا في هذا المثال ان الاوامر **قوله** وهو اى زيد وغيره اى غير التعديل
قوله والصارفا **قوله** تاخر بى الى الصلة الموصولة **قوله** والفتحة
 انا في يوم الجمعة في ظرف الزمان وقس عليه البواقي **قوله** وعن المرفوعات
 عطف على عن الموصولات **قوله** الطائفة اتمس عطف على الضمائر
 انا زيد المعول المقول المرفوع على وجوب الالف بان مع انه غير واجب
 هنا فذلك قلنا لا والى كونه الالف للبيان **قوله** وكون النتيجة **قوله**
 الما را فاجل به اخره مثل البدل **قوله** والماترا فاجل به مثل البدل
 مع البدل **قوله** والماترا فاجل به اخره مثل البدل **قوله** غير البدل **قوله**
 مكان الخبر عنه ظرف جعل **قوله** وجعل الصغير مكانه على تقدير فاعل
قوله اى ضمير الشأن المرفوع اى ضمير الشأن **قوله** يكون الموصول المعبر
 في ضمير الشأن **قوله** فاما الاولى ان يقول في التعديل لعدم جواز
 عود ضمير الشأن الى المذكور **قوله** والضمير لا يوصف في اشعار بان
 تعذر ان خبره عن الموصوف والصفة انما هو من احداهما يدور

ومن علمها ما علم المحدث **قوله** اذا يلزم منه القول المحدث
 التقليد يستلزم ان التعدي بنا هو في الاختيار العامل المذكور بدو
 المعول لا في الاختلاف بينهما جميعا لانشاء المحدث في قائلين مطلقا
 اي سواء كان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة اسم واحد نحو عبد الله
 علما او لم يكن كذلك نحو غلام زيد **قوله** في مثل عبد الله اي في
 المضاف والمضاف اليه بمنزلة واحدة احترز به عن مثل غلام زيد
 فانه يحتمل الاختيار عن المضاف اليه فيه نحو الذي ضربت غلامه زيد **قوله** كعوض
 الاسم اي واستاء جعل بعض الاسم **قوله** لفصله عن المضاف
 وذلك يمنع من حيث انه كعوض الاسم وبعضه لا يفصله **قوله**
 سوى الجائز اي سواء كان اسما او حرفا **قوله** بمقد متعلق بموصوف
قوله وقولهم عطف على مبر **قوله** او بحملة عطف على مبر **قوله** وهي
 المهيئة **قوله** وقولهم في التخييل بنا قصوما قد في تحت الاستدعاء
 المختص من جعله هناك ما في احسن زيدا موصوفة في المعنى
 ان يقال في التوفيق انه شاع بما قد ههنا كالمذهب يسيرون وما
 ههنا الى مذهب غير **قوله** للتاكيد اي تاكيدا للتذكير تعظيما او تحقيرا او تنو
قوله على المشهور احترز عن مذهبا في على ومنه اي من كون موصوفة
قوله ويقع صفة ايضا للتكرار اي دون معرفة فينه **قوله** فينه
 عن انما هو في ثبوت ما ثبت لمعاد وان انشاء ما في عنها **قوله** اي
 صانق اي منافقا كما في النفاق **قوله** اي ما في في واثباته في

على انشاء خبره محذوف اي ابتداء فيكون مستشهدا بالنصب
 ان حال خبره وهو معرفة فيكون مستشهدا ولا يجوز ان يكون صفة
 لخبره لان معرفة وفي تقع صفة هاهنا **قوله** في جميع استعمالها اي في جميع
 استعمالها موصولة يدل عليه قوله دون سائر الموصولات فلا يرد
 استثنائها موصوفة مثل يا ايها الرجل لان في بيان افعالها موصولة
قوله واقتضاها الا مراد به ولا اقتضاء الاضافة الى العربية لم يعرف عليها
 ما ينافي ولا عراب فلا يراد به وحيد ونحو يومئذ ويوم ينفق في الصلوات لغيرها
 منزلة الثوبين المقتضى للارباب **قوله** فانما يرجع الى البناء **قوله** ياد
 بالحروف لان ياد او افتقارها بخلاف علم من جهة اضافته تصادف شيئا
قوله الذي هو مقتضى اصلها لان اصلها الموصولة والاصل في الموصولة
 البناء **قوله** عنك يسيرون ظرف يرجع مطلقا اي حذف صلة صلتهام لا
 هذه في عبارة الماتن نظرا ليجي موصوفة على مصدره **قوله** على الذي
 احسن بجر احسن على الصفة اي على شيء احسن على الراجح **قوله** على فعل
 التفصيل لا فعل ما صرح به في المحل خبر بعد خبر لتكون **قوله** ويقدر حذف
 مضمرا في ان مراد المحل في الفعل فلا معنى لتقديره ويمكن ان يقال
 يحذف اسم المفعول اي ويقدر محذوف مضمرا **قوله** ومنه اي من رفع الجواب
 وهذا الى اختيار النصب فلم يقدر له ولا فيكون الخبر ارفع او يكون ما
 في محل النصب فلم يقدر له علما قبل من ان مفعول صنعت **قوله** والاولى
 هو السادة عن تقدير الحذف في المفسر فيكون المختار في الجواب **قوله** او لا

في صفت يكون محل اذا انصب على المفعول والمحل في الجواب انصب
 في جعلها اي جعل ما واسما واحدا بين الذي **وقوله** وقد جاء فاصحة
 الذي في نوع كترامع ما قد مر من فعل ذهب الكوفي ان اسم الاشارة مطلقا
 من ذواته بمعنى الذي في اسماء بمعنى في في شعار بان كان في كلام الماشق
 من المدة ولكنها يحتمل الوجه الباقية اي في وقد جاء عطف على **وقوله**
 اي كلمة **وقوله** عند اي عند المحي بالين وعند هو لا في الطواف الثالث **وقوله**
 اي ها يتصرف بقرينة عط بناقص ما قد مر من اطلاق الخكم بستره المفعول
 والجمع والتذكير والتانيث فاسم الفعل **وقوله** مطلقا في الاحول المذكورة
وقوله وبصرفه تعريف هذا عطف على مفعول ساكنة وتصرف الحاف في ثنية
 وجمعا وتذكرا وتانيثا **وقوله** وهاء عطف على هاء اي وقد جاء هاء وتصرفه
 عطف على نون تام او على **وقوله** ويقال شان ما هما اي يقال في كذا غير على
 غير لا فصم **وقوله** ولذلك لا يجوز كون فاعله تثنيتين بينهما حرف عطف
 استعبد **وقوله** بعضهم فاعله استعبد **وقوله** لم يكن له فاعله ذلك لان بين لا في
 الظرفية **وقوله** لما وضع في التعليل لئلا يستبعد وفيه شبهة بان شتان عند ^{هذا}
 البعض بين المصدر الذي هو التفرق والتفاوت مبتداء وخبره **وقوله** وما ز
وقوله واتحسن عطف على استعبد بالتثنية في المراكم الثالث **وقوله** سبوت
 ان يكون والا صل عدم **وقوله** في هاء في الحركات الثالث وفي محلها اي محل اسماء
 الافعال اعلم ان في الكلام المذكورين ضعفا لانها لما صارت بمعنى الفعل
 واخذت حكمه لا تفعل لا المصدرية ولا الابتدائية ويلزم الاخير التثنية

في مقام

في اسام المتبدا كثرة وروية في كلامهم فيختار ان يكون امورا لا يستلزم
 التيسير **وقوله** في تلك التسمية وكراهة كثرة المفاد اذا جعل فعالا **وقوله**
 يكون بنا لا اسما اكثر من ذواته وانما في بناء الاسماء المتبدا **وقوله** في
 في صفة كثرة بنا الاسماء فان الاصل في الاسماء انما عراب والبناء قليل
وقوله ومن الرباعي اي وسم الفعل بمعنى الامر الرباعي على فعله له سماع
 فهو يقتدر بالمبتداء الضمير اجمع الاسم الفعل الذي عليه لفظ **وقوله**
 عطف على حمله فعال بمعنى الامر الثالث في قبس يكون من باب الاشتداد
وقوله صوت للفتية اي علمه صوت للفتية وامرهم بالخروج **وقوله** وسم
 الفعل بنسبة لمتعال في **وقوله** انه اي عدله واسم الفعل من الرباعي
 على فعالة **وقوله** للفتية ان هو لم يفتية او يقال للفتية **وقوله** وهما في اللباطة
 ان اباطل صفة الا ان يقال لاجاء اي بمعنى البطالة **وقوله** مختصر الحاصل
 ان فعال صفة على قسمين قسم مختصر بالتداء وقسم يكون في وفي غير
 جميعا **وقوله** في غير التذكير في محل النصب صفة لصفة عطف على قوله
 مختصة اي وصفة لانه في غير التداء اي غير مختصة بالتداء بل يقع
 فيهما جميعا **وقوله** في بدالة محل الرفع بقا عليه بتل اكل منهما اي
 فعال الذي هو مصدر معرفة **وقوله** فاعا صفة **وقوله** اسمها اي المصدر كالفتية
وقوله لا تفاقها اي لا تفاق فعال المصدر او صفة وفعال الذي هو اسم
 في بناء فعال اي في صيغة فعال **وقوله** لمتعل في المراء بتل فجاز فعال
 معرف **وقوله** في النسبة متعلق بكل من نظام وغلاب وجرام ويهان اي علا

لغة للتبعية ان على المرأة ان تنبت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اللصيق اي على اللصيق وان كان ان العدل في الممتنع ان تغلب
العدل في حال عدمه وان حقيقة الامر في الممتنع ان يمتنع يوافق
الجزيلين في بناء مثل حصه وليس فيه ما يوجب الامتناع تزال من حيث
والوزن والبناء واحد فقدم فيه العدل في قوله اي ما في آخره اي قوله
على ما ليس آخره اي في ما في آخره ولا يلزم قياسه على
نفسه فاقول لو بناؤها اي الاصل هو قوله والركب منها الى اشارة الى
سواء مقلد وهو ان الصوت في قوله في صوت به اليعر وغاف
حكاية صوت الغراب قد تركب غير غيره فوجد في التركيب موجب للركب
فلم يبق فاجاب بقوله والركب في قولك في متعلق بالركب فيجب ان يقيم
لقوله والركب منها هو اللفظ اي اذا كان المركب هو اللفظ والمقصود
اي لا بعينه فلو غير باعراجه وغيره الغات المقصود هو موجب
لا عراجه اي التركيب موجب لا عراجه هو المقصود وهو التركيب
فقد تركب اللفظ والمعن جميعا في قوله وان قربا لثا اي من الاصول وهو
الذي صوت به اليها في قوله ويلزم منه ان يكون التركيب اسماء الانعام
وعند سماعه اي عند سماع التركيب الثاني وذلك ان الفرض ذكر
او انقياد اليها في عند السماع لاجراء الله تعالى العادة بذلك بالانقياد
عند السماع في قوله لصد اي لانه يناد ولا اضافة ولا عمل ولا اعادة مع
فخرج عن قابضه شرا وعبر الله والتجويد في قوله وما يشبههما اي شبه

الجيد

الجيد والرهوي كالنخاعة والبقول والحق والحق في قوله اي فيما بعد يوم
تفسير له في قوله ولا يكون مما تقتضيه حرقا والكلام ما وضمها عطف
على كبرها في قوله ونفخها عطف على كبرها في قوله والحاصل ان في جاز بان يبع
لثا في قوله يعني من مبرم العشب المتبع من قوله في قوله وفي باب في العشب
في الثا في قوله وصوت الدابة في الثالث في قوله واداء في الهمزة في قوله
اي في البواقي فالجاصل ان خاز بان في قوله مع قوله في قوله اي لا يشابه
الكلمة فان اصلها اي اصل الثا في الفاء للتخفيف والليسا او
في قوله ومثل يدي سياه عطف على قوله يدي في قوله فان اصلها
الي اي فان اصل ذهبوا مثل يدي سياه فحذف بحذف المضاف في تخفيف
الهمزة واسكان الياء فاليدي سياه حال من فاعل ذهبوا وان كانت
معروفة في الظاهر لا في التقدير مثل يدي سياه مثل ولا باحسن ويجوز
ان يكون صفة لمفعول مطلق محذوف كما يشعر قوله تفرقا في قوله بالهزة
في الاصل اي كان سياه مهموزا في الاصل ثم حذف الهمزة للتخفيف في قوله
وهو اي يدي اسم فم في قوله فحذف المضاف اليه مثل يدي سياه وهو لفظ
مثل في قوله فحذف الجواب ما في قوله واصاح في قوله اي بمنزلة الهمزة حيث
ان مدلول الاسمين شئ واحد لان المدرا يدي سياه وذكر التميمي في قوله
من حيث كثرة الاستعمال لا يخفى ان كثرة الاستعمال لا يقتضي كون الاسمين مختلفين
كلمة واحدة الا ان يرا كثرة استعمال مدلول واحد يكون قوله
صير مرة الى بيان له في قوله عما وقع مفسرا في كلامه كقولك يدي اعطى

عروا عشرين دنيلا فان اردت ان تحكي قلت بيل عطى وكذا اوتيا
 قول الله ايام اى على الخاطب متعلق ببعضه في الاستفهامية اى في وقت
 كونها للاستفهام **قوله** ولما قبلتها اى لمقابله رب على حذف المفعول
 بقرينة ما قبله ولما قبلته رب على حذف الفاعل والاضافة الى المفعول
قوله وكذا عطف على كى اى وبناء كذا لكونه الم يقل لا جازية بحرى للكنى
 عنها لا لشيء كى وزيث لا كذا قدجا لغير العدد ايعنى خرجت
 يوم كذا كناية عن يوم الجمعة والتبت او نحوها فلم يشتمل جميع افراد
قوله بحرى للكنى عنها من الجملة الايام والكنى عنها بفتح القاء وعادها
 ضمير عنها ومن الجملة **قوله** جريا على الاصل مفعول مطلق لفعل
 ويجوز ان يكون مفعولا **قوله** كسا الميزان اى لغير العدد **قوله**
 لكون الميزان الم نفيل لقوله منصوب مقروا وقوله جريا على الاصل والى
 اظهر ويؤيده عطف مقروا ويكون الاستفهامية **قوله** فاشبهت العدد
 المكينى في كونه مركبا مع الهاء **قوله** لى العدد الصحيح اى الذى ليس بكناية
 على الاكثر اى على استعمال الاكثر هذا مفعول لقوله **قوله** لوجوبه
 بقوله للفصل **قوله** المضاف والمضاف اليه و **قوله** فاقبل **قوله**
 وكقول الشاعر عطف على كى في الدار جلا **قوله** اى جوارزا
 او لم يفصلها عن كى فعل متعد ووجوبا انا اتصلها عن كى فعل متعد
 لئلا يلتبس بالمفعول **قوله** مما قبلها من اضافة المصدر الى الفاعل او
 المفعول وحذف الآخر **قوله** نفيسها اى من حيث ان رب لا نشا التقليل

وكذا

فكلمة لينة لا نشا الكثير **قوله** اى ومن اجل ان لها صفة العلوم
 وجبا لرفع اى من زيد نحو واذا لوصف الصارفا انما اخبرنا على غريفة
 التفسير ومن غريفة جوارز التسلط وهو متفق ههنا بطلان صدره كى
 سلاط ما بعده عن ما قبله **قوله** بالاستفهامية اى فشا الاستفهامية
 والخبرة عطف على استفهامية ويجوز ان يجعل كى فيه مفعولا ان
 المستف بقرينة غير متعلق عنه هو عدم الاشتغال به لفظا وقولا اى
 فلا تصدق الكلية الا ان يعمل النصب على ما يشتمل الوجوب والادوية
 جميعا فتأمل الاقام واتر عليه تشا **قوله** على ضعف وكذا **قوله** اصل
 عدم الحذف **قوله** يصير الم اى يصير ما من هذا البقاء احتمالا كما في
 الاولى فيجوز ان الوجهان مع كون الرفع اولى في قطع الجرايم هذا
 من الاشايح رحمه الله عليه الا ان التشبيه في قوله الماتى وكذلك كى
 هو في انواع الاعراب الثلاثة دون وجهه لعدم وقوع اسماء الشرط
 خبرا واللام بشرائه في الاصله لا صريحا ولا احتمالا **قوله** والم يقدر فيه
 اى كى من ضربت وتقرب **قوله** والى والنصب والرفع الا الى بدل الواو
 الواصلة او الفاصلة **قوله** واشتمل عطف على **قوله** والرفع في كى
 من اخوك عطف على النصب **قوله** والنصب في كى من ضربت من مبتداء
 واخوك خبره على قوايم يسيو وباعى قول غيره **قوله** وقد عاى ويجوز
 رفعها على انجر المبتداء ونصبها على انجر **قوله** وباء هالا احتياجا
 الى ان قيل الاحتياج ثابت على تقدير الذكر ايضا قيل نعم كى ان اضافة

تمتع البناء وما يخرج حيث اذا واذا فبا وكون المضاف اليه واعيا اليه
معارضا مانع الاضافة **قول** وفي المضاف الى حاصله ان سبب البناء
في الجنب على هذا القول هو تفعله من الاضافة والاعراض في العرب علم **تفتن**
ايها تامل **قول** فخذ المضاف اليه متعلق بالعرب فقط **قول** لم يتحقق
الاضافة **بمعنى** ان لما لم يضاف المضاف الى التكرار وهذا يفهم منه مضافا
فهو على جهة قبل الاضافة من التكرار صلى فلم يتحقق معنى الاضافة
حتى يتحقق حرف الاضافة فيجب تحلله فما اذا كان كذا فالجواب معرفة
فانه يكون معرفته فاذا حل المضاف اليه المعرفة يفهم منه مفرط ما يفهم
منه مضافا فهو على جهة من التعريف فيتحقق معنى الاضافة فينبغي
تأمل فان وقفة **ما قول** بعد الخذف اما قبل فكانت الغاية ما اضيفت
هي **اي قول** هو مرفوعة اي لفظ غير مرفوعة متوكة عند الرجاء وقاله
الكوفيون لا غير بالفتح مثل **اي قول** كذلك بالحرركات الثلاث جرت
نوا الى جملة تصافى حيث اليها الى تلك الجملة والجملة مبنية فان
المضاف اليها البناء منها **اي قول** مضاف الى المرفوع **اي قول** دون
لحدث ينفي كونها فعلا **اي قول** وبالاخبار الى معنى فعليتها وحرقتها و
ظرفا **اي قول** راحة المؤمن اذا اجتمع له راحة المؤمن يجعل راحة
وحول الجنة عين الراحة على البالية او بتقدير المضاف الى راحة
راحة المؤمن الى او على ان طرف منقولة **اي قول** فاجبت بدل رغدا
بدل البعض من الكل **اي قول** فاكتم الى مفعول اعلم بمعنى اعرف **اي قول**

وغيره

وغيره عطفا على قوله فان ولكنهما مضافا اليه باو تاويل اي بخلاف
الفعل لانها لما يكون مضافا اليه باو تاويل وبخلافه في فانها لا يكون
مضافا اليه اصلا **اي قول** واستقيم الوجه القبح ان اذ يتنصب قام من
حيث الدلالة على الزمان والمضى فالفضل بلا يتنصبها بالفضل بين
القرابين المتناجيين باجبة وهو قبيح اذ هو ظرف الى تعديل يقع بعد
البيان اقول كذا في المكان اي اذ يجمع الزمان من غير شرط فضا الى الجليلين
الاسمية والفعلية كما ان حيث في المكان من غير شرط تنقل اليها
اي قول لا تتكلم الساكنين اي من التثنية العروية المضاف اليه بين اذ
اي قول اي حين اتصال ما به **اي قول** افسى من انما **اي قول** وقد جاء
اي اذ صعب بينا وبينها مذكرة **اي قول** وهي اذ المفاجاة **اي قول** ح
وقومها بين يدينا وبينها واعلم ان اذ قد يكون بمعنى ان المصلحة
لا ذكره البيضاء في تفسير قوله تعالى افا انتبهت من اهلها مكانا
شرقا **اي قول** لا تزد بمعنى كيف زيد في نظرنا منهم قالوا ولا بد ان يكون
ما بعد اذ بمعنى كيف فعل ولم يحل ان يزد بمعنى كيف هو او اني
تأتي انكم كماي بمعنى من تاتي انكم كماي او يكون التحريك الى عطفا
على السادية **اي قول** وانما فعلها شرط الى ولا يلزم كون الشيء الواحد مالا
ومعولا لا تعدد الوجوه كاعتد اصحابها فعمل من في الشرط انما هي
من جهة كونها ظرفا لخالفا للوجه الذي عمل به كل منهما غير الوجه الذي
عمل به **اي قول** مطلقا مع ما وبدون **اي قول** وهو ظرف مكان اي عند **اي قول**

ببدليل عليها الى بعض الدليل على كونه ظاهرا هو علمها في الحال واما
الدليل على كونه للحال دون الزمان وقهر خبره في اللفظ **قوله** لوقوم الم
حاصلا فيقع مثل صحيح جوابا له وجوابا لشيء محمول عليه وقد وجب
اتحاد الموضع والمحمل فيما صدقا عليه فيكون كيف اسما حيا كانت
جوابه كذلك اسم صحيح **قوله** ورد الشيء المحيى فيه كسر الدال وقع الزاء على
المصدر عطف على تصغيره وفتح مع ضم الزاء على الفعل فيكون الواو والياء
يتقدرا قد والاولى **قوله** وليريد عطف على التصغير **قوله** اي بآثم
قوله لا الى انتهاء السالكين **قوله** ثم راجعة مفعوله له لقوله فيقال ف لو
اي لو لا ان اصله الضم ولو لا ان اصله من ذلك لم يفتلح له ذلك لان
الناسك في الاصل اذ حرك حركه بالفتح **قوله** لتعين الى تعليل لوجوب كونه
المفرد معرفة وهو خبر مبتدأ **قوله** في ذلك تعيين **قوله** لبيان اللفظ
المقصود في تعليل لقوله فيلها المقصود بالعدد هذا اي بلا اللفظ
او المقصود بالعدد مر في ما بعد مذهب ومنه قوله اثم ما زال من عقدة
المعشقة عند الاكثرين ما قوله بتقدير الزمان المضى الى المدة ما ان عقد
ليان المعنى عليه تعليل لقوله فيقدر زمانا للعلم به تعليل في ذلك
اي حذف المضاف للعلم به بقرينة بناء المعنى على تقديره ليصح الحذف بناء
على ما ذهبنا اليه **قوله** لما قران تقديره الى بعض صح وقوم مبتدأ للبناء
بالمعرفة وهي اول المدة او جميعها مقدم صفة خبر وما حفر عطف
على ما في ملكه **قوله** ونحو اي لدى **قوله** وكون عطف على مشاغبة واثارة

الظن

الوعدة تخصيص هذا الحكم بقدره ووجه حجة زمانا على فعله **قوله** زمانا
اي قلبا غالبا اي في الغالب في اللفظ **قوله** وقد يضاف عناء القلب فيها
اي في الى وعلى اوليتها وضمهما اي يتم الطاء والفاء **قوله** وبناء الحقيقة
اي انسا كنه **قوله** ولام التعريف عطف على معنى في كنهها اي الحقيقة **قوله** المشددة
قوله او لشبهها عطف على تقمته **قوله** وعلم عطف على انفق **قوله**
في التقدير متعلق بخبرها وصفة المضاف اليه وفي الحقيقة عطف على
في التضعيف **قوله** لينة التضعيف وذلك لان المحذوف في فقط محذوف
والمقدرة كالمفقط **قوله** كذلك اي على بسبب الاستغراق **قوله** ان ابدال الخ
يكون في الاصل **قوله** لما قر عروضا بابل كانه لا عروضا كابد مطلقا
الا ان ابدال يستعمل في الاصل وتظهر في غير الا عروضا في الاصل
والا نقطع **قوله** لتقمة معنى الاشارة وذلك لان في الحقيقة اشارة
الى الزمان الماضي **قوله** وقد يعرب اي لان طرفا **قوله** واصل عطف على عروضا
قوله هذا صا انما يشاهد فيه فانه محروم بالفتح لعدم انطوائه عندهم **قوله**
تشبهها بالظن في مفعول به لبيانها او مفعول مطلق لتعلل محذوف
قوله والا مراب عطف على بناؤها او مبتدأ خبره صالة **قوله** لشبهها
بالظن وفي المتقدمه اي في كلامهم فالتسبا البناء مما اضيف اليه مثلها
قوله ولهم اي العلم بدونه تقيدها بشئ من التقا تعريفها **قوله** وغيرها
او بدلها ابدال القوم وحدها ولذا يكتب بالالف مع الهم **قوله** وبن سدة
لشبهها بالظن اسطرلاب الى ان العهد العيني قد يكون محصور المشار اليه

بالاوم تأييداً بتقديم ذكره اوزها عطف على غنيا وهو حال
 العهد او عطف الذي وح يكون اسماً لاحقاً او ما يقوم العطف
 على تعريف العهد على جملة الجاء والمجرور حتى **قوله** اى قابلية للتو
 يعني يخرج منها الا ثبات والنزج اذا زائدة في الرفع وان كانت ثابتة في النطق
 وهي لا تعرف ولزاة للاصل وما عرف بالادوم دون ما دخل الادوم **قوله**
 كانت في الاصل مصداقاً وجعلت عليه ما بدون الادوم **قوله** او لا زائدة
 على الزائدة او على تعريف كاسما اى كاسماً اسماء الانعاجى وكان
 عطف على اسماء او عطف عطف اي على انك او على تعريف
 لعظم الله اى كما في لفظ الله **قوله** عطف على صفة شخصاً وانما انبلا منه
 او غيره عطف على انما او غير شخص عطف على شخصاً **قوله** وكقولك
 الا علا دتمه ضعف ثلثه الى اعلم انه قد توجه بعض انه اذا اطلق لفظ
 واريد منه نفس كذا اللفظ ون معناها كان علماً حقيقة **قوله** بها طل
 قطعاً فلا فرق لانه اذا اريد نفس اللفظ يكون علماً ان يكون بمنزلة
 العلم في تعيين المراد وتخصيصه لانه ما قبل هذا اللفظ **قوله** وى لا
 عطف على الاعداد **قوله** صفة حال رضية لا ينصرف الى فعل **قوله** وى لا
 كان ذلك اى ما وضع عطف على جملة ذات اى غير مشتق او مع عطف
 على عين **قوله** او فعل ما وضع عطف على اسم عين **قوله** او غير كى عطف على
 مفرد **قوله** يذيد بضم الدال **قوله** او مثل قول الشاعر قد يد احتراز عن يذيد
 بفتح الدال متغولاً عن الفعل وحده **قوله** واطرف عطف على يرف بحركة

جملة امرية **قوله** او مضاق عطف على جملة **قوله** او غيرها **قوله** او غير كنية
 او غيره اى غير مضاق عطف على جملة وفي عطف على مضاق نظر ظاهر
 مراعى صفة متغول **قوله** وهوى عالم يراع فيركب ليدان عالم يراع فيه
 معنى ملح او ذم لا ينصرف الاسم بل ما اسما او كنية **قوله** اى اى يصح **قوله**
 الخ فيه عبارة الى ان الاء في كلام المصنف للمات كنية الى النسبة الى النسبة
 المنسوبة اليه التى يستقيم عنها بكم ويقع جواباً له وفي العدد الثاني
قوله ويثقله تقريبه الخ فالواحد خارج عن العدد على هذين التقديرين
قوله وما بين وما ان في ان المائة لا يجمع الا ان يراد انهما لو جمعت هكذا
قوله من احدا من قوم بدليل ما بعده من حاجز **قوله** كما حداد كفسق
قوله وحققاى حق احد بعينه القوم **قوله** فوالى الى عشرة متعلق
 بمنتهيا المقدر او زائد كذلك اى بقوله ثلثة رجال منتهيا الى عشرة او
 ما زاد عليها الى عشرة فالى الكساقط **قوله** لكونه الى تعليل للحاق
 في المذكور وانما هما في لكونه **قوله** والاصل كونهما الى ثلثة واخرها
قوله بمنزلة لهما اى بمنزلة الثلثة واحداً منها في كونهما **قوله** لهما مع
 المذكور كونهما **قوله** او تجردها عطف على كونهما **قوله** او اعتبارى في
 التجرد عن التمايز حقيقة اى في التمايز الحقيقي مثل قينا **قوله**
 ومجازاً اى في التمايز اللفظي مثل درجات **قوله** قبل التركيب **قوله**
 قبل التركيب واجراء عطف على اعتبار **قوله** لى والادمانع وهو
 اجتماع التمايزين فالادوم للعهد **قوله** لى كبراهة اجتماع الخ

و لم يكن **فان** مع **الاشراج** في **شعار** بانهم **اعلى** كسرو **والاشجار**
 من **ثلاث** عشرة الى **السبع** عشرة و **واحد** عشرة و **اثنا** عشرة و **ثلاثة** عشرة
التقليب فيه انه ليس من **تقليب** المذكور على ان **ثالث** في **شئ** لعدم **وجوب**
 صيغة **متركة** بينهما **مجملة** عليها **بم** طريقة **اجابة** على **الذكر** بخاصة **ولا**
تقليب هذا **التصاحبين** و **الفتش** **الحو** على **الامر** لوضع **عشرون** و **فمن**
 فيها **جميعا** **ولا** من **تقليب** **الحسن** **الكثير** **ان** **فاد** على **فد** من **غيره** و **الذكر**
 ان **يقال** في **الجواب** هو **ان** **المراد** **بالنقل** هو **ان** **القياس** **كون** **عشرين**
اخذ **نما** **المذكر** **فان** **استعمل** **لورث** **ايضا** **كان** **عند** **المذكر** **على** **لورث**
بعدها **كان** **بيننا** **الاول** **ما** **موصولة** **اسم** **كان** **غيره** **او** **بيننا**
ومن **الامر** **بيان** **لما** **ولا** **يفعل** **بدل** **منه** **او** **صلته** **ومما**
لا **تفعل** **اسم** **كان** **ومن** **الامر** **بيان** **له** **مقدم** **كان** **ما** **من** **اعتبار**
الاول **لجاء** **قبل** **التركيب** **والعطف** **وتذكر** **لغز** **الثاني** **على** **سبيل** **التقليب**
قوله **على** **القياس** **اي** **قياس** **سلب** **الركبات** **مع** **كونه** **اي** **كون** **ثاني**
عشر **مركبا** **والقياس** **فتح** **آخر** **الاول** **في** **الركب** **لانهما** **العدد**
لا **يخفى** **ما** **في** **من** **الضعف** **ليطابق** **اي** **لنقصد** **العدد** **المعدود**
فان **مما** **ها** **مفرد** **لان** **المائة** **ليس** **يجمع** **لا** **لفظا** **ولا** **تقدرا** **لكن** **فيها**
موضوع **لعدد** **معين** **ولا** **شئ** **من** **الجمع** **كذلك** **ثانيتين** **هما** **ثان**
لفظي **مائة** **وامرأة** **بجلا** **فثلاثة** **رجال** **الم** **فان** **فيها** **اجتماع**
مع **جمع** **و** **جاء** **على** **القياس** **لنقيس** **انما** **هو** **با** **اعتبار** **الحقيقة**

والا **فجميع** **ما** **يؤثر** **في** **النظر** **الى** **العقل** **دون** **استعمال** **القول** **ثالث** **ما** **من** **ما**
جاء **الى** **المادة** **قوله** **وكونه** **اللفظ** **قوله** **كافيت** **اي** **ما** **يؤثر** **عليها** **اي** **على** **ثالث**
قوله **وهو** **الذي** **الم** **تقليد** **للمشتاق** **المذكر** **اي** **اذ** **ذلك** **اللفظ** **هو**
الذي **غير** **العدد** **الذي** **دون** **العدد** **المشتق** **اسم** **ذلك** **اللفظ** **منه**
بواحد **الى** **المشتق** **اسم** **منه** **او** **للتصنيف** **المذكر** **اي** **لا** **يتعدا** **ها**
اي **العاشرة** **والعاشرة** **قوله** **فيتعدى** **اي** **القول** **با** **اعتبار** **ها** **قوله** **لها**
المانع **وهو** **علم** **الفعل** **بجنى** **التصنيف** **لعدم** **اعتبار** **التصنيف** **فيها** **فمن**
الى **فعل** **معناه** **قوله** **ببناء** **الاسماء** **اي** **هو** **تقول** **ما** **ذكر** **نامع** **بناء** **الاسماء**
اي **على** **الفتح** **في** **الحال** **الا** **في** **الحادي** **عشر** **والثاني** **عشر** **فانه** **يجوز** **فيها**
فتح **الياء** **وسكونها** **قوله** **وتذكرها** **اي** **الاسماء** **قوله** **اذ** **كل** **منها** **انما**
الاسماء **الحادي** **وعشر** **مثلا** **فان** **كل** **منها** **من** **من** **ثلاثة** **عشر** **قوله**
عشرة **قوله** **فيضا** **اي** **اللفظ** **دون** **اي** **دون** **اصل** **قوله** **لا** **مشاع**
تفسيره **اي** **تفسير** **اللفظ** **اي** **ها** **اي** **الاصل** **ولا** **كونه** **قوله** **اي** **ان** **الاصل**
قوله **فيضا** **قوله** **اي** **اصل** **اي** **موافقة** **وكذا** **اي** **ما** **وقد** **دون** **ما**
تحت **لفظ** **والجنى** **قوله** **وهو** **اي** **كون** **الثناء** **للفرق** **في** **المذكر** **والنوش**
قوله **وفي** **الصفة** **عطف** **على** **الاسم** **او** **قوله** **او** **غير** **الواحد** **الم** **عطف** **على**
غير **المذكر** **الم** **ويكون** **اي** **الثناء** **او** **للتأكيد** **الم** **عطف** **على** **الفرق**
اي **او** **علامة** **الجمعة** **اي** **للمدلالة** **على** **ان** **ملحقها** **مترتب** **قوله** **او** **علامة**
النسبة **عطف** **على** **الفرق** **قوله** **فهذا** **اي** **قوله** **وانت** **تخصيص** **لما** **قبله**

قوله اذا استدل به الفصل فبان ان **قوله** يعني علم من هذا ان المراد بالبناء
 اليه في قوله واذا استدل به انما هو الاستدلال على ظاهره غير الحقيقي ولا يخفى
 مناسقته لقوله الى الموت مطلقا الا ان يجعل تفسير الدليل اللفظي
 دون المراد منه ومع هذا فكل ما لم يرد في الكدور في ايضاً يثبت
 للبناء في صورة الفصل ايضاً مع انه لا يخفى ان قوله واذا استدل به
 الى قوله عمل قوله فبان ان على الجواز كان قوله وانت في ظاهره انما قد قال
قوله خذوا ما لله من قوله لا يجوز في الحد في الفصل **قوله** الا اذا سمي بهتشاء
 مفرغ من قوله ويجوز فيها الى اي ويجوز حذف التاء في الحقيقي للفصل
 كل وقت الا وقت شئنا امراً بمثل **قوله** لا دفع الا بتسليم تعديل
 فانه من الاستثناء اي فلا يجوز في التاء لا دفع الا بتسليم تعديل
 الجمع المذكورة من الرجال والنسب **قوله** لكون فانيتمها لفظها
 ذلك لانه من معنى جماعة وتاثيرها لفظي وليس باذا في ذكر الحيوان
 اعتبره مع الجمع فلفظ المفرد غير بان في نحو الصواب وعمل عليه ما بقي
 مفردة كالسنة اجزاء بل الجمع مجرى لحد الجمع وفي اطلاقه قد نظرا في التو
 لم يوضع لمطلق الجمع بل جمع غير اعتقاد ونحو النساء محمول على **قوله** وهو
 كل من الالف والياء **قوله** في متلوه الى ما في متلوه كل الالف اي فيما كان
 الالف في الياقوت **قوله** ومن الالف في الياقوت **قوله** في الياقوت
 اي على ما في الياقوت في ثنية في ثنية في ثنية واسقط الف في او اما على
 من اسقط الف في ثنية واعتبرت الف في افلاذ لا يكون في في هذا ان

لالف في ثنية او على ما في الالف في ثنية اسم ان دون من جعلهما
 ضمير الشأن وهذا من مبداء ولسان جزم **قوله** وعن الاول الى قوله
قوله عن التاء اي التثنية **قوله** في ثنية فلو في ثنية في ثنية في ثنية
 عندنا ضافة حتى يكون عوضاً الا ان يقال التو في المحذوفة للاضائة
 معذرة فيكون عوضاً في التقدير للتثنية المقد **قوله** اذ هو في الثاني
 الساقط في الاضائة اي ضافة المفرد فلو كان التو في ثنية في ثنية
 عوضاً للثنية اي لم يحذف في الاضائة كما لا يخفى في ثنية فاما
ق فانه وضع للالف للتعليل حاصل ان العلم لا يمكن لتثنية ما دام
 علماً الا بتاويل كونه مستحقاً كونه صلتاً طبعاً كالموضع بخلاف في القراء
 فانه ليس هو صفة القدر مشترك في شمل الخوض والظن جميعاً **قوله** كونه
 لغرس وحده فان الغرس والمشاركة في جملته كونه داخل تحت
 وايضا عطفه على **قوله** هو اي الالف بان كان في ثنية الثاني
ق او شبهه اي كونه محذوف ولم يمل احرازه عن غيره ويلي **ق** او
 الا صل عطف على اصل **ق** او باع عطف على ثنية **ق** او عطف على
 ياء **ق** او باع عطف على عن واول او زائدة عطف على صلته **ق** او
 اي الالف وبديل الامالة عطف على ثنية فاما الامالة دليل على
 اي الياء في ثنية **ق** او باع عطف على ثنية فاما الامالة دليل على
 منقلب الالف التاثير كاسيصر به الاشتراح **قوله** فان اصل الالف
 الفاء للتعليل او التفسير فعلى هذه الهمزة وصلها للتاثير والالف

الصوت وهم قد صيرها انما زيدتا معا المعنى واحد وهو التانيث وافقهما
 الشارح على كذا في غير هذا الموضع مما نقلها الى الواو وايضا الى الهاء في
 تقويضها الى الهاء عنهما الى الواو **قوله** وايضا نقلها الى واو جاء اشتراكها
 عنهما في الواصل والواو ويجوز القول دون غيرها في خصيتان
 واليتان ظرف لقوله في خصيتان **قوله** لشدة اتصالها الى التاء تعليل
 غيرها في صحة التاء تعليل لقوله اذ وضع اليه فانه لو كان جمعا لم يجز
 اطلاقه على القليل كسائر الجمع **قوله** وقيل عطف على صحة
 وضع التاء ليس في كليهما فانه ظاهر القول بان يقال في مثل عند ^{او} ظل
 تراتما **قوله** ونصيحتهما على بلوغهما الصواب في الترفع على ابتداء الخبر
 عطف على جملة **قوله** وضع في الجنب في خبره عطف على صحة نظر يعرف بالتاء
قوله وعدم اليه الواو لئلا يحال على تقدير اي وقد علم **قوله** انما كسرة
 الهاء فيه مثل كسرة حمار وهي في مثل فوق هجاء مثل كسرة رجال **قوله** فيما
 يعني لا يقال عيونا اذ الباصرة والركبة والذهب مثلا والواو والياء
 الاعراب وحرف او وليد والنون عوض عن الحركة والفتحة او عن لحنهما
قوله لعدم اليه انما انتفاء ما يوجب تغييره لسوء النطق بالواو والمفتوح هما
قوله وهذا اي بقاء ما قبل الالف انما لم يفتوحا **قوله** على حرف فعلية
 الماد ومن فعله سماعا في تاء التانيث غير عوض **قوله** ومن المعوض
 حال من نحو ما **قوله** ما لم يكسر الى سالم يجمع جمع الكثير كشدة اصله
 شفه حذف اللام وجعل التاء عوضا عنه فانه وان كان التاء فيه

نحو

عوضا ولكنه جمع جمع التكسير قبل التسمية نحو الشفاعة فلا يجمع بالواو
 والنون **قوله** او يعتل فاية عطف على ما لم يكسر اصله يكون التانيث
 في النطق لا حرف فعلية والافيشة تالفة في اصله والاصل **قوله** لمطلقا
 اي عوضا كانت التاء اى لا كسر قبل التسمية او لا حرف فعلية كان التانيث
قوله مثل امره **قوله** فاما اجمعوا مع جمعا فعلى خلاف القيل **قوله**
 بوز الاول اى فعل فعلة **قوله** والتاء فعل فعل **قوله** فانتها اى فعل
 التفتيح وفعل فعل **قوله** انما هو اى جمع التالفة بالمعنيين اى
 بالمدح والمؤث **قوله** اذ اذ اليه دفع لما قيل من ان لا حاجة اليه هذا
 الشرط مستغناء عنه بقوله مذكر يعني انه ذكره لدفع وهم ^{المدح} من يترجمون
 بالتذكير المعنوي فقط **قوله** وللضرورة عطف على الاضافة **قوله** قبل
 لام اليه اى ولو فوجد قبل لام ساكنة **قوله** غالب اى حذف غالبا او في
 الغالب **قوله** هما اى بالواو والنون **قوله** ليجب ضعفهما الى ان التفتيح
 لما حصل يجعل الحرفين بمنزلة حرف واحد متماخر فيهم وهو معنى الضعف
 ههنا **قوله** لئلا يلزم تعليل للاسقاط المذكور كما يصح تبشيل المجرى
 اذ لم يغير اليه اى بغير ذلك من جوايز وما عطف عليه اذ لم يغير اليه اى بل
 اذا عبر بالفتحة **قوله** والتانيث اى والحق تاء التانيث لما هو باعتبار
 المدح **قوله** بالفتح اى بما يوافق الفاء يعني يجوز كلا الامرين في
 فعلية مكسورة الفاء او مفتوحة بها وما فيها مفتوحها فالفتح لا
قوله لاجتماع ثقل التعليل لشدة وزنها **قوله** بيان مدلوله اى من

النوعية او امارات او التاكيد وقد يحذف منه اي من غير التلويح على
 اي غير القياس **قوله** ان هو يحذف الخ لتقليل العمل بالمصدر مطلقا **قوله**
 اي المصدر ولو حذف والفعل مع ان يعمل مطلقا كان اولى واوضح
 ان هو اي معمول المصدر صلة الموصول والمراد بالصلة الفعل **قوله**
 وبالوصول ان وهو اي معمول صلة الموصول من حيث انه اي
 الممتنع بقوله في معنى معمول صلة الموصول او تميز عند **قوله** فلا يقال
 اليان لا لقوله وهو لا يتقدم كالا يتقدم مفعول مطلق لقوله لا
 في قوله وهو لا يتقدم عليه اي على الموصول **قوله** لانه اي معمول صلة الموصول
 كجزء الكلمة التي هي الصلة فلا يتقدم على الموصول كالا يتقدم في عليه
قوله باعتبار نفسه اي بفعل المصدر **قوله** وكل منهما غير متقدم اما **قوله**
 فظاهر واما فلا ترجع لما بالغير وهو التثنية والجمع باعتبار افعال
 على ما بالذات وهو التثنية والجمع باعتبار المصدر نفسه وهو غير
 جائز **قوله** لا تتأمد دل على ان لا تتأمد ما صدق عليه ثلثية احد همتا
 وجميع للاخر فلا يلزم شئ من المزدورين **قوله** يتأمد فاعل هو المبدأ اليه
 الى الفاعل فعل المتعلق بقوله المصداق ولا يلزم او التثنية لعدم
 كونه احد **قوله** يقال الفاء للتعليل والبيان لعدم لزوم ذكر افعال
 على تقدير ان ضربا حصة لقوله ضرب زيد او حال منه قيد بتعيين
 كونه من اضافة المصدر الى الفاعل مع ترك المفعول فانه على تقدير
 ضرب عمر وزيدا يكون من اضافة المفعول مع ترك الفاعل **قوله**

وهو

وهو الذكر اي كونه المصدر مضافا الى الفاعل اكثر من كونه مضافا الى
قوله كونه الفاعل اختار المصدر لا زيد على مصدره بدل من
 فاعل يصدر هو عن **قوله** وقد يحذف المصدر بدون المفعول كما في
 مصادر الا فاعلا لا فاعلة كونه مدلوله اي المصدر غير الفاعل اي غير
 مدلول الفاعل لتعليل الجواز للاختلافين يعني يجوز ان يضاف
 لمفعوله شرطه للغايرة بين المضاق والمضاف اليه دون جنس
 المضافة **قوله** كونه اي المصدر في العمل الى حاصل ان شذوذ عمل
 لا من احد همتا لانه لا بد في علم ان يقدح بان مع الفعل ليس في **قوله**
 في فعل وقد تعدر تقديره بذلك معها والثاني انهم اعلق على وجه
 يجوز ذكر الفاعل معه مضافا اليه فاذا دخلت الوم تعدرا ايضا
 الى الفاعل وفي الثاني للتأني نظرا سواء كان اي في الفعل **قوله** غير
 لازم اي غير لازم الحذف لتعدر تقديره الى فينتفي مدله فلا
 يعمل يد عليه قبل الشاعرة فيجتمعا بترجيح ترجح القلوب بمراد **قوله**
قوله لما خا من تعدر تقديره بان والفعل لما بين اي من تعدر الذكر
قوله ليخرج اي ذكره او قيد به ليخرج **قوله** وبه اي بلفظ الفاعل متى
 الى الفاعل يعني يطلق على الفاعل لفظ فاعل دون غيره من المفعول
 والمستعمل وغيرهما ككثرة التذكير لاسم الفاعل تأنيلا او غيره
 اي غير كسورية **قوله** مقدما اي على المفعول في الاطلاق متعلق بعمل
قوله لثبوت مشابته تعليل يعمل عمل بما عمل اي من فعله **قوله**

اذي من فقهه **الفضل** بان التفاضل الفصل بان فخره انما هو
 الى التفاضل وهو معنى التفضيل وفي اصل الفعل ثبوتاً فيستلزم
 هذا التركيب ثمانون كلمة من كلام جليل حسنة في بيان زياد
 حسنة فيكون بحسب حسن من هذا الوجه تامل للفضل عليه تدبره
 عليه باعتبار نظر العيان وصوره اللام وفي بعض النسخ عليها وهو
 الاوصوب **ب** في اللغة قديم لانه المفضل عليه في اللفظ هو الكحل في
 العين ووضا **الفضل** واستغنى في به اي بالتقديم

٣: التنازل للحقير الرجى الى عضو الملك

الكرام في وقت الضحى في يوم الأجل

في هذا الشهر مضى المبعثك برسمي

المحمد والمهدي
محمداً وعلياً

اللهم اغفر

بسم الله الرحمن الرحيم

و از آنکه من بنده کنه

شکر بهر زده سی خط من عیب

الحمد لله الذي جعلنا من رسله

...

۹۹۱
 مرکز مطالعات و تحقیقات اسلامی
 تهران
 ۱۳۸۵

